التقرير السنوي
2014

بنك الرياض
riyad bank

riyadbank.com بنكي

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود
ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية

المحتويات

1 ملخص البيانات المالية 2014 06

2 مجلس الإدارة 10

كلمة رئيس مجلس الإدارة 12
أعضاء مجلس الإدارة 14
تقرير مجلس الإدارة 16

3 ملخص إنجازات العام 2014 32

الخدمات المصرفية للأفراد 34
مصرفية السيدات 34
الخدمات المصرفية الإسلامية 34
المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية 34
الفروع الخارجية 35
مصرفية الشركات 35
قطاع الخزانة والإستثمار 35
المحفظة الإستثمارية 36
إدارة المخاطر 36
مخاطر الإئتمان 36
مخاطر السوق 36
المخاطر التشغيلية 36
التصنيف الائتماني 37
تقنية الأعمال 37
حوكمة تقنية الأعمال 37
إدارة الإلتزام 38
الموارد البشرية 38
التسويق والاتصالات 38
إدارة ضمان الجودة 39
إثراء تجربة العملاء 39
خدمة المجتمع 39
شركة الرياض المالية 41

4 الآفاق الاقتصادية والمالية 42

المقدمة 44
أسواق النفط 46
إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي 48
الاقتصاد السعودي 51
الأسواق المالية 51
أداء الاقتصاد الكلي في عام 2014 52
والتوقعات لعام 2015

5 البيانات المالية لعام 2014 54

تقرير مراجعي الحسابات 56
البيانات المالية لعام 2014 58
قائمة الدخل 59
قائمة الدخل الشامل 60
قائمة التغّيرات في حقوق المساهمين 61
قائمة التدفقات النقدية 62
الإيضاحات 63

6 الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل 3 116

المخاطر الائتمانية 118
مخاطر السوق 120
المخاطر التشغيلية 120
المخاطر الأخرى 121

7 الإدارة التنفيذية 122

الإدارة التنفيذية 124
الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية 126

سنكون البنك السعودي الرائد، الأول في الجودة،
الأول في إثراء القيمة، والأول في الإهتمام بالعملاء،
وتلبية احتياجاتهم، وذلك بالاستمرار في تطوير
خدماتنا، مع تنمية العائد لمساهمي البنك

ملخص البيانات المالية 2014

1

ملخص البيانات المالية لعام 2014

ملخص البيانات المالية 2014

مليون ريال ملخص البيانات المالية	2014	2013	2012	2011	2010
إجمالي الموجودات	214,589	205,246	190,181	180,887	173,556
القروض والسلف، صافي	133,490	131,191	117,471	112,973	106,035
الاستثمارات، صافي	46,983	43,538	36,254	36,616	33,822
ودائع العمـلاء	164,079	153,200	146,215	139,823	126,945
حقوق المساهمين	35,537	33,870	31,964	30,158	29,233
صافي الربح	4,352	3,947	3,466	3,149	2,825
الدخل الصافي من العمولات الخاصة	5,130	4,697	4,381	4,197	4,142
إجمالي دخل العمليات	8,058	7,131	6,866	6,321	5,980
الدخل الصافي من الرسوم والعمولات	2,020	1,821	1,777	1,589	1,418
معدل العائد على متوسط الموجودات	%2.07	%2.00	%1.87	%1.78	%1.61
معدل العائد على حقوق المساهمين	%12.25	%11.65	%10.84	%10.44	%9.66

إجمالي الموجودات (ألف مليون ريال)

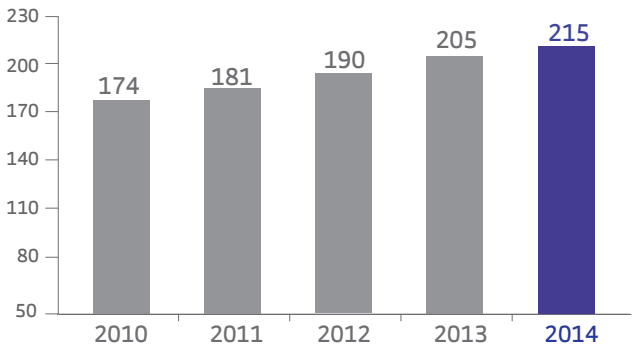

القروض والسلف (ألف مليون ريال)

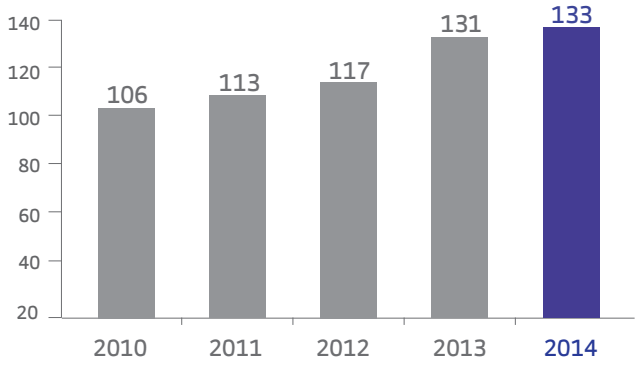

حقوق المساهمين (ألف مليون ريال)

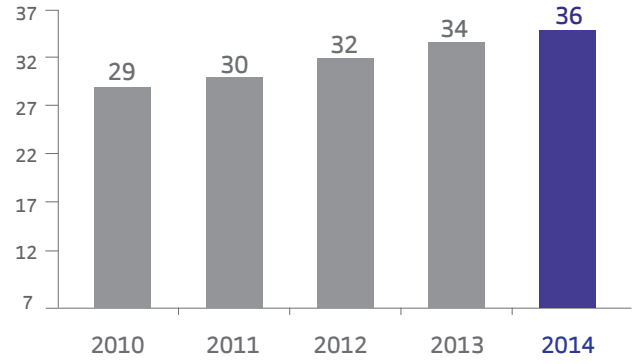

ودائع العملاء (ألف مليون ريال)

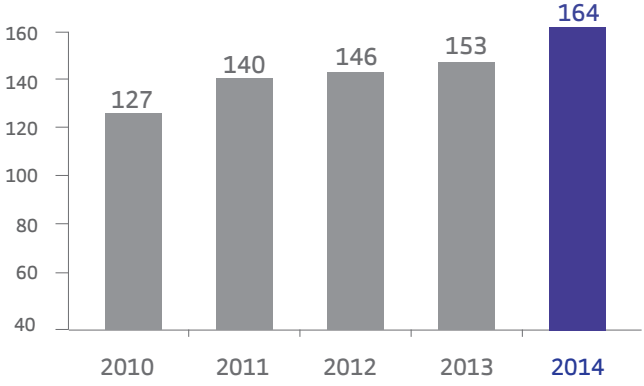

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة 12
أعضاء مجلس الإدارة 14
تقرير مجلس الإدارة 16

2

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

ماذا أنجزنا؟ وما هو هدفنا القادم؟

في نهاية كل عام؛ نقف مع أنفسنا وقفةً نقلّب خلالها سجلاّتنا، لنتعرّف على آثار جهودنا الماضية على طريق تحقيق إنجاز تطلعاتنا الاستراتيجية الرامية لتنمية حقوق مساهمينا، والوفاء بتطلعات عملائنا، والمضي بريادة منشآتنا نحو مزيدٍ من آفاق التفوق والازدهار، وفق رؤيةٍ شاملةٍ بعيدة المدى، تأخذ بالاعتبار الظروف المحيطة باقتصادنا وبواقع قطاعنا المصرفي الواعد.

حقق الاقتصاد السعودي على مدى العامين الماضيين نمواً متواتراً، بفضل ما يتمتع به من سياساتٍ ماليةٍ ونقديةٍ حصيفةٍ ومتوازنةٍ، وقاعدةٍ صلبةٍ من الاحتياطات المالية، واستقرارٍ سياسي واضحٍ ولافتٍ وسط محيطٍ ملتهبٍ بالتقلبات الشديدة التي ألمَّتْ بالعديد من الدول العربية جراء رياح التغييرات والتقلبات الدراميتكية التي أصابت كياناتها الاقتصادية والاجتماعية، وما شهدته من موجاتٍ متتاليةٍ من حالات التردّي.

ورغم صعوبة التحديات، وما يواجه السوق المحلية اليوم من تحدياتٍ في أسعار النفط، وظروفٍ اقتصاديةٍ إقليميةٍ ودوليةٍ متقلّبةٍ، فإن الاقتصاد السعودي مؤهل للحفاظ على قوته وتماسكه، ومواصلة تحقيق نموٍ اقتصادي خلال العام القادم، والاستمرار بالإنفاق الحكومي على نحوٍ جيدٍ، ودون أن يكون لتلك الظروف أي تأثيرٍ كبيرٍ على مسيرة نمو القطاع المصرفي السعودي ومؤسساته في ظل صلابة قواعدها الرأسمالية وتنوع محافظها الاستثمارية.

وبفضل استناد سياساته واستراتيجياته إلى أسسٍ سليمةٍ ورؤيةٍ واضحةٍ ومقوّماتٍ راسخةٍ وصلبةٍ، فقد واصل بنك الرياض خلال عام 2014 الحفاظ على إيقاع نموّه المضّطرد وفق سياساته الحصيفة البعيدة عن المضاربات والاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، ليتمكن بذلك من تعزيز معدلات أدائه التي انعكست بدورها على مختلف قطاعات الأعمال لديه، واتضحت آثارها في مؤشراته المالية.

وقد تميز عام 2014 في تاريخ بنك الرياض فلم يكن عاماً اعتيادياً بالنسبة له وذلك على أكثر من صعيدٍ. إذ شهد البنك خلال العام سلسلةً من التغيُّرات الجوهرية التي طالت أكثر من جانبٍ، وألقت بظلالها بقوةٍ على هيكلية البنك الرأسمالية والبشرية، ومهَّدت الطريق لحقبةٍ جديدةٍ في مسيرته العريقة.

حيث استهَّل البنك عامه المالي بإقرار مضاعفة رأس ماله من 15,000 مليون ريالٍ إلى 30,000 مليون ريالٍ من خلال توزيع 1,500 مليون سهمٍ مجاني إضافي لمساهمي البنك بواقع سهمٍ مجاني واحدٍ لكل سهم، سددتْ عن طريق تحويل مبلغ 14.33 ألف مليون ريالٍ من بند "الاحتياطي النظامي" ومبلغ 671.62 مليون ريالٍ من بند "الأرباح المبقاة"، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الأسهم من 1,500 مليون سهمٍ إلى 3,000 مليون سهم.

وقد جاء توجه البنك بزيادة رأس ماله ليعكس قراءة عميقة لواقع قطاع الصناعة المصرفية السعودي، واستجابةً لمتطلبات السوق واحتياجاته المتنامية، وتنفيذاً لاستراتيجية البنك ومساعيه المتواصلة للمحافظة على كفاية رأس المال، وتعزيز ملاءته المالية، ودعم قدرته التنافسية والتمويلية، وترسيخ مكانته على مسار نموّه وريادته.

وعلى نهج الأعوام السابقة ؛ فقد واصل بنك الرياض مسيرة إنجازاته من خلال تحقيق نموٍ متواصلٍ في أدائه، رافقه بسلسلةٍ من الخطوات التطويرية على أكثرٍ من اتجاهٍ. وأثمرت السياسة المصرفية المحافظة ومساعي البنك المستمرة لتعزيز جودة خدماته النوعية، وتنويع باقة خدماته، ومواكبة أحدث التقنيات وأعلى معايير الخدمة المصرفية، وتنمية مركزه المالي وتسجيل نموٍ متصاعدٍ في مختلف أنشطته المصرفية. حيث سجل البنك نمواً فيٍ قاعدة الموجودات مع نهاية العام بنسبة 4.55%، وارتفعت الودائع المصرفية لديه بنسبة 7.1%، كما نمت محفظة الاستثمارات لتصل إلى 46,963 مليون ريالٍ بزيادة 7.87%، وسجَّل البنك ارتفاعاً كذلك في محفظة القروض والسلف التي ارتفعت بنسبة 1.75%، وليتوّج البنك جهوده من خلال تلك المؤشرات بتحقيق نمو أرباحٍ صافيةٍ مع نهاية العام بنسبة 10.26%.

كما استمر البنك بدوره الحيوي ضمن قطاع التمويل على اختلاف فئاته واتساع نطاقاته والتي تتراوح بين تقديم القروض الشخصية وصولاً إلى تمويل التجارة ومشاريع القطاع الخاص وتمويل الشركات وانتهاءً بمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية العملاقة كالمساهمة الفاعلة للبنك في تمويل مشروع "مترو الرياض"، ومشاريع الطاقة والمياه والمشاريع البتروكيماوية. وعزز البنك دعمه لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومشاركته المتميزة في إنجاح تجربة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث حافظ البنك على تصدّره لقائمة أكثر البنوك المشاركة في البرنامج بوصول حجم التمويل التراكمي الذي قدَّمه منذ انطلاقة البرنامج وحتى نهاية عام 2014 لأكثر من 2,766 مليون ريال، وعدد المنشآت المستفيدة عند 1,550 منشأة.

وعلى نحوٍ موازٍ، فقد استمر البنك خلال عام 2014 وتماشياً مع متطلبات النمو، بالتّوسع الكمي بمظلة خدماته، وتوسيع شبكة فروعه وإعادة هيكلة بيئتها وبنيتها وفق معاييرٍ عصريةٍ، لتعزيز حضوره وانتشاره على اتساع مدن المملكة، مع التزامه الراسخ ببناء استراتيجيات التطوير المستمر القائمة على مفهوم "الابتكار" والتي تحفظ للبنك تميزه كخيارٍ مصرفي رائدٍ، كاستراتيجية "إثراء العميل" الموجهة لإحداث نقلةٍ نوعيةٍ في مستوى ونوعية الخدمات والمنتجات الموجهة لتلبية متطلبات العملاء وفق ما يتجاوز تطلعاتهم.

كما تميز بنك الرياض كذلك بحضوره على الساحة الخارجية، من خلال دوره النشط في مجال تقديم الخدمات المصرفية والمالية لعملائه خارج حدود المملكة وعبر مراكزه المنتشرة في الأسواق العالمية وتحديداً في كلٍ من سنغافورة ولندن وهيوستن.

وإضافةً لما سبقَ، فقد تمكَّن البنك خلال العام 2014 من الحفاظ على سجله الائتماني المتقدم عبر حصوله على معدلات تصنيفٍ عاليةٍ من قبل بيوت الخبرة العالمية ووكالات التصنيف الدولية. حيث احتفظ البنك بتصنيفه عند (A+) من قبل وكالة ستاندرد آند بورز للالتزامات الطويلة الأجل، وأعلى تصنيف متاح عند (A-1) للالتزامات قصيرة الأجل، في دلالةٍ تؤكد متانة وقوة المركز المالي للبنك، والثقة المتنامية بسياساته المالية وبسلامة إجراءاته ومعاييره الاحترافية.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الإلكترونية، فقد كان بنك الرياض على موعد خلال عام 2014 لإطلاق بوابته الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية بنسختها المطوَّرة، والتي سجَّل تدشينها إضافةً نوعية لكفاءة نوافذه الإلكترونية المتعددة، التي يعتمدها البنك لإبقاء العميل على تواصلٍ مستمرٍ به أينما كان وفي أي وقت يشاء وبفاعليةٍ ومرونةٍ عاليةٍ، من خلال ما أنجزه البنك من حزمة تطبيقاتٍ ذكيةٍ مخصصةٍ لأنظمة "الأندرويد" و "الآيفون" ليجعل البنك عميله أقرب إليه من أي وقت مضى، ويتيح أمامه استجابةً فوريةً لاحتياجاته ومتطلباته.

وانطلاقاً من إدراك البنك ويقينه التام بأهمية العنصر البشري ودوره الجوهري في الوقوف كركيزةٍ وراء تحقيق تلك الإنجازات المضيئة، والدفع بمسيرة البنك نحو المزيد من محطات التفوق والتألق، وترسيخ اسمه كرائدٍ للعمل المصرفي والتنموي في المملكة، فقد أنهى البنك خلال الربع الأخير من عام 2014 مشروعه الطموح لإعادة الهيكلة التنظيمية لفريقه العامل، تماشياً مع متطلبات الرؤية الاستراتيجية المستقبلية لمزاولة الأعمال، والقائمة على رفع كفاءة الأداء وتعزيز معدل التنافسية الإيجابية، وترجمة لتوجهات البنك في دعم معايير الاستثمار في العنصر البشري كرافعة لنهضة البنك ونموِّه.

ورافق ذلك التزام بنك الرياض بدعم مقومات بيئة العمل لديه، كحاضنةٍ للكفاءات الوطنية عبر مضيه بتنفيذ خطته الطموحة للارتقاء بمعدلات توطين الوظائف لديه انطلاقاً من إيمانه العميق بقدرات وجدارة الشباب السعودي. وأسهمت جهود البنك في هذا المضمار في الاستمرار بتصدُّر قائمة البنوك السعودية الأكثر تحقيقاً لمعدلات التوطين عند نسبة 93% من إجمالي عدد العاملين لديه، في حين استمر البنك بدعمه للمرأة السعودية التي استحوذت على نصيبها الوافر من أولويات التوظيف لدى البنك في مختلف قطاعاته وحازت على ما نسبته 23% من إجمالي عدد العاملين، حيث شغلت السيدات السعوديات 100% منها، في الوقت الذي واصل فيه البنك إتاحة الفرص أمام توالد القيادات المصرفية الوطنية القادرة على تولِّي قيادة دفة البنك، لتستأثر الكفاءات السعودية بكافة المواقع القيادية.

كما وشهد العام المنصرم، إجراء البنك لسلسلة من التغييرات القيادية في هرم هيكله الإداري، أثمرت عن اختيار الأستاذ عبدالمجيد عبدالله المبارك، لتقلُّد منصب الرئيس التنفيذي المساعد، مع ثقتنا التامة بالدور الفاعل الذي سيضطلع به في إثراء مسيرة البنك بفضل ما يتمتع به من كفاءةٍ مهنيةٍ عاليةٍ، وتجربةٍ احترافيةٍ متراكمةٍ. يضاف إلى ذلك مجموعةً واسعةً من التعيينات القيادية التي أجراها في مختلف قطاعات الأعمال لديه، من ذوي الكفاءة والخبرة المتميزة.

كما حرص البنك على مواكبة تلك الخطوات التي قطعها على صعيد تطوير بيئته التنظيمية، ببذل المزيد من الجهود لتنمية ورفع المهارات المهنية لموظفيه، وتحفيز قدراتهم الاحترافية، على النحو الذي يمكّنهم من تحقيق نقلةٍ نوعيةٍ في أدائهم، والانسجام مع أرفع المعايير المهنية التي تكفل تقديم مستوى مرموقٍ واستثنائيٍ من كفاءة الخدمات التي تتجاوز تطلعات العملاء.

وسعياً وراء ذلك، فقد ذهب البنك إلى توسيع منظومة برامجه التدريبية المخصصة لموظفيه وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أتاح البنك خلال عام 2014 أكثر من 13,000 دورة تدريبية ضمن مظلة برامجه المتنوعة كبرنامج "بنك الرياض" و "الخريجين" و برنامج "كفاءات" المخصص لرفع المهارات الوظيفية بالفروع.

وفي جانبٍ آخر؛ فقد احتفظت "خدمة المجتمع" بموقعها المتقدِّم ضمن أولوياتٍ بنك الرياض، وسعى البنك بكل طاقته إلى تسخير إمكاناته للوفاء بالتزاماته تجاه أفراد المجتمع، والتأكيد على دور البنك كنموذجٍ وطنيٍ في التمسك بقيم العطاء والتكافل الاجتماعي، وكمساهمٍ فاعلٍ في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وقد برزت عطاءات البنك في هذا الجانب عبر العديد من المحطات والأنشطة والمبادرات الاجتماعية منها والرياضية والتعليمية والصحية والثقافية والتوعوية، والتي كانت لها بصماتها الراسخة وأثرها الفاعل في نفوس مختلف شرائح المجتمع، حيث توزعت بين مساهمة البنك في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريب وتأهيل سيدات المجتمع ليتمكنَّ من الدخول في سوق العمل، والشراكة في إثراء الساحة الثقافية بالإنتاجات الإبداعية لأبناء الوطن من خلال تبني جائزة كتاب العام وإطلاق أول جائزةٍ تعنى بتحفيز الأدب النسائي، يضاف إلى ذلك نطاق واسع من برامج الرعاية الموجهة لدعم المناسبات والفعاليات والمهرجانات والمؤتمرات المقامة على امتداد الوطن، مع التزام البنك بتطبيق استراتيجيته لخدمة المجتمع القائمة على مرتكزاتٍ ثلاث : الشمولية، التنمية، الاستدامة.

... وبعد؛

فإننا إذ نطوي ومن خلال هذا التقرير محطةً من محطات مسيرة مؤسستنا المصرفية العامرة، فإننا نتطلع بثقةٍ وطموحٍ نحو عام آخرٍ من الإنجاز والعمل الجاد الهادف إلى إثراء تجربتنا المصرفية الرائدة، وتحقيق تطلعات عملائنا ومساهمينا ومنسوبينا في النجاح والتألق والتميز.

وختاماً، فإنني أتقدم بالنيابة عن الإخوان أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض بجزيل الشكر والتقدير للسادة المساهمين لثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل، ولكافة موظفي وموظفات بنك الرياض الذين كان لتفانيهم وانتمائهم ولجهودهم المخلصة الدور البارز في تحقيق تطلعاتنا، أملاً بعامٍ آخر من التميز والرفعة.

مع أطيب تحياتي،،،

راشد العبدالعزيز الراشد

أعضاء مجلس الإدارة

راشد العبدالعزيز الراشد
رئيس مجلس الإدارة

خالد حمزة نحاس
عضو مجلس الإدارة

عبدالرحمن حسن شربتلي
عضو مجلس الإدارة

عبدالعزيز صالح الجربوع
عضو مجلس الإدارة

عبدالله إبراهيم العياضي
عضو مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
عبدالله إبراهيم العياضي
فارس عبدالله أبا الخيل
محمد عبدالعزيز العفالق
وليد عبدالرحمن العيسى

لجنة المراجعة

عبدالله محمد العيسى (رئيس)
نادر إبراهيم الوهيبي
ابراهيم العلي الخضير
عبدالله حسن العبدالقادر
عبدالله عبداللطيف السيف

لجنة الترشيحات والمكافآت

عبدالله إبراهيم العياضي (رئيس)
راشد العبدالعزيز الراشد
فارس عبدالله أبا الخيل
محمد عبدالعزيز العفالق
نادر إبراهيم الوهيبي
وليد عبدالرحمن العيسى

عبدالله محمد العيسى
عضو مجلس الإدارة

فارس عبدالله أبا الخيل
عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالعزيز العفالق
عضو مجلس الإدارة

نادر إبراهيم الوهيبي
عضو مجلس الإدارة

وليد عبدالرحمن العيسى
عضو مجلس الإدارة

مجموعة التخطيط الإستراتيجي

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
عبدالعزيز صالح الجربوع
عبدالله محمد العيسى
فارس عبدالله أبا الخيل
نادر إبراهيم الوهيبي

لجنة المخاطر

محمد عبدالعزيز العفالق (رئيس)
عبدالله إبراهيم العياضي
وليد عبدالرحمن العيسى

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة:

يسر مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي عن أداء البنك (بنك الرياض وشركاته التابعة) للعام 2014، متضمناً معلومات حول أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدم هذا التقرير.

أنشطة البنك الرئيسة:

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية، من خلال شبكة فروعه الحديثة والنموذجية البالغ عددها (318) فرعاً داخل المملكة وفرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة، كما يقوم البنك من خلال شركة الرياض المالية المملوكة بالكامل للبنك بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الاستثمار والصناديق الاستثمارية.

وتتضمن قائمة الدخل عرضًا للدخل حسب أنشطة البنك الرئيسة، وكذلك الإيضاحات ذات الأرقام (20 و21). كما تم عرض نتائج أعمال وقطاعات البنك بالإيضاح رقم (26) المرفق بالقوائم المالية الختامية للعام 2014. ومن حيث المخاطر التي يتعرض لها البنك، فإن لدى البنك إدارة متخصصة في إدارة هذه المخاطر ضمن أطر وسياسات استراتيجية معتمدة من قبل مجلس الإدارة لإدارة هذه المخاطر ومراقبتها والحد منها وفق أسس مدروسة. وسيتم التعرض لمهام هذه الإدارة لاحقاً في هذا التقرير. ولدعم إدارة المخاطر في جميع قطاعات الأعمال شَكّل البنك عدة لجان لمراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام، ذلك بالإضافة إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. وقد ورد وصف تفصيلي للمخاطر التي يواجهها أو قد يواجهها البنك في المستقبل في الإيضاحات ذات الأرقام (27 و28 و29 و30) والتي تعد جزءًا مكملاً لتقرير مجلس الإدارة.

أهم الإنجازات:

تمكن البنك في نهاية عام 2014 من تحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته ويدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة، وذلك باستحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية، وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، والتي من أهمها ما يلي:

الخدمات المصرفيّة للأفراد:

على مدى السنوات الثلاث الماضية، أظهرت الاستراتيجية المصرفية للأفراد تقدماً كبيراً في العديد من المجالات في الخدمات المصرفية والمنتجات الأمر الذي أدى إلى تحسن في الحصة السوقية والربحية وجودة الأصول وتضمنت أهم إنجازات عام 2014 ما يلي:

في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، حصل البنك على أول ترخيص من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لتقديم خدمات التمويل والرهن العقاري والتمويل التأجيري، ويعكس هذا الإنجاز كفاءة البنك وخبرته المتراكمة في مجال التمويل العقاري والتمويل التأجيري، والتي تعد جزءاً رئيساً من سلسلة المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.

إلى جانب ذلك فقد حققت محفظة التمويل العقاري للبنك واحداً من أعلى معدلات النمو في القطاع المصرفي خلال العام، والتي أثرت بشكل إيجابي على نمو الحصة السوقية للبنك وتعزيز قدرته على تحقيق النمو المتوازن.

وفيما يتعلق بقطاع البطاقات الائتمانية، فقد أطلق بنك الرياض وفي بادرة هي الأولى من نوعها في المملكة بطاقة ماستركارد "ورلد إيليت"، والتي تعد أعلى فئة من البطاقات الائتمانية المصممة لقطاع الخدمات المصرفية الخاصة. وتقدم هذه البطاقة لحامليها تجربة استخدام فريدة من نوعها ومزايا حصرية مثل: إمكانية الدخول لصالات كبار العملاء في المطارات الدولية، وخدمات الاستقبال المتميزة في السفر، إلى جانب العروض الخاصة في أفضل المطاعم والمتاجر. كما أطلق بنك الرياض بطاقة بلاتينيوم فيزا الائتمانية FIFA استعدادًا لنهائيات كأس العالم 2014 في البرازيل، لتكون بذلك البطاقة الوحيدة التي يتم إطلاقها في السوق بهذه المناسبة، وبالإضافة إلى ذلك أطلق بنك الرياض بطاقة فيزا سيغنتشر بالشراكة مع فيزا العالمية لتلبية متطلبات عملاء الخدمة الذهبية، وكذلك بطاقة ماستركارد كاش باك التي توفر للعملاء أعلى نطاق من المكافآت على مشترياتهم.

ومن أبرز مشاريع المصرفية الإلكترونية خلال عام 2014، إطلاق البوابة المصرفية الجديدة "جوال الرياض" لدعم إمكانية وصول العملاء للخدمات المصرفية لبنك الرياض بسهولة ويُسر من خلال أجهزة الهواتف الذكية، ومنها على سبيل المثال، تسديد الفواتير وإجراء التحويلات الدولية والمشاركة في الاكتتابات من أي مكان في العالم باستخدام الهاتف المحمول أو اللوح الذكي، كما دشّن البنك البوابة الإلكترونية "رياض أون لاين" عبر الإنترنت بنسختها المطوّرة، والذي يعد إنجازًا لافتًا حيث حظي الموقع بتصميمه الجديد وواجهته الأكثر بساطة، والمدعم بالمزيد من معايير الأمان للحفاظ على بيانات العملاء وتعاملاتهم المصرفية. وجاء إدخال أجهزة الخدمة الذاتية الجديدة لتقدم للعملاء مفهوماً مبتكرًا من الراحة، ومسارًا إضافيًا للحصول على الخدمات المصرفية الاعتيادية دون الحاجة لتحمّل عناء الوقوف في صفوف الانتظار.

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية

استمراراً لتقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية، واصل بنك الرياض إضافة مراكز جديدة ومتطورة، الهدف منها الاستمرار في تقديم مستويات عالية من الخدمات والمنتجات المبتكرة، والاهتمام الشخصي من قبل متخصصين في إدارة الحسابات يعملون على مدار الساعة.

وقد بلغ العدد الإجمالي لمراكز الخدمة الذهبية 58 مركزاً بالإضافة إلى 4 مراكز للمصرفية الخاصة تضم أقسامًا خاصة للسيدات لتقديم أفضل الخدمات المصرفية بتميز وجودة عالية بما يتناسب مع تلبية احتياجات العملاء لتحقيق تطلعاتهم.

مصرفية الشركات:

يوفر قطاع مصرفية الشركات مجموعة متنوعة من المنتجات البنكية إلى جانب خدمات متخصصة تستهدف بالأخص السوق المحلي. كما يسعى البنك ليصبح الشريك الرئيسي لعملائه، بحيث يُصنف الأفضل في مجال العلاقات المصرفية.

ويهدف قطاع مصرفية الشركات إلى أن يكون الشريك المصرفي الرئيسي لعملائه، واجتذاب ثقتهم والاعتماد على البنك لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، وذلك من خلال مجموعة من مدراء علاقات الشركات المتخصصين لتلبية المتطلبات المصرفية لعملاء البنك.

يؤكد بنك الرياض دوره الريادي فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستمراريته في التوسع والنمو في هذا القطاع الحيوي المؤثر على الاقتصاد المحلي والتنمية الاجتماعية للمملكة ككل.

ويعتبر قسم تمويل الشركات لدى البنك مركزاً للخبرات والريادة في مجال القروض المشتركة والقروض الهيكلية وتمويل الشركات والمشروعات، ويعمل القسم جنبًا إلى جنب مع شبكة البنك المحلية وكذلك مكاتب البنك في لندن وهيوستن وسنغافورة، لتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة لمجموعة الشركات السعودية وإلى القاعدة الأوسع من الشركات العالمية والمحلية ذات الصلة بالاستثمار والتجارة في المملكة.

وتعمل إدارة المؤسسات المالية كنقطة محورية لإدارة العلاقة في جميع المجالات التجارية بين بنك الرياض والبنوك المراسلة وكذلك المؤسسات المالية غير البنكية، مثل خدمات الاستثمار والتأمين وتمويل الإجارة، وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء من المؤسسات المالية.

ويستمر البنك في دعم كافة الأنشطة في السوق المحلي، كما ساهم في تمويل عدد من المشاريع المهمة. ففي قطاع التعدين شارك البنك في أضخم مشروع للفوسفات في العالم "وعد الشمال" وهي مبادرة مشتركة بين شركة "معادن" وشركة "موزايك" حيث يعتبر هذا المشروع أول استثمار لشركة "موزايك" في المملكة ويفخر البنك كونه مشاركًا في تمويل هذا المشروع.

كما كان للبنك دوراً رائداً أيضاً مع شركة "كرستال" إحدى الشركات التابعة لشركة التصنيع الوطنية، وهي أحد أكبر منتجي مادة "دايوكسيد التيتانيوم" في العالم والمشهورة كمكون للطلاء الأبيض إلى جانب العديد من الاستخدامات الصناعية الأخرى.

وقد كان البنك فاعلاً أيضاً في مجال صناعة البتروكيماويات، وشارك في مشروع "ابن سينا" وهي مبادرة مشتركة بين شركة "سابك" وشركات Hoechst-Celanese and Duke Energy لتوسيع إحدى خطوط الإنتاج البتروكيماوية القائمة، إلى جانب مشروع "كيميا" وهي مبادرة مشتركة بين شركة "سابك" وشركة "إكسون موبيل" للتوسع في أنشطتهم.

كما قام البنك بطرح بطاقتين مسبقة الدفع خلال الربع الثاني من العام، الأولى هي بطاقة "ماي باي" والتي تمكن الشركة من توزيع الرواتب والبدلات لموظفيها، والبطاقة الثانية "الأول" المخصصة للطلبة للحصول على مخصصات ابتعاثهم في الجامعات العالمية. ويمكن استخدام كلتا البطاقتين في أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع في أنحاء المملكة.

كما أطلق البنك النسخة التجريبية لتطبيق "رياض بنك للأعمال" وهو الأول من نوعه في المملكة مخصص لعملاء مصرفية الشركات لسهولة الاطلاع على حساباتهم عن طريق أجهزتهم الذكية أو اللوحية والقيام بعملياتهم المصرفية بكل سهولة ويسر.

ويفخر بنك الرياض برعايته الحدث السنوي الثاني لتمويل التجارة السعودية الذي أقيم في الرياض وذلك بحضور كبار رجال الأعمال وكبار المديرين التنفيذيين للعديد من الشركات السعودية، حيث تناولت التحديات المختلفة في مجال إدارة التجارة العالمية ومناقشتها. وخلال العام 2014 قام بنك الرياض باستضافة مجموعة من ندوات تمويل التجارة لعملائه في جميع أنحاء المملكة.

قطاع الخزانة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزانة والاستثمار بدور مهم من خلال إدارة مستويات السيولة والتمويل للبنك وإدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من البنك وإدارة المحفظة الاستثمارية، وكذلك تقديم منتجات وحلول التحوط المالية لعملاء البنك.

في عام 2014، واصل القطاع توسيع قاعدة عملائه بالتركيز على فرص البيع التبادلي المتوفرة مع الاستمرار في تطوير وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات وحلول التحوط المبتكرة التي تلبي احتياجات عملاء مصرفية الشركات المختلفة في مجال التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات.

استمر القطاع في العمل على خطة نمو الحصة السوقية لعملاء الخزانة مع التركيز على استحداث وتقديم منتجات جديدة ومتنوعة في مجال التحوط، وتلبيةً لرغبة العملاء المتزايدة لمنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة، قام قطاع الخزانة بطرح عقود(Profit Rate Swap Agreements (PRS.

وخلال الربع الرابع من 2014، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع استبدال الأنظمة الخلفية لعمليات الخزانة وإطلاقها بنظام حديث متطور يدعم استراتيجية الخزانة المستقبلية للتوسع، ومن المخطط تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع في 2015.

وفيما يتعلق بمحفظة البنك الاستثمارية، يعتمد البنك سياسة استثمارية تراعي الجودة والتنوع والسيولة في توزيع الأصول تحت إشراف لجنة الاستثمار بالبنك. وتتكون محفظة

البنك الاستثمارية من أصول متنوعة محلية ودولية ويمثل الدخل الثابت (السندات الحكومية والشركات) الجزء الأكبر من أصول المحفظة، وقد كان أداء المحفظة جيداً حيث حققت عوائد مجزية خلال العام 2014.

المصرفية الإسلامية:

تواصل إدارة المصرفية الإسلامية إنجاز الخدمات وتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة بمنهجية واضحة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك.

فقد حرصت المصرفية الإسلامية على تنفيذ ورش عمل لتدريب 300 موظف على منتجات المصرفية الإسلامية بالإضافة إلى تنفيذ 60 زيارة متابعة للفروع الإسلامية.

كما قامت إدارة المصرفية الإسلامية بمراجعة واعتماد عدد من العقود مثل عقود الإيجار التمويلي للسيارات وعقود الإيجار التمويلي للعقارات واعتماد التمويل العقاري بالمرابحة، وذلك توافقًا مع المتطلبات النظامية الجديدة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

الفروع الخارجية:

من خلال شبكة البنك الخارجية المتمثّلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض إلى توفير الحلول المصرفية لعملائه. وتخدم هذه الشبكة قاعدة عملاء مصرفية الشركات، وتتيح للبنك أن يقدّم لعملائه خدمات مصمّمة خصّيصًا لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة فيما يتعلّق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، مما يؤدّي إلى تعزيز التجارة في المملكة ويساهم في رعاية مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويؤدّي فرع البنك في لندن دوراً فاعلًا في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، يوفّر فرع البنك في لندن لعملائه في المملكة ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصًا لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الاستثمارية الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأمريكتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دورًا مهمًّا في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، ومساعدة الشركات الأمريكية، والشركات متعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية.

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى، حيث يتولّى المكتب التمثيلي في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في قارة آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

حوكمة تقنية الأعمال:

استمرت إدارة حوكمة تقنية الأعمال بتعزيز ومتابعة الضوابط الأمنية المتعلقة ببيئة تقنية المعلومات في البنك. وتابعت إدارة أمن المعلومات عملها في تطوير ضوابط أمن المعلومات وتطبيق مبادرات للحد من التهديدات المستجدة، إلى جانب ذلك، قامت إدارة أمن المعلومات باتخاذ عدة مبادرات للحد من المخاطر المحتملة للبنك وعملائه، وقامت بإتمام المراجعة الشاملة للمخاطر الأمنية على مستوى البنك وقامت باقتراح ضوابط جديدة للحد من المخاطر المكتشفة خلال المراجعة. أتمت الإدارة اختبار "Penetration Testing" لقياس مستوى أمن الخدمات الإلكترونية وضمان أمان البنية التحتية الداخلية، وقامت بتعزيز مستوى حماية أجهزة الصرف الآلي من احتمالية نسخ بطاقات الصرف الآلي، وتطبيق حلول خاصة لمكافحة البرمجيات الخبيثة والتحايل عبر الإنترنت من أجل حماية عملاء البنك.

قامت إدارة "استمرارية الأعمال" بالتحقق من استمرارية الأعمال لعدة قطاعات هامة و لجعل البنك قادرًا على الاستمرار في تقديم العمليات والخدمات للعملاء في الحالات الطارئة وغير المتوقعة، كما تحققت الإدارة بأن التطبيقات الهامة قابلة للتشغيل من الموقع الاحتياطي ليتمكن البنك من الاستمرارية في أعماله الأساسية بعد وخلال التعرض لأي طارئ أو أزمة أو كارثة، لا سمح الله، وتعمل الإدارة حاليًا على مشروع دورة استمرارية العمل لتطوير إدارة استمرارية الأعمال.

تقنية الأعمال:

أطلق البنك مؤخراً النسخة المطوّرة لموقع "رياض أون لاين" عبر شبكة الإنترنت، في خطوة نوعية لتعزيز كفاءة وجودة منظومة الخدمات الإلكترونية للبنك، وتدعيمها بالمزيد من المزايا التي تمنح العملاء آفاقًا أوسع من المرونة والخيارات لتلبية احتياجاتهم المصرفية براحة وسهولة. ولم يقتصر التطوير على رياض أون لاين فقط بل امتد ليضم موقع بنك الرياض ورياض أون لاين الشركات. ويأتي إطلاق مشروع تحديث مواقع البنك تماشياً مع استراتيجية "إثراء تجربة العميل" والتي يتبناها البنك بغرض التطوير المستمر لمستوى وجودة الخدمات المقدّمة للعملاء على النحو الذي يمنح تجربتهم المصرفية الإلكترونية قيمة مُضافة ومزايا استثنائية.

وفي نفس العام أطلق البنك تطبيق آمن ومبسط تحت مسمى "رياض موبايل" يسمح للعملاء بتنفيذ المعاملات المصرفية مباشرةً من خلال الهاتف المحمول في أي وقت ومن أي مكان. تطبيق رياض موبايل يجعل التعامل المصرفي مع بنك الرياض أسهل وأكثر راحة فهو يعد بمثابة فرع متنقل بين يديك.

أما بالنسبة لأجهزة الصرف الآلي، قام القطاع بتعزيز أجهزة الفيديو الرقمية DVR واستبدال الأجهزة القديمة بأجهزة جديدة وزيادة سعة الذاكرة للتسجيل، وذلك لضمان أفضل الأداء وحماية لأجهزة الصرف الآلي.

وفي نفس العام تم تصميم نظام تغذية الصراف الآلي ATMR، حيث أصبحت القرارات المختصة بالتغذية إلكترونية وذكية

تضمن وجود النقد الكافي، وتمكين البنك من الاستفادة من النقد غير المستخدم بأفضل صورة وبالإضافة إلى ذلك إتاحة الأدوات والمعلومات اللازمة لفريق العمليات لإعداد التقارير ومراقبة وتتبع جميع أجهزة الصرف الآلي وكل محتوياتها.

إدارة المخاطر:

يؤكد البنك على أهمية إدارة المخاطر كأحد الركائز الأساسية في العمل المصرفي. وتشكل إدارة المخاطر جهازًا مستقلًا يتبع مباشرة للرئيس الأول لإدارة المخاطر ويندرج تحته وحدات المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. وتقع مسؤوليات وأنشطة هذه الوحدات من أطر وسياسات إدارة المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وتقوم هذه الوحدات برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه حول اتجاهات وحالة جودة الأصول، والتركزات الائتمانية، وبيان مخاطر البنك المحتملة، والقيمة المُعرضة للمخاطر، ومخاطر السيولة وصافي دخل الخدمة البنكية المُعرض للمخاطر.

ويواصل البنك اعتماد معايير حوكمة الشركات والرقابة الداخلية وفقًا للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المحلية، كما يواكب أيضًا تطورات أفضل الممارسات الدولية على الصعيد الدولي في مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها.

ويطبق البنك نظام تصنيف ائتماني متقدم حسب المعايير المعترف بها دوليًا لتصنيف عملاء ائتمان الشركات حسب درجات تصنيف ائتمانية معتمدة من مجلس إدارة البنك. كما يستخدم البنك نظام تصنيف متقدم لإدارة المخاطر الائتمانية لعملائه من الأفراد. ويتجه البنك حاليًا بخطوات سريعة نحو تطبيق "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (Internal Rating Based-IRB) لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان.

كما تتولى إدارة المخاطر المالية، والتي هي جزء من قطاع المخاطر، مسؤولية قياس وإدارة مخاطر السوق والأصول والخصوم والسيولة المالية التي تنتج عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية وذلك نتيجة للتغير في أسعار السوق، ضمن أطر وسياسات إدارة المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وقد قام البنك بتنفيذ عدد من المعايير والطرق المتقدمة لتعزيز قدرته التحليلية على إدارة مخاطر السوق بما في ذلك اختبارات الجهد (التحمل) والحساسية. كما يستمر البنك بتطوير عمليات إدارة المخاطر لتطبيق معايير النماذج الداخلية لمخاطر السوق. (Internal Model Approach-IMA)

كما تضطلع إدارة المخاطر التشغيلية بمسؤولية تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التي تنشأ عن القصور في إجراءات العمل و/أو الأنظمة المستخدمة و/أو الأخطاء البشرية، وذلك باستخدام أدوات تقييم متقدمة وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها ومتابعة تنفيذها مع الإدارات المسؤولة بالبنك بهدف تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وإنشاء قاعدة بيانات للمخاطر التشغيلية وتطوير الوعي بالمخاطر التشغيلية في البنك.

ويشارك البنك بفاعلية في أنشطة مجموعات عمل من البنوك السعودية التي تم تشكيلها بمعرفة مؤسسة النقد العربي السعودي لتطبيق قواعد ومقررات اتفاقية بازل 3.

إدارة ضمان الجودة:

من أهم أهداف بنك الرياض الاستراتيجية هو رضا العميل وتجاوز توقعاته، وهو المحور الأساسي لإدارة ضمان الجودة، حيث قامت الإدارة بتطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة وتحسين الأداء و تطويره المستمر، من خلال عمل أبحاث لقياس رضا العميل لإثراء تجربة العميل وبالتالي تحليلها والاستفادة منها في تطوير الأعمال والعمليات التي من خلالها ينطلق البنك لتلبية احتياجات العملاء بكل دقة وإتقان.

وخلال عام 2014 قامت وحدة البحث والمسح الميداني بتنفيذ أكثر من 36 بحثاً ما بين دراسات وتقارير خارجية وداخلية تخدم إدارات البنك المختلفة. كما قامت الوحدة بإجراء أكثر من 99 ألف اتصال بالعملاء لأخذ آرائهم ودرجة رضاهم عند استخدامهم للقنوات المصرفية المختلفة

إثراء تجربة العملاء:

يدرك بنك الرياض بأن إيجاد تجربة ذات جودة عالية للعميل هي أساس النمو والنجاح في المستقبل. ولكي تكون التجربة ناجحة، من الضروري أن تبنى التجربة وتصمم على مرئيات دقيقة للعميل ذاته لكي يكون لها تأثير قوي وثابت بحيث تميز بنك الرياض عن باقي البنوك الأخرى.

لذا، بادر البنك بإنشاء إدارة تعنى بإثراء تجربة العميل بحيث تتولى دور التصميم والابتكار ودعم إثراء تجربة العميل ووضع أهداف واضحة للتجارب التي يجب أن تقدم للعميل.

تقوم الإدارة بالتوجيه والإرشاد والدعم وتوفير الأدوات المناسبة لخلق تصاميم وتجارب مميزة للعميل. تتضمن هذه المسؤوليات : تقارير مرئيات العميل، تصميم وابتكار الحلول لتحسين مستوى الخدمات، مختبر تجربة الخدمات، وغيرها الكثير.

ومن أهم إنجازات الإدارة تطبيق منهجية (Net Promoter Score) والتي تم تطبيقها في قطاع مصرفية الأفراد لقياس ولاء ورضا العميل من كافة الخدمات والقنوات المقدمة حيث يتم قياس تجربة العميل بشكل مستمر والاستفادة من الملاحظات لتطوير الخدمات الحالية وإدخال تعديلات جديدة. بالإضافة إلى اختبار الخدمات والمنتجات وتجربتها على عملاءٍ فعليين للحصول على ملاحظاتهم قبل طرحها في السوق، قام فريق إثراء تجربة العميل بتجربة عدد من الخدمات الجديدة بنجاح مثل تطبيق مصرفية الشركات، وموقع رياض أون لاين، وتطبيق مصرفية الأفراد حيث قام الفريق بأخذ ملاحظات العملاء عند استخدامهم هذه الخدمات وإجراء التعديلات المناسبة.

إدارة الالتزام:

تتبع إدارة الالتزام مباشرة لرئيس مجلس الإدارة وتقوم بعرض تقاريرها مباشرة على لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام بشكل دوري لمراقبة مستوى الالتزام في البنك.

إن التغيرات التنظيمية والتطوير المتسارع للقطاع المالي والمصرفي محليًا وعالميًا، أدى إلى قيام البنك بتنفيذ مجموعة من المبادرات لتحسين مستوى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المحلية والعالمية المتعلقة بالأعمال المصرفية

ومبادئ حماية العملاء والتغيرات في أنظمة التمويل بأنواعه وقانون الإمتثال الضريبي وغيرها الكثير.
ويتبع برنامج الالتزام المعايير العالمية من خلال الأسلوب المرتكز على تقويم المخاطر لتحديد أطر الرقابة وتحديد مدى فاعليتها ومتابعة مخاطر عدم الالتزام وفقاً لخطة العمل المعتمدة للعام 2014، وإعداد التقارير الدورية للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام وذلك لمراقبة قطاعات البنك. بالإضافة إلى قيام إدارة الالتزام بالاستمرار في الدور التوعوي لموظفي البنك لتعزيز ثقافة الالتزام وتقديم خدمات الاستشارات لكافة القطاعات والإدارات المختلفة حول الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات التشريعية أو سياسات البنك الداخلية وقواعد السلوك المهني والأخلاقي.

التصنيف الائتماني للبنك:

حافظ البنك على تصنيف الائتمان الحاصل عليه من وكالات تصنيف الائتمان العالمية بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة "ستاندرد آند بورز "بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية " فيتش " تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف(AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A1+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة " كابيتال انتلجنس ". كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على تقييمها الثابت والمستمر للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

القروض على البنك:

تم طرح خاص لصكوك أولية بقيمة أربعة مليارات ريال بتاريخ 6 نوفمبر 2013. ومدة استحقاقها 7 سنوات مع أحقية البنك باسترداد الصكوك في نهاية السنة الخامسة. ويبلغ العائد على الصكوك " سايبور" ثلاثة أشهر+0.68%. ويهدف البنك من هذا الإصدار إلى تنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها ودعم محفظة التمويل.

الاستراتيجية والأهداف:

في عام 2014، استمر البنك في اتخاذ خطوات جادة نحو إطلاق برامج واستراتيجيات مثل برنامج " إثراء تجربة العملاء" الذي يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى الخدمة وتلبية الاحتياجات المتنامية لعملائه في مختلف القطاعات على نحو أكثر فاعلية مما أدى إلى نمو حجم قاعدة عملاء البنك.
إن تحسين خدمة العملاء خدمة العملاء في البنك لا يقتصر على تواجدنا المحلي، بل في تواجدنا في الخارج من خلال فرع لندن ووكالة هيوستن ومكتب سنغافورة تسهل لنا تلبية احتياجات عملائنا أينما كانوا على نفس المستوى من الجودة والخدمة.
في عام 2014، واصل البنك تنفيذ استراتيجية الخدمات المصرفية للأفراد، وكتطور طبيعي لأهدافها لإثراء تجربة العملاء وتطوير قنوات التوزيع البديلة وتحديث قنوات الاتصال مع العملاء للوصول لهم والتركيز على شرائح العملاء المستهدفة.
وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن إنجازات البنك في برنامج "كفالة" تعكس التزامه الكامل بالتمويل والمساندة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنمو بسرعة من خلال هذا البرنامج، ولا يزال البنك أحد الممولين الرئيسيين في هذا القطاع.
وتهدف الخطة الاستراتيجية المستقبلية للبنك إلى الاستمرار في التركيز على السوق السعودي المحلي من أجل زيادة الأصول المصرفية، وتركز الخطة على الأنشطة المصرفية الأساسية مع الحفاظ على جودة الأصول وقوة رأس المال لتوفير أعلى عائد على حقوق المساهمين، من خلال التطوير المستمر للمنتجات والخدمات وتحقيق التميز في إدارة المخاطر.
وفيما يلي مجالات التركيز الرئيسة التي تمثل حجر الزاوية في الخطة التشغيلية للبنك لعام 2015:
سوف يستمر البنك في العمل على زيادة الدعم و تعزيز تجربة العملاء كطريق لتحقيق القيادة المستدامة في الربحية وزيادة معدلات النمو.
كما أن البنك سيواصل تنفيذ استراتيجية التوزيع للأفراد كامتداد طبيعي لتحسين شعار إثراء تجربة العملاء، مع التركيز على التكنولوجيا الرقمية والقنوات الإلكترونية.
وسوف يركز البنك أيضًا على إدارة الأصول وإدارة الثروات وعلى الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة للاحتفاظ بموقعه كفاعل رئيس في السوق. وسيستمر في العمل على دعم تحقيق هدف البنك ليصبح أفضل بنك لتمويل التجارة في المملكة من حيث تنفيذ المعاملات والقدرات الاستشارية.
وخلال الفترة المقبلة سوف يقوم البنك بالتركيز على قطاع المصرفية النسائية لما لها من أهمية في مصرفية الأفراد ليصبح البنك المفضل لهذا القطاع وتحقيق الريادة في السوق في هذا المجال. وسيقوم البنك أيضًا بالعمل على تطوير مبادرات التسويق وتعزيز السمة التجارية لبنك الرياض والمتجددة والمدعومة بقدرات التسويق الرقمي.
كما يخطط البنك لزيادة انتشاره من خلال الزيادة في شبكة الفروع وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع، لتعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي السعودي.

خدمة المجتمع:

مضى بنك الرياض بخطواته الثابتة على طريق تعزيز التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وتوسيع مظلة عطائه في هذا الجانب والتي تحفظ للبنك ريادته كشريك مجتمعي داعم لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.
وواصل البنك خلال العام تحقيق الإنجازات النوعية والتي واكبها بتعميق ممارساته الاحترافية لمفهوم "العمل الاجتماعي" القائم بجوهره على ثلاثة أبعادٍ رئيسة: الاستدامة، التنمية، الشمولية، مع الحرص على تفعيل مفهوم "الابتكار" كملهمٍ لإحداث التغيير الإيجابي المنشود للمجتمع وأفراده.
وكان من بين تلك البرامج مشروع النقل الخيري، والذي يضطلع

بنك الرياض من خلاله بتقديم حافلات مجهّزة خصيصاً لذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى من مختلف الفئات. حيث بادر البنك خلال عام 2014 إلى تقديم 9 حافلات حديثة توزعت بين: جمعية "صوت متلازمة داون" بالرياض، مشروع يدوي، الجمعية الخيرية للعوق البصري ببريدة، جمعية سفانا للخدمات الصحية بحائل، الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمنطقة الشرقية "بناء".
كما واشتملت مبادرات "نماء" على برنامج الرعاية المنزلية، الذي واصل البنك من خلاله، وبالتعاون مع لجنة أصدقاء المرضى، توزيع أجهزة ومستلزمات طبية على المرضى ليمكنهم من تلقي علاجهم في المنزل كأجهزة قياس الضغط، وأجهزة الأكسجين. يضاف إلى ذلك تقديم كراسي متحركة للأفراد وعدد من مديريات الشؤون الصحية في عموم مناطق المملكة.
جاءت مبادرات التنمية الصحية التي تبناها البنك خلال عام 2014 كامتداد لسلسلة البرامج النوعية التي أطلقها خلال الأعوام السابقة مع توسيع مداركها بما يعكس الأهمية التي يوليها البنك لـ "الصحة" كإحدى المتطلبات الرئيسة للتنمية الشاملة المستدامة. واحتفظت البرامج التوعوية الصحية بنصيبها البارز ضمن مبادرات "نماء"، حيث شارك البنك في العديد من الفعاليات والحملات الرامية لتعزيز مستوى الوعي المجتمعي بالأمراض الشائعة وسبل الوقاية منها بهدف الحد من معدلات الإصابة بها. وكان لبنك الرياض دعمه المميز لحملة جمعية زهرة للتوعية بسرطان الثدي وللعام السابع على التوالي، ورعايته لحملة جامعة الأميرة نورة للتوعية بسرطان الثدي، هذا إلى جانب رعاية البنك لمبادرة جمعية السكري الخيرية لإعداد المرشدين والمرشدات الصحيات بمدارس التربية والتعليم.
وتحت مظلة مبادرات "ممكن" أطلق البنك خلال عام 2014 نسخته الثالثة من برنامج التدريب الزراعي لتأهيل ذوي الإعاقة الفكرية البسيطة لسوق العمل عبر إكسابهم المهارات الحرفية الزراعية، وتحفيزهم إلى الاعتماد على أنفسهم في بناء مستقبلهم وتجاوز تحدياتهم وتغيير واقعهم وذلك بالتعاون مع جمعية المعوقين بالإحساء وهيئة الري والصرف، حيث تم تخريج 45 متدرباً التحق بسوق العمل 41 منهم.
كما واصل البنك رعايته المتميزة لمشروع "يدوي" بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية، والذي أتاح أمام مجموعة واسعة من الفتيات السعوديات من ذوات الاحتياجات الخاصة الفرص الملائمة لإثبات تفوقهن وقدرتهن في إنتاج الحرف اليدوية التراثية وتحويلها إلى مشاريع مدرّة للدخل.
أما مركز التدريب الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة والذي ينظّمه البنك بالشراكة مع نادي الشباب بمدينة الرياض منذ عام 2006م، فقد احتضن في نسخته الثامنة لعام 2014 أكثر من 170 فرداً على اختلاف فئاتهم العمرية وحالاتهم المرضية. واستثماراً للنجاح الذي حققته هذه التجربة فقد بادر البنك إلى إطلاق مركز مماثل في مدينة الباحة بالتعاون مع جمعية المعوقين هناك.
كما اتسعت مشاركات البنك لتشمل رعاية ودعم المعارض المهنية المنسجمة مع مفهوم "ريادة الأعمال" كبرنامج "تمكين الشباب واكتشاف المهن"، ومعرض "رام" للمستثمرات السعوديات من المنزل في عسير، ومعرض "بوليفارد" لتمكين رائدات الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية، وكذلك الملتقى الوطني الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أقيم تحت عنوان "وظيفتي أمان".
وبقيت "الثقافة" حاضرة في برامج بنك الرياض التنموية التي حققت مزيدًا من الإضاءات على الساحة الأدبية والفكرية الوطنية، حيث أكدت جائزة "كتاب العام" التي يتبناها البنك مع نادي الرياض الأدبي استدامتها واستمراريتها كجائزة أدبية مرموقة تحظى برعاية وزارة الثقافة والإعلام. كما بادر البنك وبالشراكة مع نادي القصيم الأدبي بإطلاق أول جائزة من نوعها في المملكة تعنى بتكريم المبدعات السعوديات تحت مسمى "جائزة التميز النسائي".
وكان للبنك حضوره المعهود كشريك داعم لمهرجان الجنادرية للتراث والثقافة في نسخته 29 بقيمته الأدبية والحضارية والتراثية الرفيعة.
كما وكان لموظفي البنك وموظفاته بصماتهم في استمرارية مبادرة البنك لمعايدة الأطفال المرضى المنومين في مجموعة واسعة من مستشفيات المملكة خلال فترة عيدي الفطر والأضحى المباركين، وبمشاركة تطوعية بتوزيع المستلزمات الضرورية على الأسر المعوزة في عدد من مناطق المملكة وقراها النائية.
كما مضى البنك بتبني برنامج "الوفاء" لرعاية أسر الموظفين المتوفين من ذوي الحاجة في عموم مدن المملكة، وعمل البنك على تطوير آلية دعمه للأسر المستفيدة بإصدار بطاقات شرائية إلكترونية مسبقة الدفع مدعومة برصيد مالي يتيح للأسر التسوق بقيمته وفقًا لمتطلباتهم واحتياجاتهم.

الشركات التابعة

شركة الرياض المالية:

الرياض المالية شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة برأس مال 200 مليون ريال، مملوك أسهمها بالكامل لبنك الرياض ومرخصة من هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
تعمل الرياض المالية من خلال "إدارة الأصول" على ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها، حيث أطلقت في عام 2014 صندوقي "الرياض للدخل" و "الرياض العالمي للدخل" ليصل عدد الصناديق الاستثمارية للشركة إلى 36 صندوقًا، وبالتالي تعزز الشركة من ريادتها لسوق إدارة الأصول.
فيما يخص المصرفية الاستثمارية، تحرص الرياض المالية على تدريب الكفاءات الشابة للإنضمام إلى فريق العمل لديها وتأهيلهم وبالتالي تعزيز إمكاناتها في تقديم أفضل الخدمات المالية الاستشارية في مجالات طرح الصكوك وأسهم الشركات وعمليات الاندماج والاستحواذ والتمويل المُهيكل. وفي 2014 أدارت الشركة ترتيب وطرح صكوك لكل من البنك السعودي للاستثمار والشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم) والمتقدمة للبتروكيماويات، بالإضافة إلى الطرح العام لشركة إسمنت أم القرى والطرح الخاص لدويتشه الخليج للتمويل.

ومن أجل تعزيز مكانتها في سوق خدمات تداول الأسهم المحلية والدولية، أضافت الرياض المالية في عام 2014 خدمة التداول في عقود الخيار عن طريق الإنترنت في السوق الأمريكية، وخدمة تداول "الرياض موبايل" في السوق السعودية، ويأتي ذلك متواكباً مع إطلاق الشركة لموقع الرياض المالية الإلكتروني الجديد مع نهاية عام 2014.
كما عملت "إدارة الثروات" بالرياض المالية في 2014 على تعزيز مفهوم الثقافة الاستثمارية لدى عملائها من خلال خدمة "الاستشارات الاستثمارية"، وواصلت برنامجها لبناء وتأهيل فريق محترف ومتكامل لإدارة الثروات من أجل تقديم أفضل الخدمات لكبار عملاء الشركة. ومن هذا المنطلق، استحدثت الشركة في 2014 إدارة "استثمارات الأفراد" التي تُعنى بخدمة عملاء الشركة الأفراد من خلال شبكة مكونة من عشرين مركزاً استثمارياً منتشرة في أرجاء المملكة، بالإضافة إلى القنوات الإلكترونية المتطورة ومركز اتصالات العملاء.

شركة آجل للخدمات المالية:

شركة " آجل " للخدمات المالية هي شركة مساهمة سعودية مغلقة وتخضع لأنظمة مؤسّسة النقد العربي السعودي، وبرأس مال مدفوع مقداره 500 مليون ريال. ويساهم بنك الرياض بنسبة 35% في رأس مالها، بجانب كل من شركة" ميتسوبيشي"، وبعض الشركات التجارية المحلّية، ومركزها الرئيس في مدينة جدة. وتعد شركة آجل في مصاف الشركات الرائدة والنشطة في مجال تمويل الأصول الرأسمالية والتمويل التأجيريّ وتقدم حلول تمويلية متميزة وخلاقة لعملائها في العديد من القطاعات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، ومنها قطاعات البناء والنقل والخدمات والتجارة والتصنيع.

شركة إثراء الرياض العقارية:

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوك أسهمها بالكامل لبنك الرياض، ومسجلة بالمملكة العربية السعودية، برأس مال مدفوع مقداره 10 ملايين ريال. وتتولى هذه الشركة القيام بخدمات مسك وإدارة الأصول المفرغة للملاك وللغير كضمانات، وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي أُنشئت من أجلها.

شركة العالمية للتأمين التعاوني:

أسس البنك "الشركة العالمية للتأمين التعاوني"، شركة مساهمة عامة، ويتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية (تداول)، برأس مال مدفوع قدره 200 مليون ريال، بالشراكة مع "شركة رويال صن المتحدة" (الشرق الأوسط) بالبحرين. وتخضع الشركة لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وتمارس نشاطها الرئيسي بالمملكة. ويمتلك بنك الرياض نحو 30% من رأسمالها بشكل مباشر وغير مباشر حيث تبلغ نسبة الملكية المباشرة 19.92% كما يمتلك البنك نسبة 21.42% من أسهم شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط). وترجع علاقة بنك الرياض بشركة رويال صن (البريطانية) لأكثر من ثلاثين عاماً. وتم طرح 30% من أسهم الشركة العالمية للتأمين للاكتتاب العام. وتمارس الشركة انشطة التأمين وإعادة التأمين التجارية في المملكة في فئات التأمين العام، والتأمين الطبي، وتأمين الحماية والتأمين الهندسي.

شركة الرياض لوكالة التأمين:

شركة الرياض لوكالة التأمين هي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوك أسهمها بالكامل لبنك الرياض، ويبلغ رأسمالها 500 ألف ريال، مدفوعة بالكامل، وهي مسجّلة في المملكة العربية السعودية، ومقرها الرئيس الرياض، وتهدف إلى تسويق وبيع منتجات التأمين التي توفرها الشركة "العالمية للتأمين التعاوني" إلى بنك الرياض ولعملائه من الأفراد والشركات في المملكة العربية السعودية.
قامت شركة "الرياض لوكالة التأمين" بتوقيع اتفاقية وكالة التأمين مع الشركة "العالمية للتأمين التعاوني"، واتفاقية توزيع منتجات التأمين مع بنك الرياض، وقد حصلت على كافة الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي لبدء مزاولة النشاط.

ملخص نتائج أعمال البنك للخمس سنوات الماضية:

مليون ريال

بيـــان	2014	2013	2012	2011	2010
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى البنوك ومؤسسة النقد	29,230	25,367	29,462	23,708	27,867
القروض والسلف، صافي	133,490	131,191	117,471	112,973	106,035
الإستثمارات، صافي	46,963	43,538	36,254	36,616	33,822
ممتلكات ومعدات وعقارات أخرى	2,567	2,542	2,606	2,588	2,294
موجودات أخرى	2,339	2,608	4,388	5,002	3,538
إجمالي الموجودات	214,589	205,246	190,181	180,887	173,556
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك	3,790	7,578	6,163	6,242	10,637
ودائع العملاء	164,079	153,200	146,215	139,823	126,945
مطلوبات أخرى	11,183	10,598	5,839	4,664	6,741
حقوق المساهمين	35,537	33,870	31,964	30,158	29,233

مليون ريال

بيـــان	2014	2013	2012	2011	2010
إجمالي دخل العمليات وصافي حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة	8,059	7,130	6,866	6,321	5,981
إجمالي مصاريف العمليات	3,706	3,183	3,400	3,172	3,156
صافي الربح	4,352	3,947	3,466	3,149	2,825
ربح السهم (ريال سعودي)	1.45	1.32	1.16	1.05	0.94

النتائج المالية:

حقق بنك الرياض 4,352 مليون ريال أرباحاً صافية لفترة الاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بزيادة 10.3% عن نفس الفترة من العام السابق، كما بلغت أرباحه الصافية 1,060 مليون ريال خلال الربع الرابع مقابل 1,030 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 2.9%.

وبلغ إجمالي دخل العمليات 8,012 مليون ريال خلال الاثني عشر شهرًا مقابل 7,074 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بزيادة قدرها13.3 %.

واستمر البنك في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة ومواصلة تنمية مركزه المالي حيث بلغت القروض والسلف كما في2014/12/31م 133,490 مليون ريال مقابل 131,191 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 1.8 %، كما بلغت الاستثمارات 46,963 مليون ريال مقارنة بمبلغ 43,538 مليون ريال وذلك بارتفاع قدره 7.9%، وبلغت ودائع العملاء كما في 2014/12/31م 164,079 مليون ريال مقابل 153,200 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 7.1%، فيما بلغت الموجودات كما في 2014/12/31م 214,589 مليون ريال مقابل 205,246 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع قدره 4.6%.

وتشير نتائج البنك بأن أنشطة البنك المصرفية الرئيسة قد حققت نموًا مستمرًا، حيث ارتفعت أصول البنك بنسبة جيدة، وقد بلغت ربحية السهم للعام الحالي 1.45 ريال، مقابل 1.32 ريال للعام السابق. ومما ساهم في ارتفاع ربحية البنك للاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2014، الزيادة في صافي العمولات الخاصة والتحسن في دخل الخدمات البنكية.

كما تعكس هذه النتائج قوة ومتانة المركز المالي للبنك متمثلة في متانة وجودة أصوله وتنوعها، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو ثابتة ومتواصلة تعكس مدى التزام البنك بالاستراتيجيات التي اعتمدها مجلس الإدارة والتي تتجاوب مع طموحات مساهمي البنك وتنمية العائد على حقوقهم، ومواصلة الحفاظ على معدلات توزيع الأرباح الملائمة لمساهميه بالإضافة إلى زيادة رأس المال الأخيرة.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك:

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من عمليات داخل المملكة مبلغ 8,920 مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 1,165 مليون ريال. ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات:

ملايين الريالات

السنة	داخل المملكة العربية السعودية			خارج المملكة	إجمالي الإيرادات **
	المنطقة الغربية	المنطقة (الوسطى)*	المنطقة (الشرقية)		
2014	1,545	6,168	1,207	1,165	10,085

* يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 3,099 مليون ريال وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة، كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

** تظهر الإيرادات أعلاه إجمالاً، ويتم معالجة ما يخص كل بند من الإيرادات حسب طبيعتها في القوائم المالية للوصول إلى الصافي.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك من خارج المملكة:

ملايين الريالات

السنة	خارج المملكة					إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	
2014	316	320	510	5	14	1,165

توزيعات الأرباح:

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ) يقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي مقدار رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة، توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج) تحدد توجهات البنك الاستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي:

	(ألف ريال)
الأرباح المستبقاة من عام 2013	1,957,384
صافي ربح عام 2014	4,352,408
المجمـوع	6,309,792
يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:	
الزكاة الشرعية	200,000
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2014	1,140,000
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2014	1,050,000
المحول إلى الإحتياطي النظامي	1,759,726
الأرباح المبقاة لعام 2014	2,160,066

وكان البنك قد قام بتوزيع أرباح على المساهمين في 2014/07/15م عن النصف الأول بواقع 38 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2014 بواقـع 35 هللة للسهم الواحد، فسيتـم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي التوزيعات عن كامل العام 2014 مبلغ 2,190 مليون ريال، بعد خصم الزكاة، وبواقع 73 هللة للسهم الواحد.

مجلس إدرة البنك:

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية ستة أعضاء مستقلين وأربعة أعضاء غير تنفيذيين وفقًا للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية. وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2014 سبع جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100%، أخذًا بالاعتبار من حضر وكالةً عن غيره، وتبلغ نسبة الحضور أصالةً 95.7%.

وفيما يلي سجل حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة أصالة ووكالة خلال عام 2014:

أعضاء مجلس إدارة البنك	الإجتماع الأول	الإجتماع الثاني	الإجتماع الثالث	الإجتماع الرابع	الإجتماع الخامس	الإجتماع السادس	الإجتماع السابع	الإجمالي
راشد العبدالعزيز الراشد (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
د. خالد حمزة نحاس (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
عبدالرحمن حسن شربتلي (غير تنفيذي)	✓	✓	وكالة	✓	وكالة	✓	✓	5
د. عبدالعزيز صالح الجربوع (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
عبدالله إبراهيم العياضي (غير تنفيذي) *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
عبدالله محمد العيسى (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
د. فارس عبدالله با الخيل (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	وكالة	✓	6
محمد عبد العزيز العفالق (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
نادر إبراهيم الوهيبي (غير تنفيذي) *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
وليد عبدالرحمن العيسى (غير تنفيذي) *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7

* أعضاء يمثلون صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد على التوالي

ويمارس مجلس إدارة بنك الرياض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها بالإضافة إلى عضوين من مجلس الإدارة، ثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس. وفيما يلي توضيحًا للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك:

اللجنة التنفيذية:

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة التنفيذية في البنك من خمسة أعضاء وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2014 عشرين جلسة، وبلغت نسبة الحضور 100%.

لجنة المراجعة:

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتوصية باختيار مراجعي الحسابات. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2014 سبع جلسات، وبلغت نسبة الحضور 94.3% وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة وهم، الدكتور إبراهيم العلي الخضير، والدكتور عبد الله حسن العبد القادر، والمهندس عبد الله عبد اللطيف السيف.

لجنة المخاطر:

تقوم لجنة المخاطر بمساعدة مجلس الإدارة في مسؤوليته بغرض الإشراف الكامل على استراتيجية المخاطر بالبنك ومراجعة مستويات المخاطر المقبولة، ووضع التوصيات لمجلس الإدارة، ومراقبة التزام الإدارة التنفيذية بحدود المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة ومدى اتساقها مع المستويات التي اعتمدها المجلس. وتتكون لجنة المخاطر في البنك من ثلاثة أعضاء، وبلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2014 خمس جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه نيابة عن مجلس الإدارة، وإعداد سياسة المكافآت وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة، وعرض توصياتها للمجلس لتحديث أو تعديل السياسة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت وعرض توصيات لمجلس الإدارة عن مستوى وتركيبة هيكل الرواتب والمزايا والمكافآت لكبار التنفيذيين بالبنك، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد.

كذلك تقوم اللجنة بالتوصية لدى مجلس الإدارة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقًا للسياسات والمعايير المعتمدة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقًا لأنظمة مراقبة البنوك وهيئة السوق المالية ونظام الشركات. وتتكون اللجنة في البنك من ستة أعضاء، وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2014 أربع جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

مجموعة التخطيط الاستراتيجي:

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتُخذتْ لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بالأهداف الاستراتيجية الموضوعة. وتتكون المجموعة من خمسة أعضاء وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2014 أربع جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان، ونسبة حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة، أصالةً ووكالةً، والتي بلغ إجماليها 264 اجتماعًا، وبلغ إجمالي نسبة حضور هذه الاجتماعات 99.2%. كما يوضح الجدول الشركات المساهمة الأخرى التي يشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض في مجالس إداراتها:

د. إبراهيم العلي الخضير
عضو لجنة المراجعة

د. عبدالله حسن العبدالقادر
عضو لجنة المراجعة

م. عبدالله عبداللطيف السيف
عضو لجنة المراجعة

أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الاسم	العضوية في اللجان		
راشد العبدالعزيز الراشد	رئيس اللجنة التنفيذية رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	رئيس وعضو في مجالس إدارات شركات خاصة محلية ودولية
د. خالد حمزة نحاس		%100	شركة المياه الوطنية شركة حصانة الاستثمارية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
عبدالرحمن حسن شربتلي		%100	الشركة السعودية العربية للتسويق (ساماكو) شركة خدمات التسويق وتشغيل المشروعات التجارية شركة الصقر للتأمين شركة جولدن بيراميدز بلازا - القاهرة شركة جنوب الوادي للإسمنت - القاهرة شركة جولدن كوست - القاهرة
د. عبدالعزيز صالح الجربوع	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة السعودية لصناعة الورق (ورق) شركة أميانتيت شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية
عبدالله إبراهيم العياضي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر	%100	الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني " تقنية "
عبدالله محمد العيسى	رئيس لجنة المراجعة عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	شركة الإسمنت العربية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة دور للضيافة الشركة الوطنية للرعاية الطبية
د. فارس عبدالله أبا الخيل	عضو اللجنة التنفيذية عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه
محمد عبدالعزيز العفالق	رئيس لجنة المخاطر عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	لا يوجد
نادر إبراهيم الوهيبي	عضو لجنة المراجعة عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%95	لا يوجد
وليد عبدالرحمن العيسى	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	الشركة التعاونية للتأمين

أعضاء من خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الاسم	العضوية في اللجان		
د. إبراهيم العلي الخضير	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%86	لا يوجد
د. عبدالله حسن العبد القادر	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني " تقنية " الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار) بنك الخليج الدولي - البحرين

أعضاء من خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الإسم	العضوية في اللجان		
م. عبدالله عبداللطيف السيف	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	شركة إسمنت القصيم شركة هرفي للخدمات الغذائية الشركة السعودية للطباعة والتغليف الشركة السعودية للمختبرات الخاصة شركة حصانة الاستثمارية

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام 2014:

(ألف ريال)

البيـان	أعضاء المجلس	كبار التنفيذيين *
الرواتب	-	8,295
البدلات	738	1,154
المكافآت الدورية والسنوية	3,600	3,570
الخطط التحفيزية	-	190
تعويضات أو مزايا أخرى	42	367
مكافأة نهاية الخدمة	-	6,525

* تمثل مكافآت كبار التنفيذيين أكبر خمسة مدراء من الإدارة التنفيذية وتشمل الرئيس التنفيذي والمدير المالي للبنك.

التغيير في ملكية الحصص الكبيرة من الأسهم:

يوضح الجدولان التاليان وصفاً لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة ولكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أية من شركاتها التابعة طبقاً لأحكام المادة 43 من قواعد التسجيل والإدراج وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

المساهمون الرئيسيون من غير أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر							
الاسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك*	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير**	نسبة التملك بنهاية العام *
صندوق الاستثمارات العامة	326,304,000	-	%21.7536	652,608,000	-	326,304,000	%21.7536
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	324,378,600	-	%21.6252	648,757,200	-	324,378,600	%21.6252
المؤسسة العامة للتقاعد	137,712,337	-	%9.1808	275,424,674	-	137,712,337	%9.1808
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	136,569,006	-	%9.1046	268,778,637	-	132,209,631	%8.9593
شركة ماسك القابضة	120,000,000	-	%8.0000	240,000,000	-	120,000,000	%8.0000

* لأقرب أربع خانات عشرية

** صافي التغيير يشمل الزيادة نتيجة أسهم المنحة الإضافية لمضاعفة رأس المال في 2014/05/26م.

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر							
الاسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك*	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير**	نسبة التملك بنهاية العام *
راشد العبدالعزيز الراشد	14,906,653	-	%0.9938	29,648,653	-	14,742,000	%0.9883
د. خالد حمزه نحاس	2,400	-	%0.0002	4,800	-	2,400	%0.0002
عبدالرحمن حسن شربتلي	143,988,301	-	%9.5992	283,528,824	-	139,540,523	%9.4510
د. عبدالعزيز صالح الجربوع	1,600	-	%0.0001	2,000	-	400	%0.0001
عبدالله إبراهيم العياضي	-	-	-	-	-	-	-
عبدالله محمد العيسى	625,000	-	%0.0417	1,262,000	-	637,000	%0.0421
د. فارس عبدالله أبا الخيل	1,230,000	-	%0.0820	2,460,000	-	1,230,000	%0.0820
محمد عبدالعزيز العفالق	34,000	-	%0.0022	78,500	-	45,100	%0.0026
نادر إبراهيم الوهيبي	-	-	-	-	-	-	-
وليد عبدالرحمن العيسى	-	-	-	-	-	-	-
طلال إبراهيم القضيبي	33,432	-	%0.0022	66,864	-	33,432	%0.0022

* لأقرب أربع خانات عشرية

** صافي التغيير يشمل الزيادة نتيجة أسهم المنحة الإضافية لمضاعفة رأس المال في 2014/05/26م.

المدفوعات النظامية المستحقة:

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية نهائية مستحقة السداد عن عام 2014 عدا ما هو وارد بالبيان أدناه:

(ألف ريال)

البيـان	2014
الزكاة الشرعية – مصلحة الزكاة والدخل	200,000
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	34,792
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	19,736

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية:

لا يوجد أي قيد احتياطي مفروض على البنك من هيئة السوق المالية أو من أية جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية، وقد بلغت قيمة المخالفات والغرامات التي دفعها البنك من خلال مزاولة نشاطاته التشغيلية 2,415 ألف ريال سعودي وهي تتعلق في معظمها بالأنشطة التشغيلية لأجهزة الصرف الآلي وغرامات تشغيلية أخرى.

معايير المحاسبة المتبعة:

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونيين وفق الإطار العام الذي أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة.

وانطلاقًا من دور مجلس الإدارة ومسؤولياته في حماية موجودات البنك وودائع عملائه، فإن مجلس الإدارة يؤكد، حسب المعلومات المتوفرة لديه، أنه:

- لا يوجد أي عقد كان البنك طرفًا فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائبه للشؤون المالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما ورد بالإيضاح رقم 32 المرفق بالقوائم المالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية.
- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، أخذًا في الاعتبار طبيعة أي نظام رقابة داخلية، كما يرد أدناه، فإن المجلس يؤكد أن نظام الرقابة الداخلية يُعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية، وأن لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديدًا للصلاحيات والمسؤوليات، بما فيها الصلاحيات المالية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسؤوليات بما يحقق فاعلية الرقابة، ويتم تحليل المخاطر نوعا وكما ويتم مراقبتها من خلال اللجان الداخلية بالبنك،

ومنها لجان لمراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام والتي تقدم تقاريرها حيال هذه الأنشطة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر).

ويقوم المجلس، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة عنه، بالاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وفقاً لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة، وكذلك تقارير إدارة المخاطر وغيرها بصورة دورية منتظمة، بما يمكّن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته، بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بمتابعة توصياتها بصورة منتظمة والتقرير للجنة المراجعة بما تم اتخاذه والتأكد من وضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرار الملاحظات. وترى اللجنة أنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في اعمال البنك خلال العام 2014 بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية.

ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية - بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه - لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً على ذلك.

لائحة حوكمة الشركات:

يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة من هيئة السوق المالية عدا ما تم الإفصاح عنه في النموذج (8) حول مدى الالتزام بلائحة حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

المادة السادسة - حقوق التصويت – لم يتبع البنك التصويت التراكمي لحين اعتماده بصورة نهائية من قبل الجهات الرقابية ووفق ما يصدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

وبصورة عامة يحرص البنك على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، كما يواصل إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة

الموارد البشرية:

يستمرّ قطاع الموارد البشرية في دعم جميع قطاعات بنك الرياض سعيًا وراء تحقيق أهدافه ومبادراته الاستراتيجية لعام2014 وللأعوام القادمة. حيث تم الانتهاء من مشروع تفعيل الهيكل التنظيمي والإداري للبنك، الذي يهدف إلى تطوير الهيكل التنظيمي للبنك وتحسين فاعليته وأدواته، بما يراعي أفضل الممارسات المحلية والعالمية.

كما يفخر البنك بصدارته في مجال توطين الوظائف حيث بلغت النسبة الإجمالية 93%، كما أنّ نسبة المواطنات السعوديات تشكل 100% من السيدات اللواتي يشكّلن 23% من إجمالي موظّفي البنك، هذا فضلاً على أنّ طاقم الإدارة التنفيذية بالبنك مؤلّف بالكامل من مواطنين سعوديين.

كما واصل البنك تحفيز وتأهيل موظفيه عبر إتاحة الفرص التدريبية لهم والتي تهدف إلى رفع مستوى الأداء المهني عبر إتاحة حوالي 13,000 فرصة تدريبية خلال عام 2014، داخل وخارج المملكة. ومن الجدير بالذكر أن القطاع قام بعمل مجموعة من برامج التطوير والإحلال، وبرامج خاصة باستقطاب المواهب والكفاءات.

البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2014:

(ألف ريال)

بيـان	الادخار الاستثماري		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	37,488	13,739	51,227
المضاف خلال عام 2014	8,452	3,418	11,870
المستبعد خلال عام 2014	-6,313	-2,359	-8,672
الرصيد نهاية العام	39,627	14,798	54,425

مراجعو الحسابات:

أقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 10 مارس 2014 تعيين السادة "ديليوت آند توش (بكر أبو الخير وشركاهم)" والسادة "كي بي إم جي الفوزان والسدحان" كمراجعي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر2015، وذلك بعد إطلاعها على توصيتي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

كلمة الختام:

نود أن ننتهز هذه الفرصة لنسجل شكرنا وتقديرنا العميقين لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء حفظه الله -، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء- حفظه الله-، وللحكومة الرشيدة. كما نخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسرنا أن نسجل شكرنا وامتناننا العميق لمساهمينا وعملائنا ومراسلينا كافةً على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك نتقدم بشكرنا وتقديرنا لموظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد،،

مجلس الإدارة

الرياض 13 ربيع الثاني 1436هـ
الموافق 2 فبراير 2015

ملخص إنجازات العام 2014

الخدمات المصرفية للأفراد	34
مصرفية السيدات	34
الخدمات المصرفية الإسلامية	34
المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية	34
الفروع الخارجية	35
مصرفية الشركات	35
قطاع الخزانة والإستثمار	35
المحفظة الإستثمارية	36
إدارة المخاطر	36
مخاطر الإئتمان	36
مخاطر السوق	36
المخاطر التشغيلية	36
التصنيف الائتماني	37
تقنية الأعمال	37
حوكمة تقنية الأعمال	37
إدارة الإلتزام	38
الموارد البشرية	38
التسويق والاتصالات	38
إدارة ضمان الجودة	39
إثراء تجربة العملاء	39
خدمة المجتمع	39
شركة الرياض المالية	41

3

ملخص إنجازات العام 2014

ملخص إنجازات العام 2014

الخدمات المصرفية للأفراد:

كان من أبرز الإنجازات التي تمكن البنك من تحقيقها خلال عام 2014 في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، حصول البنك على أول ترخيص من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لتقديم خدمات التمويل والرهن العقاري والتمويل التأجيري، ويعكس هذا الإنجاز كفاءة البنك وخبرته المتراكمة في مجال التمويل العقاري والتمويل التأجيري، والتي تعد جزءاً رئيساً من سلسلة المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك. إلى جانب ذلك فقد حققت محفظة التمويل العقاري للبنك واحداً من أعلى معدلات النمو في القطاع المصرفي خلال العام، والتي أثرت بشكل إيجابي على نمو الحصة السوقية للبنك وتعزيز قدرته على تحقيق النمو المتوازن.

وفيما يتعلق بقطاع البطاقات الائتمانية، فقد أطلق بنك الرياض وفي بادرة هي الأولى من نوعها في المملكة بطاقة ماستركارد "ورلد إيليت"، والتي تعد أعلى فئة من البطاقات الائتمانية المصممة لقطاع الخدمات المصرفية الخاصة. وتقدم هذه البطاقة لحامليها تجربة استخدام فريدة من نوعها ومزايا حصرية مثل: إمكانية الدخول لصالات كبار العملاء في المطارات الدولية، وخدمات الاستقبال المتميزة في السفر، إلى جانب العروض الخاصة في أفضل المطاعم والمتاجر. كما أطلق بنك الرياض بطاقة بلاتينيوم فيزا الائتمانية FIFA استعداداً لنهائيات كأس العالم 2014 في البرازيل، لتكون بذلك البطاقة الوحيدة التي يتم إطلاقها في السوق بهذه المناسبة، وبالإضافة إلى ذلك أطلق بنك الرياض بطاقة فيزا سيغنتشر بالشراكة مع فيزا العالمية لتلبية متطلبات عملاء الخدمة الذهبية، وكذلك بطاقة ماستركارد كاش باك التي توفر للعملاء أعلى نطاق من المكافآت على مشترياتهم.

التمويل العقاري

ومن أبرز مشاريع المصرفية الإلكترونية خلال عام 2014، إطلاق البوابة المصرفية الجديدة "جوال الرياض" لدعم إمكانية وصول العملاء للخدمات المصرفية لبنك الرياض بسهولة ويُسر من خلال أجهزة الهواتف الذكية، ومنها على سبيل المثال، تسديد الفواتير وإجراء التحويلات الدولية والمشاركة في الاكتتابات من أي مكان في العالم باستخدام الهاتف المحمول أو اللوح الذكي، كما دشن البنك البوابة الإلكترونية "رياض أون لاين" عبر الإنترنت بنسختها المطوّرة، والذي يعد إنجازاً لافتاً حيث حظي الموقع بتصميمه الجديد وواجهته الأكثر بساطة، والمدعم بالمزيد من معايير الأمان للحفاظ على بيانات العملاء وتعاملاتهم المصرفية. وجاء إدخال أجهزة الخدمة الذاتية الجديدة لتقدم للعملاء مفهوماً مبتكراً من الراحة، ومساراً إضافياً للحصول على الخدمات المصرفية الاعتيادية دون الحاجة لتحمّل عناء الوقوف في صفوف الانتظار.

بطاقة كاش باك الائتمانية

وفي خطوة نوعية أخرى، استحدث البنك منظومة أجهزة "الخدمة الذاتية" من خلال البدء بتوزيع 24 جهازاً في عدد من فروعه العاملة في المملكة، والتي جرى تصميمها لتمكين العملاء من تنفيذ خدماتهم المصرفية الاعتيادية بسهولة ويُسر وبشكل مباشر، ودون الحاجة للوقوف بطوابير الانتظار، في الوقت التي تسهم فيه تلك التقنية من تقليص لحجم أعباء العمل الملقاة على موظفي خدمة العملاء لدى الفروع.

مصرفية السيدات:

طبقاً لاستراتيجية البنك الرامية إلى التوسع بفروع وأقسام السيدات بمختلف أرجاء المملكة، ونظراً لما حققته أقسام السيدات من نمو كبير وسريع في قاعدة عميلات البنك والذي ساهم في زيادة الربحية بشكل عام، فقد تم تحويل جميع أقسام السيدات إلى فروع مستقلة والتي بلغ عددها 75 فرعا.

المصرفية الإسلامية:

استمر بنك الرياض خلال العام بمسيرته على طريق ابتكار وتصميم حزمة من المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك، والتي تتسع مظلتها لتشمل المعاملات المصرفية اليومية، والحلول التمويلية والاستثمارية الموجهة لكافة فئات وشرائح العملاء من قطاعي الأفراد والشركات.

ورافق أداء البنك في هذا المجال المضي بتطوير الكفاءات البشرية المعنية بتقديم خدمات المصرفية الإسلامية، ورفع كفاءة أدائهم عبر تبني إدارة المصرفية الإسلامية وتنفيذ ورش عمل وبرامج تدريبية شملت 300 موظف، واستهدفت تعريفهم بمنتجات المصرفية الإسلامية، وأفضل الممارسات الاحترافية الكفيلة بتقديم تلك المنتجات للعملاء وخدمتهم على نحو متميز، إلى جانب ما حرصت عليه الإدارة من إجراء تقييم دوري لأداء فروع المصرفية الإسلامية التابعة للبنك عبر إجراء أكثر من 60 زيارة متابعة لتلك الفروع.

واستمراراً لنهج البنك في تعزيز قنوات التواصل مع العملاء لزيادة مستوى الوعي بالخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها البنك، فقد أقامت الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية لقاءً مع عملاء البنك في مدينة حائل.

كما أنجزت إدارة المصرفية الإسلامية عدداً من المنتجات والحلول المصرفية والتمويلية خلال العام، كاعتماد العقود المخصصة لعمليات التمويل التأجيري للسيارات، والتمويل العقاري وفق صيغ المرابحة والإيجار وذلك بما ينسجم مع المتطلبات الجديدة لمؤسسة النقد العربي السعودي، فضلاً عن اعتماد الصكوك المخصصة لشركة "المتقدّمة للبتروكيماويات" من قبل الرياض المالية.

المصرفية الخاصة والذهبية

استمراراً لتقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية، واصل بنك الرياض إضافة مراكز جديدة ومتطورة، الهدف منها الاستمرار في تقديم مستويات عالية من الخدمات والمنتجات المبتكرة، والاهتمام الشخصي من قبل متخصصين في إدارة الحسابات يعملون على مدار الساعة.

وقد بلغ العدد الإجمالي لمراكز الخدمة الذهبية 58 مركزاً بالإضافة إلى 4 مراكز للمصرفية الخاصة تضم أقساماً خاصة للسيدات لتقديم أفضل الخدمات المصرفية بتميز وجودة عالية بما يتناسب مع تلبية احتياجات العملاء لتحقيق تطلعاتهم.

الفروع الخارجية:

من خلال شبكة البنك الخارجية المتمثّلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض إلى توفير الحلول المصرفية لعملائه. وتخدم هذه الشبكة قاعدة عملاء مصرفية الشركات، وتتيح للبنك أن يقدّم لعملائه خدمات مصمّمة خصّيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة فيما يتعلّق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، مما يؤدّي إلى تعزيز التجارة في المملكة ويساهم في رعاية مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويؤدّي فرع البنك في لندن دوراً فاعلاً في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر فرع البنك في لندن لعملائه في المملكة ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الاستثمارية الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأمريكيتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دوراً مهمّاً في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، ومساعدة الشركات الأمريكية، والشركات متعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية.

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى، حيث يتولّى المكتب التمثيلي في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في قارة آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

مصرفية الشركات:

يوفر قطاع مصرفية الشركات مجموعة متنوعة من المنتجات البنكية إلى جانب خدمات متخصصة تستهدف بالأخص السوق المحلي. كما يسعى البنك ليصبح الشريك الرئيسي لعملائه، بحيث يُصنف الأفضل في مجال العلاقات المصرفية. ويهدف قطاع مصرفية الشركات إلى أن يكون الشريك المصرفي الرئيسي لعملائه، واجتذاب ثقتهم والاعتماد على البنك لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، وذلك من خلال مجموعة من مدراء علاقات الشركات المتخصصين لتلبية المتطلبات المصرفية لعملاء البنك.

ويعتبر قسم تمويل الشركات لدى البنك مركزاً للخبرات والريادة في مجال القروض المشتركة والقروض الهيكلية وتمويل الشركات والمشروعات، ويعمل القسم جنباً إلى جنب مع شبكة البنك المحلية وكذلك مكاتب البنك في لندن وهيوستن وسنغافورة، لتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة لمجموعة الشركات السعودية وإلى القاعدة الأوسع من الشركات العالمية والمحلية ذات الصلة بالاستثمار والتجارة في المملكة.

وتعمل إدارة المؤسسات المالية كنقطة محورية لإدارة العلاقة في جميع المجالات التجارية بين بنك الرياض والبنوك المراسلة وكذلك المؤسسات المالية غير البنكية، مثل خدمات الاستثمار والتأمين وتمويل الإجارة، وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء من المؤسسات المالية.

ويستمر البنك في دعم كافة الأنشطة في السوق المحلي، كما ساهم في تمويل عدد من المشاريع المهمة. ففي قطاع التعدين شارك البنك في أضخم مشروع للفوسفات في العالم "وعد الشمال" وهي مبادرة مشتركة بين شركة "معادن" وشركة "موزايك" حيث يعتبر هذا المشروع أول استثمار لشركة "موزايك" في المملكة ويفخر البنك كونه مشاركاً في تمويل هذا المشروع.

كما كان للبنك دور رائد أيضا مع شركة "كرستال" إحدى الشركات التابعة لشركة التصنيع الوطنية، وهي أحد أكبر منتجي مادة "دايوكسيد التيتانيوم" في العالم والمشهورة كمكون للطلاء الأبيض إلى جانب العديد من الاستخدامات الصناعية الأخرى.

وقد كان البنك فاعلاً أيضاً في مجال صناعة البتروكيماويات وشارك في مشروع "ابن سينا" وهي مبادرة مشتركة بين شركة "سابك" وشركات Hoechst-Celanese and Duke Energy لتوسيع إحدى خطوط الإنتاج البتروكيماوية القائمة، إلى جانب مشروع "كيميا" وهي مبادرة مشتركة بين شركة "سابك" وشركة "إكسون موبيل" للتوسع في أنشطتهم.

كما قام البنك بطرح بطاقتين مسبقة الدفع خلال الربع الثاني من العام، الأولى هي بطاقة "ماي باي" والتي تمكن الشركة من توزيع الرواتب والبدلات لموظفيها، والبطاقة الثانية "الأول" المخصصة للطلبة للحصول على مخصصات ابتعاثهم في الجامعات العالمية. ويمكن استخدام كلتا البطاقتين في أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع في أنحاء المملكة.

كما أطلق البنك النسخة التجريبية لتطبيق "رياض بنك للأعمال" وهو الأول من نوعه في المملكة مخصص لعملاء مصرفية الشركات لسهولة الاطلاع على حساباتهم عن طريق أجهزتهم الذكية أو اللوحية والقيام بعملياتهم المصرفية بكل سهولة ويسر.

ويفخر بنك الرياض برعايته الحدث السنوي الثاني لتمويل التجارة السعودية الذي أقيم في الرياض وذلك بحضور كبار رجال الأعمال وكبار المديرين التنفيذيين للعديد من الشركات السعودية، حيث تناولت التحديات المختلفة في مجال إدارة التجارة العالمية ومناقشتها. وخلال العام 2014 قام بنك الرياض باستضافة مجموعة من ندوات تمويل التجارة لعملائه في جميع أنحاء المملكة.

أما في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد حافظ بنك الرياض على موقعه كرائد لدعم هذا القطاع الحيوي وتطويره وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وتمكن البنك من التأكيد على مكانته كأكبر مشارك في برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من حيث استحواذه على الحصة الأكبر من إجمالي عمليات التمويل التي نفذت منذ إطلاق البرنامج وحتى نهاية عام 2014 ومن حيث كذلك عدد المنشآت المستفيدة من البرنامج.

قطاع الخزانة:

نظراً لدوره الهام في إدارة مستويات السيولة والتمويل للبنك، وإدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من البنك، وإدارة المحفظة الاستثمارية، إلى جانب دوره في تقديم منتجات وحلول التحوط المالية لعملاء البنك، فقد حظي قطاع الخزانة والاستثمار خلال عام 2014 بمزيد من الاهتمام من قبل البنك لتنشيط خدماته وتنويع قاعدة عملائه.

حيث سعى القطاع إلى تعزيز جهوده الرامية لتوسيع قاعدة العملاء، من خلال التركيز على فرص البيع التبادلي

جائزة أفضل بنك محلي في المملكة

أفضل مقدم لحلول تمويل التجارة

المتوافرة، مع الاستمرار في تطوير وتقديم مجموعة مبتكرة من المنتجات وحلول التحوط، التي تستجيب لتطلعات عملاء مصرفية الشركات على اختلاف شرائحهم، وتحديداً في مجال التحوّط ضد مخاطر تقلبات أسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات، مع مواصلة تقديم المزيد من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتلبية الطلب المتنامي عليها من قبل العملاء، حيث قام قطاع الخزانة في هذا الإطار بطرح اتفاقيات "PRS" (Profit Rate Swap Agreements)، إلى جانب غيرها من حلول التحوط التقليدية.

كما شهد الربع الرابع من عام 2014، الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع "استبدال الأنظمة الخلفية" لعمليات الخزانة، وإطلاق نظام حديث ومتطور لدعم استراتيجية الخزانة المستقبلية للتوسع، في الوقت الذي من المزمع فيه تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع خلال عام 2015، حيث سيدعم هذا النظام خطة الخزانة الرامية للتوسع خلال العام في أنشطة أعمالها، وسيدعم توجهاتها لطرح منتجات جديدة تسهم في استثمار فرص البيع المتقاطع وزيادة الحصة السوقية لمنتجات الخزانة.

عروض البطاقات الائتمانية

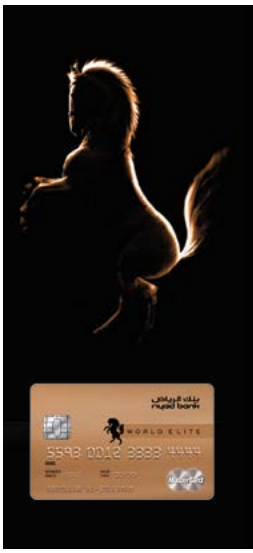

ورلد إيليت

المحفظة الاستثمارية:

يعتمد البنك سياسة استثمارية تراعي الجودة والتنوع والسيولة في توزيع الأصول تحت إشراف لجنة الاستثمار بالبنك. وتتكون محفظة البنك الاستثمارية من أصول متنوعة محلية ودولية ويمثل الدخل الثابت (السندات الحكومية والشركات) الجزء الأكبر من أصول المحفظة، وقد كان أداء المحفظة الاستثمارية متميزا خلال العام 2014 وحققت عوائد مجزية، بفضل الأداء النوعي للبنك الذي أظهره من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات ذات القيمة التنافسية.

إدارة المخاطر:

استمر البنك خلال العام في التأكيد على اعتماده لأرفع معايير حوكمة الشركات، والانسجام التام مع المتطلبات التشريعية والتنظيمية المحلية، مواصلاً العمل على تبني أفضل الممارسات الدولية ضمن مبادئ حوكمة الشركات، وعلى النحو الذي يدعم جودة السياسات التي يتبعها البنك في مزاولة نشاطه المصرفي، وبما يمكنه من إدارة المخاطر وفق أسس سليمة ومتينة.

واعتمد مجلس إدارة البنك وتماشياً مع دوره كمسؤول أول عن حماية مصالح المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى، إطاراً عاماً للحوكمة يحدد الأدوار والمسؤوليات، في الوقت الذي يخوّل المجلس ولجنة المخاطر المنبثقة منه بمهمة رسم واعتماد السياسات والأطر الخاصة بتحديد إدارة المخاطر، والمتابعة الدورية للإدارة التنفيذية بما يكفل الالتزام بتنفيذ التوجهات المعتمدة.

مخاطر الائتمان:

وبما يتعلق بمخاطر الائتمان، فإن بنك الرياض يستخدم نظاماً آلياً متقدماً لإدارة العملية الائتمانية وضبطها وفق الحدود الائتمانية والضمانات والشروط التي تحكمها. كما يطبق البنك نظاماً متقدماً للتصنيف الائتماني وفقاً للمعايير الدولية مخصصاً لتصنيف عملاء ائتمان الشركات وفقاً لدرجات التصنيف الائتمانية المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك، فضلاً عن نظام آخر للتصنيف مخصص لإدارة المخاطر الائتمانية للعملاء الأفراد.

وحقق البنك خلال العام 2014 مزيداً من التقدم لتحسين وتطوير قدرات نماذج التصنيف الائتماني بما ينسجم مع متطلبات "بازل 3" لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان، حيث يعتبر البنك في مرحلة متقدّمة للبدء بتطبيق معيار "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB) Internal Rating Based، في الوقت الذي تمكن فيه من إجراء سلسلة من الاختبارات للتحقق من دقة النماذج والمعايير بنجاح، وتكليف جهة مستقلة بإجراء تقييم ومراجعة لتلك الاختبارات لتحسين أدائها، ومراجعتها بصفة دورية للتأكد من توافقها مع متطلبات "بازل"، إلى جانب ما قطعه البنك من خطوات على طريق تضمين هذه السياسات الائتمانية في إجراءات الأنشطة اليومية والتأكد من استخدام التصنيف الائتماني وعوامل المخاطر في وظائف الائتمان الأساسية.

وعلى نحو مواز، قطعت إدارة مخاطر الأفراد خطواتها لاعتماد المراحل النهائيّة لتطبيق معيار التقييم الداخلي المتقدم AIRB الموافق لمعايير "بازل"، وبما يتوافق مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، ويشمل ذلك تعريف هيكل الرقابة، والحوكمة، ومعظم السياسات الائتمانية التي تم تطويرها.

كما اضطلعت إدارة مخاطر مصرفية الأفراد بتقييم وتطوير الأنظمة والأدوات المستخدمة في الوقت الحالي لقياس مخاطر الائتمان ضمن أطر إدارة المخاطر المعتمدة لدى البنك لقياس العائد على الاستثمار المرجح بالمخاطر بشكل أفضل، وبما يكفل إثراء تجربة العملاء وذلك من خلال تطبيق الاستراتيجية الرقمية لتسهيل وتسريع وصول العملاء لقنوات الاتصال الخاصة بالخدمات التي يقدمها البنك.

مخاطر السوق:

أما بالنسبة لإدارة المخاطر المالية والتي تعنى بمسؤولية قياس وإدارة مخاطر السوق والأصول والخصوم والسيولة المالية الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق، فقد واصلت خلال عام 2014 تطوير عمليات إدارة المخاطر المالية من خلال اعتماد عدد من المعايير والطرق المتقدمة لتعزيز القدرة التحليلية للمخاطر المالية بما في ذلك اختبارات الجهد (التحمّل) والحساسية، وضمن المعيار الأساسي الذي يعتمده البنك لقياس مخاطر السوق والذي يتبع لمنهج "القيمة المعرّضة للمخاطر" Value at Risk، الذي يرصد تغير وتذبذب أسعار السوق وعلاقة التغيرات ببعضها البعض.

كما قام البنك خلال العام بالعديد من المبادرات التنظيمية لتأكيد التزامه بالتشريعات المحلية والدولية المستجدة، إلى جانب قيامه بسلسلة من إجراءات التطوير الخاصة بإدارة مخاطر السوق وإدارة السيولة، لتعزيز مواءمة أنظمته مع متطلبات "بازل 3" والتي من المتوقع أن ينهي البنك التوافق التام معها في عام 2019م.

المخاطر التشغيلية:

وعلى صعيد إدارة المخاطر التشغيلية والمخوّلة بالتحقق من تطبيق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المخاطر الناجمة عن القصور في العمليات أو الأنظمة أو البنية التحتية أو الأخطاء البشرية، وكذلك الأمر بالنسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وعمليات الاحتيال، فقد عملت الإدارة خلال عام 2014 باتخاذ مجموعة من التدابير لرفع كفاءة وممارسات إدارة المخاطر التشغيلية والتي كان من بينها:

ترقية وتجديد أنظمة المخاطر التشغيلية الأساسية ورفع كفاءتها في إدارة المخاطر من خلال ميكنة دور عملية التقييم الذاتي والتحكم بالمخاطر عن طريق النظام، وتقديم صورة

كاملة عن المخاطر الحالية، وإعداد التقارير الدورية المدعومة بالرسوم البيانية لتقييم المخاطر لكل إدارة وقطاع في البنك، والتحقق كذلك من مطابقة معايير المخاطر لمتطلبات "بازل 3". تحسين وتطوير إطار عمل مكافحة مخاطر الاحتيال، والذي تشمل مظلته الإدارة التنفيذية، وقطاعات الأعمال لدى البنك، والوظائف الرقابية، ويستهدف التحقق من تمتع تلك الفئات بدرجة عالية من الكفاءة اللازمة للتصدّي لأي نشاط احتيالي، وذلك بما يتماشى مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.
قام البنك بالتعاقد مع جهة استشارية خارجية متخصصة لإجراء الفحص الشامل لتحسين وتطوير بنية مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام. وسيدعم هذا الإجراء خطوات البنك للرصد والكشف الاستباقي للعمليات التي قد يتخللها مخالفة للسياسات الى تنتهجها مؤسسة النقد العربي في هذا المجال.
اختبارات الجهد (التحمل): طبق بنك الرياض خلال العام اختبارات الجهد (التحمل) لكافة أنواع المخاطر بكافة نواحي الأنشطة المصرفية التي يزاولها واعتماد الإشراف عليها من مجلس الإدارة وذلك بعد أن قام البنك بتطوير السياسات، والأطر وقواعد الحوكمة الخاصة بهذا الاختبار.

التصنيف الائتماني:

على غرار الأعوام السابقة، فقد تمكن البنك من الاحتفاظ خلال عام 2014 بمعدلات التصنيف الحاصل عليها من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية، والتي جددت تأكيدها على ما يتمتع به بنك الرياض من استقرار وثبات في سياساته الائتمانية، وعلى ما يتمتع به من قوة وصلابة في مركزه المالي.
حيث احتفظ البنك بتصنيفه من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز" عند (+A) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، ومنحته أعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة "فيتش" تصنيفها للبنك عند معدل (+A) للالتزامات طويلة الأجل، ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. وكذلك الأمر بالنسبة لوكالة "كابيتال إنتليجنس" التي أكدت على تصنيفها الائتماني للبنك عند (-AA) للالتزامات طويل الأجل، وجدارته بأعلى تصنيف متاح للالتزامات قصيرة الأجل عند (+A1)، فيما أجمعت الوكالات كافة في الحفاظ على نظرتها المستقرة لمستقبل البنك.

تقنية الأعمال:

أنجز البنك خلال عام 2014 عملية التحول بإدارة تقنية المعلومات التي أصبحت تُعرف وفقاً للرؤية الجديدة التي اعتمدها البنك بهذا الخصوص بإدارة تقنية الأعمال، وبما يعكس توجه البنك واهتمامه بإثراء تجربة العميل، والارتقاء ببيئة الأعمال ومقوماتها من جميع الجوانب بما في ذلك توسيع التطبيقات التقنية ونطاق استخداماتها.
وواكب عملية التحول الإيجابي للإدارة، مجموعة واسعة من الإجراءات العملية المنسجمة مع توجهات البنك ونظرته لمستقبل العمل المصرفي، بما يراعي أحدث التطورات والتقنيات المبتكرة ضمن قطاع الصناعة المصرفية.
حيث أطلق البنك النسخة المطوّرة لموقع "رياض أون لاين" عبر الشبكة العنكبوتية، والتي جاءت كخطوة نوعية على طريق تعزيز كفاءة وجودة منظومة الخدمات الإلكترونية التي يوفرها البنك أمام عملائه، والمدعومة بآفاق واسعة من المرونة والخيارات المصممة لتلبية احتياجاتهم براحة وسهولة وتفوقٍ في معايير الأمان.

كما قام البنك وبالتوازي مع ذلك، بإزاحة الستار عن الواجهة الإلكترونية لبنك الرياض بثوبها الجديد وتصميمها الجذاب، إلى جانب تدشين موقع "رياض أون لاين" للشركات، منجزاً بذلك عملية التطوير المتكاملة لبواباته الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، بما يتماشى مع استراتيجية "إثراء تجربة العميل" الرامية بشكل رئيس للحفاظ على وتيرة التطوير المستمر للخدمات المصرفية، ودعم تجربة العملاء المصرفية الإلكترونية قيمة مُضافة وقدرات نوعية.
كما قام البنك بنفس العام، بإطلاق تطبيقي "رياض موبايل للشركات" و "رياض موبايل للأفراد"، بنسخة آمنة ومبسّطة، لتمنح عملاء البنك من كلا القطاعين إمكانية تنفيذ عملياتهم المصرفية، وتلبية احتياجاتهم مباشرة من خلال الهاتف المحمول، وفي أي وقت وأي مكان وبمعدلات حماية غير مسبوقة.
أما بالنسبة لشبكة أجهزة الصرف الآلي التابعة للبنك، فقد قام القطاع خلال العام بتحديث أجهزة الفيديو الرقمية DVR الخاصة بمكائن الصرف الآلي، وزيادة سعة الذاكرة المخصصة للتسجيل، لرفع معدلات الأداء والحماية. كما تم كذلك تصميم نظام تغذية الصراف الآلي ATMR، تنفيذاً لتوجه تحويل آلية تغذية أجهزة الصرف الآلي إلى نظام آلي أكثر دقة ويكفل ضمان توافر النقد الكافي، فضلاً عن دور النظام الجديد في تمكين البنك من الاستفادة من النقد غير المستخدم بأفضل صورة، إلى جانب ما يوفره النظام لفرق العمليات من الأدوات اللازمة لإعداد التقارير، ومراقبة وتتبع جميع أجهزة الصرف الآلي ومحتوياتها بدقة.
كما اشتملت إنجازات قطاع تقنية الأعمال خلال عام 2014 على تطوير نظام نقاط البيع التابع للبنك، وعلى نحو أسهم بشكل فاعل في زيادة سرعة ودقة تنفيذ عمليات البيع اليومية لدى التجار المالكين لنقاط بيع "بنك الرياض". وأثمرت جهود القطاع في هذا الجانب عن ارتفاع نسبة عمليات الدفع اليومية الصحيحة لدى التجار عن طريق شبكة بطاقات سبان وفيزا وماستركارد إلى 99,8%، مما أدى إلى انخفاضٍ ملحوظٍ في معدل شكاوى العملاء.
وتوّج البنك باقة خدماته التقنية المبتكرة لعام 2014 بتدشين خدمة "الرياض الذاتية" والتي تم استحداثها مؤخراً في الفروع كإحدى القنوات الفاعلة لتمكين العملاء بواسطتها من إتمام نحو 90% من المعاملات المصرفية المقدمة من خلال الفروع، كخدمات الاطلاع على تفاصيل العمليات المصرفية للعميل، ودفع فواتير الخدمات العامة والحكومية، وتحويل الأموال محلياً ودولياً، وتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل وغيرها من الخدمات.

حوكمة تقنية الأعمال:

استمرت إدارة حوكمة تقنية الأعمال في تعزيز البنية الداعمة لبيئة تقنية الأعمال في البنك، وتبني المزيد من الضوابط الأمنية لتوفير أقصى معايير الحماية للمعلومات، وإطلاق المبادرات الجديدة الكفيلة بتوفير الحصانة اللازمة من أي تهديدات طارئة. وقامت إدارة أمن المعلومات بهذا الصدد بمتابعة جهودها خلال عام 2014 للحد من المخاطر المحتملة للبنك وعملائه، وإجراء المراجعة الشاملة للمخاطر الآمنية على مستوى البنك، ووضع الضوابط الجديدة للحد من المخاطر الناشئة عند المراجعة.
كما أتمت الإدارة وبنجاح الاختبار الشامل للاختراق (Penetration Testing) والمخصص لقياس مستوى أمن الخدمات الإلكترونية، وضمان معدلات أمان البنية التحتية الداخلية، فيما قامت بتعزيز مستوى حماية أجهزة الصرف الآلي من احتمالات نسخ البطاقات المصرفية، وتطبيق الحلول

برنامج حصاد

التمويل الشخصي

الخاصة بمكافحة البرمجيات الخبيثة وبرامج القرصنة ومحاولات التحايل عبر الإنترنت سعياً وراء حماية عملاء البنك.
وكجزء رئيس من أهداف حوكمة تقنية الأعمال، فقد قامت إدارة "استمرارية الأعمال" بالتحقق من قدرة البنك وجاهزية قطاعاته على مواصلة تقديم العمليات والخدمات المصرفية للعملاء في الحالات الطارئة وغير المتوقعة، إلى جانب التحقق من كفاءة التطبيقات الهامة وقابليتها للتشغيل من الموقع الاحتياطي، بما يدعم إمكانية البنك في الاستمرار بمزاولة أنشطته الأساسية بعد وخلال التعرّض لأي حادث طارئ أو أزمة أو كارثة مُحتملة. في الوقت الذي شرعت فيه الإدارة بإطلاق مشروع "دورة استمرارية العمل" لتطوير أداء الإدارة.
وعلى نحو متصل، فقد قامت "إدارة التغيير" التابعة لقطاع تقنية الأعمال خلال عام 2014 بإجراء التنسيق اللازم لتنفيذ طلبات التغيير المتعلقة بأنظمة البنك (الصرف الآلي، الصراف، النظم، الخ)، وذلك بالتعاون مع "إدارة الإصدارات"، لضمان إجراء لضمان إجراء التغييرات والتحديثات بسلاسة. كما قامت الإدارة - وانطلاقاً من المهام الموكلة إليها- بالتحقق من توافق كافة الأنظمة والتغييرات التي تم تطويرها مع سياسة ومتطلبات البنية التحتية الخاصة بالبنك قبل تنفيذها على أرض الواقع.
كما تحققت إدارة "اختبار قبول المستخدم" من توافق جميع البرامج والتغييرات الجديدة مع احتياج الإدارات في البنك ووفرت لها المتطلبات العملية اللازمة لإنجاز أعمالها.

يوم المهنة

إدارة الالتزام:

أسهمت التغيرات التنظيمية التي رافقت التطور المتسارع لقطاع الصناعة المصرفية على الصعيدين المحلي والعالمي، إلى ظهور العديد من التطورات المرتبطة بتزايد وتعدد حجم المتطلبات النظامية الخاصة بمزاولة الأنشطة المصرفية، ومبادئ حماية العملاء، إلى جانب التغيرات التي طاولت منظومة النشاط التمويلي، وقوانين الامتثال الضريبي - فاتكا- ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها.
وقد بذلت إدارة الالتزام جهودا ملموسة في الجوانب التطويرية وفي دعم أداء الإدارة، وذلك كثمرة لبرنامج تطوير الالتزام والذي أسهم على نحو مباشر ومن خلال المنهجية المتبعة في تحسين بيئة وثقافة ومخرجات الالتزام بالبنك.
واعتمد برنامج الالتزام للبنك على تطبيق أفضل المعايير العالمية مع الاستعانة بأسلوب يرتكز على تقويم المخاطر لتحديد أطر الرقابة وتقييم مدى فاعليتها، ومتابعة مخاطر عدم الالتزام من خلال خطة العمل المعتمدة للعام 2014، مع الاستمرار في إعداد التقارير الدورية للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام، لمراقبة قطاعات البنك، هذا إلى جانب الدور الحيوي لإدارة الالتزام بتوعية موظفي البنك لتعزيز ثقافة الالتزام، وتقديم خدمات الاستشارات لكافة القطاعات والإدارات حول الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات التشريعية أو سياسات البنك الداخلية وقواعد السلوك المهني والأخلاقي.

حلول مصرفية متكاملة على مدار الساعة

الموارد البشرية:

استمر قطاع الموارد البشرية بالتأكيد على دوره المحوري في دعم كافة قطاعات البنك وتحفيزها لتحقيق أهدافه ومبادراته الاستراتيجية. وانطلاقاً من ذلك، فقد تم خلال عام 2014 الانتهاء من مشروع تفعيل إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية للبنك، والذي استهدف تطوير الهيكل التنظيمي وتحسين فاعليته وأدواته بما يراعي أفضل المعايير المحلية والعالمية.
كما حافظ البنك خلال العام على موقعه في طليعة مؤسسات القطاع الخاص الأكثر تسجيلاً لمعدلات توطين الوظائف، بنسبة بلغت 93% من إجمالي عدد العاملين لدى البنك، وتصدّر السعوديين لكافة المناصب القيادية في البنك. فيما حافظت المرأة السعودية على استحواذها على ما نسبته 100% من إجمالي عدد السيدات العاملات في البنك، واللواتي يشكلن بدورهن 23% من إجمالي عدد الموظفين، في دلالة تعكس الأهمية التي يوليها البنك لدعم المرأة السعودية.
وواصل قطاع الموارد البشرية تنفيذ خططه لتحفيز وتأهيل الموظفين ورفع كفاءتهم الاحترافية والمهنية، عبر تبني المزيد من البرامج التدريبية والتي وصل عددها خلال عام 2014 إلى نحو 13,000 فرصة تدريبية، داخل وخارج المملكة، فضلاً عن الدور الفاعل الذي يضطلع به البنك في مجال استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة من خلال برامج التوظيف والتطوير والمشاركة في أيام المهن والتوظيف.

التسويق والاتصالات:

تم خلال عام 2014 وبنجاح إطلاق العديد من برامج التسويق المتنوعة المصممة لمنتجات وخدمات مصرفية الأفراد والشركات التابعة للبنك. وقد أسفر اعتماد استراتيجية دعم قنوات "الاتصال والتسويق" بالوسائط المتعددة الذكية - والتي جرى اختيارها لتلائم خصوصية كل منتج وفئة الجمهور المستهدف - عن تحقيق نتائج إيجابية في تنمية الوعي ورفع معدلات الاستجابة للرسائل الموجهة. حيث سجلت بعض الحملات زيادة بنسبة 64% مقارنة مع الفترات الاعتيادية. وقد ساهم مزج وسائل الإعلام التقليدية مع وسائل الإعلام الجديد وقنوات التواصل الاجتماعي، في توسيع نطاق وصول الحملات المصرفية للجمهور المستهدف، كما ساعد ذلك على تعزيز حضور البنك وقدرته التنافسية ضمن القطاع المصرفي السعودي.
كما أسهم ذلك، في تعزيز النشاط التسويقي الرائد للبنك ضمن القطاع المصرفي السعودي. حيث تم تصنيف البنك ضمن المركز الثاني لفئة "أول ما يتبادر إلى الذهن" في القطاع النسائي "مصرفية السيدات"، في دلالة على جهود البنك المتميزة بمجال تمكين وتوفير خدمات ومنتجات ذات جودة عالية وقيمة مُضافة للمرأة السعودية.
ولقد حفلت سنة 2014 بالكثير من التحديات بالنسبة لقطاع التسويق. فإلى جانب دوره المعهود في مجال التسويق والترويج للمنتجات والخدمات المصرفية، فقد كثّف القسم جهوده لدعم واستكمال منظومته للتواصل الرقمي والتسويق الذكي، ولتعزيز قدرة البنك على الاستجابة لاحتياجات السوق المتطورة والتغيرات في المشهد الرقمي والمعدلات المتنامية لاستخدام وسائل الإعلام الذكية، على نحو تطلب مواكبته بتأسيس إدارة جديدة مكرّسة بالكامل للتسويق الرقمي. وقد بدأ العمل بناءً على تلك المعطيات لبناء فريق مؤهل من شأنه دعم توجهات البنك على مواجهة المتطلبات والتحديات الرقمية حاضراً ومستقبلاً.
وتمكنّت الإدارة وفي غضون بضعة أشهر من تحقيق إنجازات سريعة وإسهامات ملموسة، كان من بينها تحقيق تحسن لافت في تواجد البنك وحضوره بمختلف قنوات التواصل الاجتماعي وخصوصاً على "فيسبوك" و "توتير". كما أضاف القسم إنجازاً آخر تمثل في النجاح بإطلاق وطرح برنامج "الشاشات التسويقية"، وذلك في فروع مختارة بمختلف مناطق المملكة، مضيفاً بذلك قناة اتصال فعّالة أخرى إلى قائمة قنوات التواصل مع عملاء البنك وروّاده.

وتمثّل آخر الأحداث الهامة في عام 2014 بتأسيس قسم "تبادل معلومات التسويق" والذي يضطلع بمهمة دعم كافة قطاعات الأعمال لدى البنك عبر رفدها بالبيانات والمعلومات الحيوية اللازمة التي من شأنها مساندتها في عملية اتخاذ وصناعة القرار.

وتماشياً مع مؤشرات البحوث والدراسات التي تؤكد على أن تطلعات العملاء تتجاوز في تعاملاتهم المصرفية مجرد الحصول على المنتجات والخدمات، لتصل إلى بحثهم المستمر عن الوسائل الأكثر فاعلية التي تتيح أمامهم مزيداً من الوقت لقضاء فترات أطول مع أفراد عائلتهم وأصدقائهم، والحصول على قيمة مضافة من التميز والتفوق والأمان وراحة البال؛ فقد استكملت إدارة "العلامة التجارية" خلال الأشهر الأولى من عام 2014 المرحلة الأولى من مشروع تحديث وتطوير العلامة التجارية للبنك. وتم البدء فعلياً في إنجاز تطبيقات العلامة الجديدة للبنك ونشرها على النحو الذي يعكس مكانة البنك كمنشأة تركّز على العملاء، مما ينعكس إيجاباً على تعزيز تجربة عملائنا في كافة نقاط ووسائل التواصل معهم.

ونظراً لما يمثله دعم وتعزيز صورة البنك ومنتجاته وخدماته في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية، كأحد الأهداف الرئيسة لإدارة الإعلان والعلاقات الإعلامية في البنك؛ فقد عملت الإدارة ومن خلال إعداد ونشر المواد الصحفية وبرنامج العلاقات الإعلامية على تسليط الضوء على المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وتحقيق الحضور الإعلامي المميز لمجموعة واسعة من برامج خدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية.

إدارة ضمان الجودة:

يتبلور الهدف الاستراتيجي الرئيس لبنك الرياض بكسب رضى العميل، وتقديم ما يتجاوز توقعاته، الأمر الذي يمثل بدوره المحور الأساس لإدارة ضمان الجودة لدى البنك، التي قامت بتنبي أفضل الأساليب والممارسات المتقدمة لضمان أرفع معايير الجودة وتحسين الأداء والتطوير المستمر.

وعمدت الإدارة في إطار دورها الاستراتيجي إلى الاعتماد على نتائج بحوث القياس التي أجرتها لتقييم مستوى رضا العميل، والاستناد إليها تطوير الأعمال والعمليات لإثراء تجربة العميل، ووضع مخرجاتها كركيزة يستند إليها البنك في تلبية احتياجات العملاء بدقة وإتقان.

وتمكنت إدارة ضمان الجودة خلال عام 2014 وعبر وحداتها الرئيسة التابعة: وحدة البحث والمسح الميداني، ووحدة تحسين الجودة، ووحدة مراقبة الجودة، من تنفيذ أكثر من 36 بحثاً تنوعت بين الدراسات والتقارير الداخلية والخارجية والتي تمسّ مختلف إدارات البنك. كما قامت الإدارة بإجراء أكثر من 99,000 اتصال بالعملاء لاستطلاع آرائهم، وقياس درجة رضاهم حيال كفاءة استخدام مختلف القنوات المصرفية التابعة للبنك.

كما تابعت الإدارة كذلك نشاطها في مجال إصدار سلسلة من التقارير الدورية كتقرير تجارب العملاء، وتقرير تحليل شكاوى العملاء، وتقرير رضا العميل الداخلي، والتي تساعد متخذي القرار في البنك على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

إثراء تجربة العملاء:

تجسيداً لرؤية بنك الرياض بأن توفير تجربة مصرفية ذات جودة عالية للعميل يمثل أساساً للنمو واستدامة النجاح، فقد واصلت إدارة إثراء العملاء والتي بادر البنك بإنشائها في وقت سابق لتصميم وابتكار الحلول الكفيلة بإثراء تجربة العملاء وتقييمها وفق أسس مدروسة ودقيقة، بمواصلة دورها في التوجيه والإرشاد والدعم وتوفير الأدوات اللازمة لتمكين الموظفين والشركاء من تصميم تجارب مميزة للعميل، والاضطلاع بمسؤولياتها في إعداد تقارير مرئيات العميل، وتصميم وابتكار الحلول لتحسين مستوى الخدمات، وتقييم تجربة الخدمات، وغيرها من المهام الكفيلة بدعم توجهات البنك للتحول إلى مؤسسة مالية رائدة تعنى بالعميل على اعتباره المحور الرئيس الموجه لعملها المصرفي.

وكان من أبرز الإنجازات التي حققتها الإدارة خلال عام 2014 تطبيق منهجية "Net Promoter Score"، والتي تم تطبيقها في قطاع مصرفية الأفراد لقياس درجة ولاء ورضا العميل عن كافة الخدمات والقنوات المقدمة، حيث تم قياس تجربة العميل بشكل مستمر، والاستفادة من الملاحظات لتطوير الخدمات الحالية وإدخال تعديلات جديدة.

كما قامت الإدارة بإجراء سلسلة اختبارات على الخدمات والمنتجات، ودراسة أثرها على عملاء فعليين بهدف التعرف على مرئياتهم قبل الشروع بطرحها في السوق للتحقق المسبق من مدى فاعليتها. كما قام فريق إثراء تجربة العميل بإخضاع عدد من الخدمات الجديدة للتجربة الحيّة مثل تطبيق مصرفية الشركات، موقع الرياض أون لاين، تطبيق مصرفية الأفراد، وذلك بعرضها المسبق على مجموعة منتقاة من العملاء، والتعّرف على انطباعاتهم التي أسهمت في إجراء بعض التعديلات المناسبة لتعزيز تلك التطبيقات.

كما عمل فريق إثراء تجربة العميل مع إدارة تمويل التجارة على تطوير الإجراءات وبناء إطار عمل لإدارة الأداء لتحسين كل من جودة الخدمة وفعالية الإجراءات التي تؤثر على تجربة عملاء مصرفية الشركات، بالإضافة الى تقديم الهيكلية الملائمة لإجراءات إثراء تجربة العميل وإطار عمل إدارة مستوى الأداء بالتوافق مع الإدارة التنفيذية.

خدمة المجتمع:

مضى بنك الرياض بخطواته الثابتة على طريق تعزيز التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وتوسيع مظلة عطائه وترسيخ مكانته التنافسية في هذا الجانب والتي تحفظ للبنك ريادته كشريك مجتمعي داعم لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وعلى نحو مماثل للعلامات الفارقة التي سجّلتها مبادرات البنك الاجتماعية خلال مسيرته العامرة؛ فإن البنك واصل خلال العام تحقيق الإنجازات النوعية عبر أكثر من مسار والتي واكبها بتعميق ممارساته الاحترافية لمفهوم "العمل الاجتماعي" القائم بجوهره على ثلاثة أبعادٍ رئيسة: الاستدامة، التنمية، الشمولية، مع الحرص على تفعيلٍ مفهوم "الابتكار" كملهم لإحداث التغيير الإيجابي المنشود للمجتمع وأفراده.

ورافق َالنشاط الفاعل والإنجازات المتواترة لإدارة خدمة المجتمع خلال عام 2014، تطوير لافت في رؤيتها الاستراتيجية حيال آلية تبني المبادرات المجتمعية من خلال إعادة جدولتها ضمن نطاقات أساسية تبعاً لطبيعة كل نشاط، وعلى نحو يكفل تحديد معايير مدروسة كمنطلق لتبني المبادرات القيّمة وذات الآثار الفاعلة والمتناغمة مع أهداف البنك في الحفاظ على الانتشار الجغرافي لتلك البرامج على امتداد الوطن، وشمولية المستفيدين منها، وانتقاء المجالات القادرة على إثراء واقع المجتمع المحلي.

ووفقاً لتلك الرؤية؛ فقد جرى إعادة هيكلة برامج خدمة المجتمع لبنك الرياض إلى النطاقات التالية:

المؤسسات الناشئة

جائزة الكتاب 2014

مبادرات التنمية الصحية "نماء":

جاءت مبادرات التنمية الصحية التي تبناها البنك خلال عام 2014 كامتداد لسلسلة البرامج النوعية التي أطلقها البنك خلال الأعوام السابقة مع توسيع مداركها، وبما يعكس الأهمية التي يوليها البنك لـ "الصحة" كإحدى المتطلبات الرئيسة للتنمية الشاملة المستدامة. واشتملت المبادرات على مجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج الحيوية والتي لامست احتياجات العديد من شرائح أبناء المجتمع، واستهدفت الأخذ بأيديهم وتقديم العون اللازم لهم، والسعي لتمكينهم من تجاوز تحدياتهم المرضية وتوفير البيئة الملائمة لحالاتهم.

وكان من بين تلك البرامج مشروع النقل الخيري، والذي يضطلع بنك الرياض من خلاله بتقديم حافلات مجهّزة خصيصاً لذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى من مختلف الفئات. حيث بادر البنك خلال عام 2014 إلى تزويد عدد من الجمعيات الخيرية في مختلف مناطق المملكة بـ 9 حافلات حديثة توزعت بين: جمعية صوت متلازمة داون بالرياض، مشروع يدوي، الجمعية الخيرية للعوق البصري ببريدة، جمعية سفانا للخدمات الصحية بحائل، الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمنطقة الشرقية "بناء".

كما اشتملت مبادرات "نماء" على برنامج الرعاية المنزلية، الذي واصل البنك من خلاله توزيع الأجهزة والمستلزمات الطبية على المرضى من أفراد المجتمع من مختلف الحالات بالتعاون مع لجنة أصدقاء المرضى، وبما يتيح أمامهم إمكانية تلقي علاجهم في المنزل كأجهزة قياس الضغط، وأجهزة الأكسجين، يضاف إلى ذلك تقديم مجموعة واسعة من الكراسي المتحركة التي شملت الأفراد وعدد من مديريات الشؤون الصحية في عموم مناطق المملكة.

واحتفظت البرامج التوعوية الصحية بنصيبها البارز ضمن مبادرات "نماء"، حيث شارك البنك في العديد من الفعاليات والحملات الرامية لتعزيز مستوى الوعي المجتمعي بالأمراض الشائعة وسبل الوقاية منها بهدف الحد من معدلات الإصابة بها. وكان لبنك الرياض دعمه المميز لحملة جمعية زهرة للتوعية بسرطان الثدي وللعام السابع على التوالي، ورعايته لحملة جامعة الأميرة نورة للتوعية بسرطان الثدي، هذا إلى جانب رعاية البنك لمبادرة جمعية السكري الخيرية لإعداد المرشدين والمرشدات الصحيات بمدارس التربية والتعليم، فيما واصل البنك برامجه التوعوية الداخلية الخاصة بمنسوبي ومنسوبات البنك كالندوة التوعوية بمرض كورونا، ويوم الكشف الطبي المجاني، وفعالية التبرع بالدم.

القافلة الرمضانية

برامج خدمة المجتمع

مبادرات تنمية القدرات المجتمعية "ممكن":

وفي مسار لآخر لإنجازاته في خدمة المجتمع، أطلق البنك مجموعة من البرامج التنموية النوعية التي جاءت ترجمة لجهود بحثية متأنية، وشراكة مجتمعية بنّاءة جمعت البنك بعدد من الجهات الوطنية، لغرض احتضان ذوي الاحتياجات الخاصة من أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم، وتطوير مهاراتهم، والاستثمار في طاقاتهم لتحويلهم إلى عناصر منتجة وإيجابية، وتسهم في دمجهم بمجتمعهم المحيط.

واندرج تحت مظلة مبادرات "ممكن" برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة الفكرية البسيطة التي أطلق البنك خلال عام 2014 نسخته الثالثة بالتعاون مع جمعية المعوقين بالإحساء وهيئة الري والصرف، ونجح منذ خطوته الأولى في تقديم برنامج إنموذجي لتأهيل ذوي الإعاقة العقلية البسيطة لسوقٍ العمل عبر إكسابهم المهارات الحرفية الزراعية، وتحفيزهم إلى الاعتماد على أنفسهم في بناء مستقبلهم وتجاوز تحدياتهم وتغيير واقعهم.

كما واصل البنك وضمن محطة أخرى رعايته المتميزة لمشروع "يدوي" بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية، والذي أتاح أمام مجموعة واسعة من الفتيات السعوديات من ذوات الاحتياجات الخاصة الفرص الملائمة لإثبات تفوقهن وقدرتهن في إنتاج الحرف اليدوية التراثية وتحويلها إلى مشاريع مدرّة للدخل، كان لبنك الرياض إسهاماته الفاعلة في تسويقها من خلال تخصيصه ركن لها ضمن جناحه الدائم في مهرجان الجنادرية.

أما مركز التدريب الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة والذي ينظّمه البنك منذ عام 2006م، فقد احتضن في نسخته الثامنة لعام 2014 أكثر من 170 فرداً من ذوي الاحتياجات الخاصة على اختلاف فئاتهم العمرية وحالاتهم المرضية. واستثماراً للنجاح الذي حققته تجربة النادي فقد بادر البنك إلى إطلاق مركز مماثل في مدينة الباحة بالتعاون مع جمعية المعوقين هناك.

مبادرات التنمية البشرية "كفاءات":

وانطلاقاً من إدراك البنك لأهمية الاستثمار في العنصر البشري على اعتبار "الإنسان" الثروة الحقيقية لتنمية المجتمعات واستدامة ازدهارها، فقد واصل بنك الرياض جهوده على طريق توطين الوظائف وتوليد الفرص الواعدة أمام أجيال الكفاءات من الشباب السعودي من كلا الجنسين بما أسهم في الحفاظ على تصدّر البنك لقائمة المؤسسات الوطنية الأكثر تسجيلاً لمعدلات توطين الوظائف.

واستند البنك في جهوده للمساهمة في توفير فرص العمل ورفد إداراته وقطاعاته بالكفاءات الوطنية على تبني العديد من المبادرات والمشاركة في مجموعة واسعة من الأنشطة ذات الصلة والتي كان من بينها الحضور الفاعل والمشاركة الدائمة للبنك في مختلف أيام التوظيف ومعارض المهن التي تحتضنها الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في المملكة كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة الملك سعود، جامعة اليمامة، جامعة الملك فيصل، جامعة الأمير سلطان وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات. يضاف إلى ذلك مشاركة البنك في أيام المهن السعودية لخريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة.

كما اتسعت مشاركات البنك كذلك لتشمل رعاية ودعم المعارض المهنية المنسجمة مع مفهوم "ريادة الأعمال" كبرنامج "تمكين الشباب واكتشاف المهن"، ومعرض "رام" للمستثمرات السعوديات من المنزل في عسير، ومعرض "بوليفارد" لتمكين رائدات الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية، وكذلك الملتقى الوطني الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أقيم تحت عنوان "وظيفتي أمان".

مبادرات التنمية الثقافية "إضاءات":

وبقيت "الثقافة" حاضرة في أجندة برامج بنك الرياض التنموية التي حققت مزيداً من الإضاءات على الساحة الأدبية والفكرية الوطنية. حيث أكدت جائزة "كتاب العام" التي يتبناها البنك مع نادي الرياض الأدبي استدامتها واستمراريتها كجائزة أدبية مرموقة تحظى برعاية وزارة الثقافة والإعلام. وتم خلال عام 2014 الاحتفاء بحصول دارة الملك عبدالعزيز على الجائزة بنسختها السابعة عن إصدار الدارة "قاموس الأدب والأدباء في المملكة العربية السعودية" والذي عكف على تأليفه أكثر من سبعين متخصصاً وأكاديمياً.

ولأن عناية البنك بالأدب والثقافة لا تقف عند حدود، فقد بادر البنك وبالشراكة مع نادي القصيم الأدبي بإطلاق أول جائزة من نوعها في المملكة تعنى بتكريم المبدعات السعوديات تحت مسمى "جائزة التميز النسائي" والتي أزيح الستار عنها وتم البدء باستقبال الترشيحات لنسختها الأولى.

كما وكان للبنك حضوره المعهود كشريك داعم لمهرجان الجنادرية للتراث والثقافة في نسخته 29 بقيمته الأدبية والحضارية والتراثية الرفيعة، فيما مضى البنك على صعيد اهتمامه بالمهرجانات الترفيهية على امتداد ساحات الوطن بدعم مهرجان الدوخلة العاشر وللسنة السادسة على التوالي، ومهرجان "واحتنا فرحانة" بالقطيف.

المبادرات التطوعية والخيرية " عطاء ":

لأن المسألة تتعدى مفهوم "التبرع" بصيغته التقليدية؛ فإن بنك الرياض واصل خطواته على طريق ترسيخ قيم "التكافل الاجتماعي" والعمل التطوعي ضمن ممارساته في مجال خدمة المجتمع، وسعى إلى إعادة صياغة آلية تنفيذ العديد من البرامج الخيرية وفق رؤية مستحدثة تستهدف إشاعة تلك القيم لدى كل فرد من أفراد أسرة البنك الواحدة. فكان أن واصلت قافلة الخير الرمضانية مسيرتها للعام السادس على التوالي بالاعتماد على سواعد المتطوعين والمتطوعات من موظفي البنك، الذين شاركوا مباشرة بتوزيع السلال الغذائية على الأسر المحتاجة في مختلف مناطق المملكة بحماسة.

كما كان لموظفي البنك وموظفاته بصماتهم في استمرارية مبادرة البنك لمعايدة الأطفال المرضى المنومين في مجموعة واسعة من مستشفيات المملكة خلال فترة عيدي الفطر والأضحى المباركين، ليرسخوا النهج الإنساني لبنك الرياض في تواصله مع أفراد المجتمع من كافة الفئات وفي مقدمتهم الأطفال.

أما كسوة الشتاء والتي درج البنك على تقديمها سنوياً وفاءً لأبناء مجتمعه من المحتاجين لمواجهة الظروف المناخية، فقد قام البنك خلال عام 2014 بتنظيمها وبمشاركة تطوعية مباشرة كذلك من موظفي البنك الذين قاموا بتوزيع المستلزمات الضرورية على الأسر المعوزة في عدد من مناطق المملكة وقراها البعيدة عن المدن الرئيسة.

ويبقى للوفاء منزلته الراسخة دوماً في أولويات البنك، حيث مضى البنك بتبني برنامج "الوفاء" لرعاية أسر الموظفين المتوفين من ذوي الحاجة في عموم مدن المملكة، وعمل البنك على تطوير آلية دعمه للأسر المستفيدة من خلال إصدار بطاقات شرائية إلكترونية مسبقة الدفع مدعومة برصيد مالي يتيح للأسر التسوق بقيمته وفقاً لمتطلباتهم واحتياجاتهم.

الرياض المالية:

الرياض المالية شركة سعودية مملوكة لبنك الرياض ومرخصة من قبَل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية، والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية. وتدار أعمال الرياض المالية من مقرها الرئيسي بمدينة الرياض.

تعمد الرياض المالية بشكل مستمر على ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال "إدارة الأصول" التي عملت خلال عام 2014 على توسيع منتجاتها بإطلاق صندوقين استثماريين جديدين هما "صندوق الرياض للدخل" و"صندوق الرياض العالمي للدخل"، ليصل بذلك عدد الصناديق الاستثمارية للرياض المالية إلى 36 صندوقاً، وبالتالي استطاعت الشركة تعزيز ريادتها في نطاق إدارة الأصول من حيث عدد وتنوع المنتجات الاستثمارية وحجم قاعدة العملاء، ولتتبوأ الشركة بذلك المركز الثاني محلياً في إجمالي حجم الأصول.

وفيما يخص المصرفية الاستثمارية للشركات، حرصت الرياض المالية في العام 2014 على استقطاب المزيد من الكفاءات الشابة من حديثي التخرج للانضمام إلى فريق العمل بالشركة الذي يتمتع بالكفاءة العالية والخبرة الطويلة في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة والتي تغطي كافة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك وأسهم الشركات والخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المُهيكلة.

ومن أهم إنجازات الرياض المالية في هذا المجال خلال العام 2014، ترتيب وطرح صكوك البنك السعودي للاستثمار بقيمة 2 مليار ريال بالإضافة إلى صكوك الشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم) بقيمة 1.2 مليار ريال، والقيام بدور المستشار المالي ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام لشركة أسمنت أم القرى بقيمة 275 مليون ريال، وكذلك المستشار المالي للطرح الخاص لزيادة رأس مال شركة دويتشه الخليج للتمويل بقيمة 200 مليون ريال.

ومن أجل تعزيز مكانتها في سوق خدمات تداول الأسهم المحلية والدولية، واستكمالاً لباقة الخدمات الاستثمارية المتنوعة والمتطورة التي تقدمها الشركة، أطلقت الرياض المالية في عام 2014 بعض المبادرات التي تهدف إلى تحسين خدمة العملاء وتعزيز ولائهم، بما في ذلك الحملات الترويجية وتقديم المنتجات التنافسية عبر الإنترنت، ومنها إضافة خدمة تداول عقود الخيار في السوق الأمريكية وتطوير وإتاحة أسعار الشركات في الأسواق الدولية للمستخدمين بشكل أوسع.

وشهد عام 2014 كذلك إطلاق النسخة الجديدة لموقع "الرياض المالية" الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، والذي يتيح رؤية فنية وتقنية متطورة لعرض المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة لعملائها، إلى جانب ما يوفره من إمكانية الاطلاع المباشر على أحدث المستجدات والعروض والحملات الترويجية والأوعية الاستثمارية المتاحة.

كما دشنت الشركة كذلك خلال الربع الرابع من عام 2014 تطبيق "رياض تداول موبايل" والذي يمكن العملاء من التداول في الأسهم المحلية عبر التطبيق المحمّل على هواتفهم الذكية، إلى جانب ما يتيحه التطبيق من إمكانية متابعة حركة السوق أولا بأول وعرض أفضل الطلبات والعروض وتنفيذ مختلف أوامر البيع والشراء، والاطلاع على تفاصيل المحفظة الاستثمارية والحساب الاستثماري، وغيرها من الخدمات والمزايا الأخرى.

وعملت "إدارة الثروات" بالرياض المالية من جانبها خلال 2014 على تعزيز مفهوم الثقافة الاستثمارية لدى عملائها من خلال خدمة "الاستشارات الاستثمارية" ذات القيمة المضافة التي تقدمها الشركة لكبار العملاء في جو من الخصوصية والاحترافية عبر أربعة مراكز في كل من الرياض وجدة والمنطقة الشرقية، وذلك لمساعدتهم على تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية، مما كان له أثر ملموس على نمو نشاط الشركة في مجالي إدارة الأصول وخدمات الوساطة.

كما واصلت الرياض المالية برنامجها الاستراتيجي لبناء وتأهيل فريق عمل متكامل لإدارة الثروات، وإتاحة الإمكانات التقنية والمهنية له لتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية لكبار عملاء الشركة بمهنية عالية. ومن هذا المنطلق، استحدثت الشركة مع بداية عام 2014 إدارة "استثمارات الأفراد" التي تعني بخدمة العملاء الأفراد من خلال شبكة مؤلفة من عشرين مركزاً استثمارياً منتشرة في أرجاء المملكة والخدمات الإلكترونية والهاتفية.

حملة تأجير السيارات

صندوق الرياض للدخل

الآفاق الاقتصادية والمالية

المقدمة	44
أسواق النفط	46
إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي	48
الاقتصاد السعودي	51
الأسواق المالية	51
أداء الاقتصاد الكلي في عام 2014 والتوقعات لعام 2015	52

4 الآفاق الاقتصادية والمالية

الآفاق الاقتصادية والمالية

المقدمة

بقي النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2014 ضعيفاً وغير متوازن، ويواجه الكثير من التحديات، كما أنتابه الكثير من التغيرات التي أثرت على محفزات النمو فيه. في السابق، كانت المقارنة بين أنماط النمو تتم بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة. إلا أنه في عام 2014، شهد الاقتصاد العالمي تبايناً كبيراً في الأداء بين مختلف الدول في كل من المجموعتين السابقتين. كما تبع هذا التباين في الاداء، تباين في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها كل مجموعة من الدول أو حتى بعض الدول منفردة.

ففي الاقتصادات المتقدمة، تشير البيانات الصادرة في الولايات المتحدة الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها مجلس الاحتياطي الاتحادي في تعزيز الاداء الاقتصادي، حيث تواصل تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية. فسوق العمل استردت عافيتها، وتراجعت معدلات البطالة، في حين استمرت معدلات الأجور الحقيقية في الارتفاع بالنظر لمستوى التضخم المتواضع. كما بدأ الاستهلاك الخاص بالاستقرار مع اتجاهه نحو الارتفاع، وذلك بفعل تحسن مستوى الدخل الحقيقي المدفوع بنمو الانتاج، وانخفاض الأسعار. وعلى عكس الوضع في الولايات المتحدة، بقي الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو هشاً خلال العام. وبدأت بعض الدول في المجموعة الدخول في مرحلة من الركود الاقتصادي الذي تسبب بخيبة أمل اجتماعية، كما أدى الى صعوبة تبني سياسات اقتصادية حازمة في المجموعة. وبشكل عام، فقد بقي النمو الاقتصادي الضعيف، وانكماش معدلات الاسعار، والمديونية المفرطة في دول المحيط تعرقل الاستثمار وتزيد من احتمالات سقوط المنطقة في فخ الركود الاقتصادي وركود الاسعار. ففي اسبانيا وايطاليا والعديد من الاقتصادات الأخرى، ما زالت معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، مرتفعة بشكل مقلق. أما اليونان، فقد باتت أقرب للخروج من الوحدة النقدية بعد أن تفاقمت مشكلاتها بشكل استعصى على الدعم. وبالنظر إلى الترابط الكبير بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي، فأنه من المقبول أن نفترض بأنه إذا ما انزلق الاقتصاد الاوروبي في مرحلة ركود اقتصادي جديدة فإن اقتصاد الولايات المتحدة سيتأثر سلبا بهذا الركود.

أما الاقتصاد الياباني، الذي أظهر انتعاشاً قوياً في بداية العام مدعوما بسياسات رئيس الوزراء شينزو آبي، والتي عرفت اصطلاحا "باقتصاد آبي "Abenomics عاد وتأثر سلباً جراء زيادة معدل الضريبة على الاستهلاك في شهر ابريل من العام. حيث نجم عن ذلك انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربعين الثاني والثالث من عام 2014. ويمكن القبول بفرضية نجاح أول محورين في سياسات "اقتصاد آبي" واللذان تضمنا سياسات تحفيزية مالية ونقدية، في تحقيق أهدافهما بدعم الطلب المحلي والطلب الخارجي على الانتاج الياباني. فخلال العامين الماضيين، تضاعفت تقريبا قيمة أسواق الأسهم في اليابان، مما زاد من ثروات المستهلكين اليابانيين. كما انخفضت قيمة الين بما يقرب من الثلث مقابل الدولار الأمريكي، مما ساهم في تنشيط الصناعات التصديرية وزيادة التوظيف بحيث انخفض معدل البطالة إلى 3.5 في المائة. أما المحور الثالث في سياسة آبي الاقتصادية، والذي تضمن زيادة معدل الضريبة على الاستهلاك، من أجل الحفاظ على المكتسبات من المحورين السابقين، فقد أخفقت للأسف، لان رفع معدل الضريبة كان كبيرا الى الحد الذي اعاق نمو الطلب، مما أثر على ما تم انجازه.

أما في الأسواق الناشئة، فقد تجنب الاقتصاد الصيني الهبوط السريع والاضطراري، وذلك بفضل استخدام العديد من اجراءات التحفيز المالي والنقدي خلال العام. ومن المرجح أن ترضى السلطات الصينية بالتباطؤ التدريجي في النمو الاقتصادي في المدى القصير مقارنة بمعدلات النمو التاريخية التي تحققت في السنوات الأخيرة. أما في المدى المتوسط، فإن الحكومة تعول على الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها لتعزيز النمو من خلال الانتقال الى نموذج النمو القائم على الطلب والاستهلاك المحلي وليس القائم على الطلب الخارجي الذي يقوده الاستثمار في الصناعات التصديرية، كما كان الحال في الماضي. وبالنظر إلى أن تأثير هذه الإصلاحات سوف يستغرق وقتا طويلا، فمن المتوقع للاقتصاد الصيني أن يستمر في المسير على وتيرة النمو البطيئة لبعض الوقت. الا أنه لا بد من القول بأن الاقتصاد العالمي، سيتأثر بتداعيات تباطؤ الاقتصاد الصيني. فمن المرجح أن يضيف ضعف الطلب من قبل الصين اعباء إضافية على أسعار السلع العالمية، بما فيها أسعار النفط مما قد يبقيها منخفضة لبعض الوقت.

وكما هو الحال في الصين، فقد تباطأ الاقتصاد الهندي في آخر ربعين، مما أثار الشكوك حول قدرة الحكومة على أعادة تنشيط الاقتصاد. فبعد الانتعاش القوي الذي حققه الاقتصاد في الفترة من أبريل إلى يونيو، شرع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتباطؤ خلال الفترة اللاحقة. وهذا التباطؤ في النمو جاء نتيجة لضعف النمو في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. ولكن، آخر البيانات تشير الى أن قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات قد بدأت باستعادة الزخم نهاية عام 2014. ويمكن القول إن الحكومة الهندية لم تحقق تقدما كبيرا في مجال الإصلاح الهيكلي، والتي تشمل، الى جانب عدة إجراءات أخرى، فرض الضريبة العامة على السلع والخدمات (GST)، والتي تعد أهم بنود جدول الاصلاح الاقتصادي في الهند منذ عدة سنوات.

ومن البلدان الأخرى المهمة في مجموعة الاقتصادات الناشئة أيضا الاقتصادين الروسي والبرازيلي. فحجم هذين الاقتصاديين وارتباطهما مع الاقتصادات الأخرى له آثار هامة على الاقتصاد العالمي. فحالة الركود الاقتصادي التي تواجهها روسيا بدأت تتعمق، والعملة الروسية شهدت تراجعات كبيرة، أدت الى انكماش الواردات وهروب رؤوس الأموال. أن الأسباب التي أدت الى هذه الحالة سياسية واقتصادية. فالبلاد تحتاج أولا إلى العمل على رفع العقوبات الدولية عنها، وهذه تحتاج الى اتخاذ قرارات سياسية. أما اقتصاديا، فيتوجب على روسيا العمل بجد لبناء اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة في مواجهة التغيرات الدولية. والخطورة هنا أنه اذا لم يتم التعامل مع الفوضى التي تعم الاقتصاد الروسي بحذر، فإنها من الممكن أن تنتقل إلى أوروبا مما قد يفاقم ما تعانيه أوروبا من مشاكل اقتصادية.

على الجانب الآخر، فقد توسع الاقتصاد البرازيلي بنسبة ضئيلة بلغت بالكاد 0.1 في المائة في الربع الثالث، مما أخرج الاقتصاد من الركود الذي دخلت فيه البلاد في النصف الأول من العام. وقد أعلنت السلطات في البرازيل استعدادها لتحسين إدارة الاقتصاد الكلي في البلاد وزيادة الشفافية. فيما استهدفت الحكومة تحقيق فائض في الموازنة العامة بمعدل 1.2 في

المائة وزيادته إلى 2.0 في المائة في عام 2016 وعام 2017. ولكن الاقتصاديين يشككون بقدرة الحكومة على اعادة النمو الاقتصادي الى مساره بالسرعة المطلوبة، وقد خفضت معظم الهيئات توقعاتها للاقتصاد البرازيلي. أما في مجال المالية العامة، فتواجه الحكومة جمودا كبيراً في الميزانية الحكومية حيث أن الغالبية العظمى من بنود الإنفاق مرتبطة بنصوص دستورية. ومع ذلك، فإذا ما تم الوفاء بهذه الالتزامات فإن البرازيل ستنضم الى المكسيك في ترسيخ واستقرار البيئة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، وبما يساعد المنطقة على التغلب على الآثار السلبية التي تركها الاقتصاد الفنزويلي على القارة والذي تسبب فيها الانخفاض الكبير لأسعار النفط.

أما بقية الاقتصادات الناشئة؛ فكثير منها قد تأثر سلبا بقرار مجلس الاحتياطي الاتحادي بإنهاء برنامج شراء السندات. لقد رافق الاعلان تقلبات قوية في أسعار الأصول المالية، وتباطؤ، وحتى انعكاس، في تدفقات رؤوس الأموال الى الأسواق الناشئة. كما شهدت بعض الأسواق الناشئة الرئيسية انخفاضا سريعاً وكبيراً في قيمة عملاتها الوطنية مع ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي لهذه البلدان، وانخفاض أسعار الأصول فيها وتباطؤ تدفقات رأس المال.

كما مُنيت الدول المصدرة للسلع بموجة من الخسائر جراء الانخفاض الكبير في أسعار السلع العالمية وخاصة النفط. وقد أدى ذلك إلى تدهور الحساب الجاري، الذي أضاف إلى الاختلالات الحاصلة في حساب رأس المال لميزان المدفوعات الذي نجم سابقاً عن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي وقف برنامج التحفيز الكمي. ولكن بالمقابل، فإنه من المتوقع أن تجني البلدان المستوردة للنفط بعض الفوائد جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط من حيث المكاسب في الدخل الحقيقي وتراجع الانفاق على واردات النفط وتراجع النفقات التي تدفعها الحكومات كإعانات للطاقة. ولكن تجدر الاشارة هنا الى أن بعض مستوردي النفط، والذين يعتمدون في اقتصادهم بشكل كبير على بعض الاقتصادات المصدرة للنفط، قد تكون فائدتهم أقل من الوفر الذي يحققه انخفاض أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يشهد مستوردو النفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بعض الآثار غير المباشرة السلبية الناجمة عن تباطؤ النمو في الدول المحيطة المصدرة للنفط، ولا سيما روسيا، الأمر الذي سيقلل الصادرات غير النفطية والتحويلات لهذه البلدان. وينطبق ذات الشيء على البلدان ذات الدخل المنخفض في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان التي يمكن لها أيضا أن تتأثر سلبا من خلال الانخفاض في صادراتها الى الدول المنتجة للنفط في المنطقة، وتراجع التحويلات الرسمية والتحويلات المالية من تلك البلدان، خصوصا على المدى المتوسط. كما أن الدول المستوردة للنفط في منطقة البحر الكاريبي قد تواجه انخفاض ملحوظ في التحويلات القادمة من فنزويلا نتيجة للضغط التي تعيشه فينزويلا نفسها.

لقد أدى هذا الأداء الاقتصادي متفاوت الاتجاهات والسرعات الى تباين السياسات النقدية للبنوك المركزية الفاعلة في العالم. فمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي أنهى برنامجه الكبير لشراء الأصول طويلة الأجل، من المرجح أن يبدأ برفع أسعار الفائدة في وقت ما من عام 2015. وعلى النقيض من ذلك، فإن البنك المركزي الأوروبي قد يبدأ نسخته الخاصة من التيسير الكمي، باستحداث مجموعة جديدة من خلال الإجراءات خلال الربع الأول من العام 2015، التي ستسمح بتوسيع ميزانيته العمومية من خلال شراء كميات كبيرة من السندات الحكومية. أما البنك المركزي الياباني فسيحافظ على ذات النهج من التحفيز النقدي الذي بدأه منذ مدة طويلة. في الأوقات الطبيعية، تستجيب السياسة النقدية لانخفاض الأسعار وتراجع معدلات التضخم بتخفيض سعر الفائدة الاسمي بصورة تفوق انخفاض معدلات الاسعار، مما يؤدي الى تراجع معدل الفائدة الحقيقي. أما الان، الاقتصادات المتقدمة الكبرى مقيدة بنسب الفائدة عند الصفر، فالخيارات أصبحت محدودة جداً. فالولايات المتحدة، التي تقترب من رفع أسعار الفائدة للخروج من مأزق سعر الفائدة القريب من الصفر، يمكن أن تستجيب إلى انخفاض في معدل التضخم بتأخير توقيت رفع أسعار الفائدة لديها. أما بالنسبة للبنوك المركزية في منطقة اليورو واليابان، والتي من المتوقع أن تظل فيها أسعار الفائدة قريبة من الصفر لفترة طويلة من الوقت، لا يمكنها أن تحدث أي تغير جوهري في سياستها النقدية التقليدية، وكل ما هو متاح لها هو المزيد من التيسير الكمي. بعد تجربة مجلس الاحتياطي الاتحادي بإنهاء برامج التيسير الكمي لديه، أصبحنا على يقين بأن الاختلاف في توقيت إنهاء إجراءات السياسة النقدية غير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة سيؤثر على الاقتصاد العالمي. إن تغيرات أسعار الصرف تمثل حاليا الآلية الوحيدة للتوازن التي قد تفرض حدوداً للتباعد في السياسات النقدية. كما أن التباين بين التقييمات المبنية على اساسيات الاقتصاد والقيم التي بلغتها بعض الاسواق المالية أصبح من الضخامة التي قد تعرض هذه الاسواق لفترات من التقلبات الحادة. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن النمو القوي للاقتصاد واستمرار السياسة النقدية التوسعية سيعمل على الضغط لرفع سعر صرف الدولار أكثر وأكثر، بالرغم من ارتفاعه بشكل ملحوظ مقابل اليورو والين. إن ميل الدولار للارتفاع مقابل جميع العملات الرئيسة سيبقى قويا، وهذا قد يسبب بعض الانقسام على اتجاهات السياسة الاقتصادية بين صناع القرار الامريكيين. كما أن استمرار ارتفاع الدولار قد يتسبب بتعطيل قدرة الاسواق على القيام بدورها لتحقيق التوازن، مما قد يسبب ببعض الاحتكاك بين البلدان والرجوع الى مرحلة التخفيض المتعمد للعملة والحرب بين العملات. مما قد يعصف بالهدوء الذي اعتمدت عليه الاسواق المالية في الآونة الأخيرة.

في ظل الظروف المذكورة أعلاه، خفض صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2014 بمقدار 0.1 نقطة مئوية إلى 3.3 في المائة. حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة ضعيفة بلغت 1.8 في المائة. أما في الاقتصادات الناشئة والنامية، فقد خفض صندوق النقد الدولي تقديراته للنمو فيها أيضا بمقدار 0.1 نقطة مئوية في عام 2014 الى 4.4 في المائة. وكان عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية وضعف التدفقات التجارية والرأسمالية العالمية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تحديث معدلات النمو في الجانب السلبي.

أما في عام 2015، فمن المتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي العالمي، ولكن تبقى المخاطر ماثلة مما يرفع من درجة عدم اليقين بالتوقعات. إن القوى المحركة للنمو ستأتي من تحسن الاقتصاد الامريكي، وتراجع أسعار النفط، واستمرار السياسة النقدية التوسعية في بعض الاقتصادات الرئيسية. وعليه، يتوقع أن يزداد نمو الناتج الاجمالي العالمي الى 3.5 في المائة في عام 2015، وأن يتحسن ايضا النمو الى 3.7 في المائة في عام 2016. ووفقا لهذا السيناريو، يقدر للاقتصاد الامريكي أن ينمو بنحو 3.6 بالمائة في عام 2015 وأن ينمو بوتيرة أقل في

عام 2016 تبلغ 3.3 في المائة. أما في منطقة اليورو، سيكون النمو محدودا بنسبة 1.2 في المائة في عام 2015 وبنسبة 1.4 بالمائة في عام 2016، وذلك بفعل تأثير اقتصادات المحيط وتراجع معدلات التضخم. أما دول الاسواق الناشئة والنامية، فيتوقع لها أن تنمو بنسبة 4.3 في المائة في عام 2015، وأن يزداد النمو الى 4.7 بالمائة في عام 2016. وضمن هذه المجموعة من الدول، سيؤدي التراجع الكبير في أسعار النفط الى تدهور الاقتصاد الروسي بنسبة 3 بالمائة في عام 2015، وبنسبة 1 بالمائة في عام 2016. أما الاقتصاد الصيني، فيتوقع له أن يتباطأ نموه الى 6.8 بالمائة في عام 2015، مقارنة بما نسبته 7.4 بالمائة في عام 2014، وان يستمر النمو فيه بالتباطؤ الى 6.3 بالمائة في عام 2016. وفيما يتعلق بالاقتصاد الهندي، فيتوقع لنموه ان يتسارع إلى 6.3 بالمائة في عام 2015، وان يستمر بالنمو بنسبة 6.5 بالمائة في عام 2016. أما ابرز التحديات التي تواجهها الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الناشئة فستبقى تتمثل بارتفاع نسب البطالة مقارنة بمعدلاتها التاريخية.

هناك عوامل كثيرة ستلعب دورا مهما في التأثير على نمو الاقتصاد العالمي في عام 2015. أهمها، انخفاض أسعار النفط، وتغيير اتجاه السياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيرها في أسواق العملات العالمية، والتشريعات التي من الممكن أن تتخذها العديد من البلدان استجابة لانخفاض أسعار النفط. كما ستستمر الأحداث الاجتماعية والسياسية بإلقاء ظلالها على الوضع الاقتصادي العالمي. والقسم التالي يناقش التطورات في أسواق النفط والأثر المحتمل للانخفاض في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسية في العالم.

أسواق النفط:

سارت أسعار النفط خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2014 إلى حد كبير على ذات النسق الذي سلكته في عام 2013، بحيث بقيت تحركات أسعار السلع والطاقة في نطاق ضيق نسبيا. ولكن خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2014، انخفضت أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية بشكل كبير. فقد سجلت أسعار النفط الخام أدنى مستوياتها في أكثر من خمس سنوات. والأهم، أن هذا الانخفاض حدث في فترة وجيزة. حيث تراجعت الأسعار بنسبة تصل إلى 50 في المائة منذ شهر يونيو، فيما تراجعت بنسبة 40 في المائة منذ سبتمبر. كما وانخفضت أسعار المعادن وأسعار السلع الأخرى، التي عادة ما تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الاقتصادي العالمي أكثر من تأثر أسعار النفط. ولكن هبوط اسعار السلع غير النفطية كان أقل بكثير من هبوط أسعار النفط، مما يوحي بأن هناك عوامل تتعلق بأسواق النفط، دون غيرها هي المسؤولة عما حدث لأسعار النفط. وخاصة في جانب العرض. وهناك عدة أدلة تدعم هذا الاستنتاج. فعلى سبيل المثال، التعديلات المتتالية في تقدير توقعات الطلب التي قامت بها وكالة الطاقة الدولية (EIA) إلى جانب تقديرات مرونة عرض النفط قصيرة الأجل تشير إلى أن تخفيض تقديرات الطلب غير المتوقعة على النفط بين شهري يونيو وديسمبر تسببت بتراجع نسبته تتراوح بين 20 في المائة الى 35 في المائة من انخفاض الأسعار. وفي جانب العرض، هناك عدد من العوامل التي ساهمت في تراجع الاسعار منها الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط. وهذا قد ينسب جزئيا إلى تسارع إنتاج النفط الليبي بشكل أسرع من المتوقع في سبتمبر، الى جانب بقاء معدلات الإنتاج على حالها في العراق دون أن تتأثر بالاضطرابات المتزايدة. هذا بالإضافة الى زيادة إنتاج النفط التقليدي وغير التقليدي من مصادر من خارج أوبك. وثمة عامل آخر أسهم في انخفاض أسعار النفظ وهو ارتفاع سعر صرف الدولار (العملة التي يسعر فيها النفط) مقابل معظم العملات العالمية.

إن إلقاء نظرة على منحنى أسعار النفط الخام خلال 2014 تظهر لنا أن السوق شهدت تقلبات ملحوظة خلال العام. فقد بدأ خام غرب تكساس الوسيط عام 2014 عند 95.14 دولار للبرميل، متراجعاً بمقدار 3.03 دولار للبرميل عن سعر الإغلاق للعام 2013. وقد لامست الأسعار أعلى مستوياتها لهذا الخام عند 107.95 دولار للبرميل في 20 يونيو، وذلك بسبب نقص المعروض النفطي وتتزايد المخاوف من تعطل إمدادات النفط من أكثر من مصدر في العالم. أما خلال النصف الثاني من العام، فإن تسارع زيادة المعروض من النفط الخام برغم تراجع التوقعات بشأن نمو الاقتصاد العالمي في عامي 2014 و2015 أدى إلى هبوط سريع في أسعار النفط، مما أدى إلى نزول أسعار خام غرب تكساس الوسيط الى 53.46 دولار للبرميل في 29 ديسمبر من عام 2014. أما سعر خام برنت، فقد بدأ عام 2014 عند 107.94 دولار للبرميل منخفضا بمقدار 2.01 دولار للبرميل، مقارنة بسعر الجلسة الختامية لعام 2013. وقد لامست أسعار خام برنت مستوى 115.15 دولار للبرميل في 19 يونيو 2014، بتحسن آفاق الاقتصاد العالمي في تلك الأثناء، وانتعاش سوق المشتقات النفطية الولايات المتحدة، وتعطل الانتاج في عدد من مناطق العالم، الى جانب التوقعات المتفائلة لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2014. ألا أن الاسعار، بدأت بعد ذلك اتجاهها في الانزلاق في النصف الثاني من العام، مما أدى بسعر خام برنت لان يهوي إلى أدنى مستوى له عند 55.90 دولار للبرميل بتاريخ 30 ديسمبر. وقد واصلت الاسعار هبوط يوماً بعد يوم في نهاية العام، بحيث باتت تشير التوقعات الى احتمال أن تبقى الأسعار في مستوياتها الحالية لمعظم عام 2015.

وبحلول نهاية العام، بلغ متوسط أسعار خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت 93.20 دولار للبرميل و 98.92 دولار للبرميل على التوالي في عام 2014. أما للعام 2015، فإن القيم الحالية للعقود المستقبلية والخيارات وتشير الى غموض كبير في توقعات الأسعار. فاحتمال أن تهبط أسعار خام غرب تكساس الوسيط دون 70 دولار للبرميل في الأشهر ال 12 المقبلة يبلغ حوالي 84 في المائة، في حين أن احتمال هبوط اسعار مزيج برنت دون 70 دولار حوالي 72 في المائة. أما احتمال أن تهبط الاسعار لهذين النوعين من النفط الخام دون 60 دولار للبرميل على مدى الأشهر ال 12 المقبلة هو 65 في المائة لخام غرب تكساس الوسيط و 48 في المائة لخام برنت. أما كمتوسط لعام 2015، فإن وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)تتوقع لخام غرب تكساس الوسيط أن يبلغ بالمتوسط 62.75 دولار للبرميل وان يبلغ المتوسط لخام برنت 68.08 دولار للبرميل.أما صندوق النقد الدولي، فقد استخدم في آخر تقاريره متوسط السعر 57 دولار للبرميل للعام 2015.

أسعار النفط خلال عام 2014

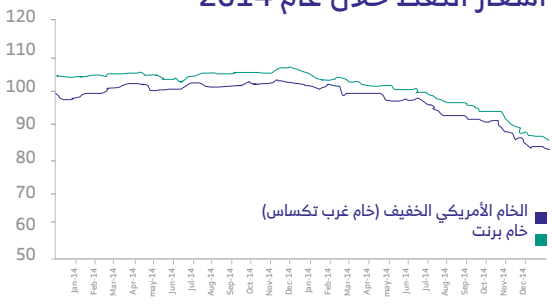

المصدر: الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة

والسؤال الأهم، كم من الوقت ستستمر هذه المستويات المنخفضة من أسعار النفط؟ وإذا كان جانب العرض هو المسؤول عن ذلك، فكم ستدوم هذه العوامل التي ادت إلى مثل هذا الانخفاض الكبير في الأسعار؟ أن التأثير السلبي للعرض يمكن تصحيحه عن طريق الاستجابة المباشرة من قبل المنتجين لتخفيض الكميات المعروضة لموازنة السوق، و/أو من خلال استجابة الإنتاج والاستثمار في القطاع النفطي لانخفاض أسعار النفط. إذا يمكن للمنتجين الرئيسيين من داخل منظمة أوبك ومن خارجها الاتفاق على صيغة لخفض الانتاج، الذي يضمن أعادة التوازن الى أسواق النفط العالمية مرة أخرى. وينبغي هنا عدم التقليل من التأثيرات المحتملة لتغير استراتيجيات الانتاج من قبل الدول الرئيسة أو انتهاء التوترات السياسة في ليبيا والعراق وأوكرانيا وروسيا.

وفيما يتعلق بالعامل الثاني والمتمثل باستجابة الاستثمار وإنتاج النفط (وتحديداً النفط من المصادر غير التقليدية) لانخفاض أسعار النفط، فهناك بعض الأدلة على أن النفقات الرأسمالية لشركات إنتاج النفط قد بدأت في الانخفاض. فوفقا لدراسة من شركة ريستاد للطاقة (Energy (Rystad، فإن النفقات الرأسمالية في الشركات النفطية الكبرى قد تراجعت بنسبة 7 في المائة في الربع الثالث من عام 2014 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013. كما أن توقعات الشركة تشير إلى أن النفقات الرأسمالية ستنخفض بشكل ملحوظ بحلول عام 2017. بالنسبة لاستخراج النفط غير التقليدي، مثل الصخر الزيتي والزيت الرملي (والتي تمثل الآن نحو 4 مليون برميل من اجمالي العرض العالمي الذي يصل الى نحو 93 مليون برميل يوميا)، فإن السعر التعادلي، وهو سعر النفط العالمي الذي يصبح من المجدي عنده استخراج النفط من حقول الصخر الزيتي الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية (مثل حقول باكن، ايجل فورد وبيرميان) يقل عن 60 دولار للبرميل. فإذا ما أخذنا الاسعار الحالية (بحدود 50 دولار للبرميل)، فإن توقعات شركة ريستارد للطاقة تشير إلى أن إنتاج النفط سينخفض بشكل طفيف خلال عام 2015، وبنسبة لا تتعدى 4 في المائة. لقد تراجعت معدلات العائد على الاستثمار في هذه الانواع من النفط، كما أن بعض الشركات التي لم تتحوط ضد انخفاض أسعار النفط، والتي تعاني أصلا من ارتفاع نسبة الدين في ميزانياتها بدأت بالفعل تشعر بالضغط المالي وقد اتخذت خطوات واضحة في مجال تقليص النفقات الرأسمالية وتسريح العمالة. وبالتالي، فإن انخفاض الأسعار بهذا الشكل سيؤدي إلى نقص في العرض وانتعاش بطيء في الأسعار. وهذ النمط من الانتعاش يظهر في اتجاهات أسواق العقود الآجلة، والتي تشير الى ارتفاع الاسعار الى 73 دولار للبرميل وذلك بحلول عام 2019 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

وفي جانب الطلب، فإن الغموض الذي يحيط بالنشاط الاقتصادي العالمي، ما زال يؤثر بشكل ملحوظ في الطلب المشتق على النفط. فكما أشرنا سابقاً، فإن جميع الاقتصادات الرئيسية في العالم تتباطأ باستثناء اقتصاد الولايات المتحدة. وكما أظهرت تقديرات وكالة الطاقة الدولية EIA، فإن ضعف الطلب ممكن أن يفسر نسبة قد تصل الى 35 في المائة من الانخفاض في أسعار النفط. وبالتالي، فإن تحسن آفاق النمو العالمي ستساعد على دعم أسعار النفط ولكن بالجزء الناجم عن ضعف الطلب.

بغض النظر عن الآلية التي من شأنها أن تؤثر على مسار اسعار النفط المستقبلية، فقد تم تخفيض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط خلال 2015 من قبل معظم منظمات أبحاث الطاقة الرئيسية في العالم. وقد جاء هذا التخفيض بناء على تراجع توقعات الطلب من الدول الرئيسة المستوردة للنفط خاصة في الدول الصناعية في أوروبا، وآسيا وكذلك في بعض الدول الرئيسية المصدرة للنفط على رأسها روسيا الاتحادية وبعض الدول الأخرى في آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. كما ان ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات العالمية ورفع الدعم عن مشتقات الطاقة قد حدَت من الآثار المتوقع أن يتركها انخفاض الاسعار على الطلب. وعليه، فمن المتوقع أن يبقى الاستهلاك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بحدود 45.80 مليون برميل يومياً في عام 2015، بتراجع مقداره نحو 30 ألف برميل في اليوم مقارنة بعام 2014. في حين يقدر أن يبقى الطلب العالمي بحدود 92.3 مليون برميل يومياً في عام 2015، مرتفعاً من 91.4 مليون برميل يومياً في عام 2014.

وفي جانب العرض، يتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي إلى 92.91 مليون برميل يومياً في عام 2015 من 91.96 مليون برميل في اليوم خلال عام 2014. ومن المتوقع أن تبقى أمريكا مصدر الزيادة في الانتاج من النفط الأميركي الخفيف من المصادر غير التقليدية. وهو ما سيرفع إجمالي الإنتاج من خارج أوبك إلى حوالي 57 مليون برميل يومياً في عام 2015. أما الانتاج من دول أوبك من النفط الخام فيتوقع له ينخفض إلى 29.67 مليون برميل يومياً في عام 2015 متراجعا من 29.85 مليون برميل يوميا في عام 2014. أما انتاج أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والسوائل غير التقليدية فيتوقع له أن يرتفع الى 6.24 مليون برميل يومياً في عام 2015، من مستواه الذي بلغ 6.13 مليون برميل يومياً في عام 2014، مما يرفع إجمالي إنتاج أوبك في عام 2015 الى نحو 35.92 مليون برميل يومياً.

الآثار المحتملة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

وفقا لنتائج العديد من الدراسات بما في ذلك دراسة اصدرها صندوق النقد الدولي مؤخراً، من المتوقع أن يترك الانخفاض في أسعار النفط أثراً إيجابياً على الاقتصاد العالمي. ولكن هذا الاثر لن يكون متماثل بين مختلف البلدان. فالدول المستوردة للنفط ستستفيد، في حين أن الدول المصدرة للنفط ستتأثر سلبياً. كذلك، فإن الاثر لن يكون متماثلا في كل مجموعة من المجموعتين. وعليه، فإن الاجراءات التي ممكن أن تتبعها الدول، كاستجابة لتراجع أسعار النفط، ستختلف في الدول

المستوردة للنفط عنها في الدول المصدرة. كذلك قد تتباين الاستجابة بين الدول في كل مجموعة.

أن تقدير أثر التراجع في أسعار النفط يعتمد بشكل كبير على الافتراضات المتعلقة بالعوامل التي اثرت في جانب العرض. وتحديدا حجم تأثير هذه العوامل ومدى استمراريتها. فهذه الافتراضات لا تحدد فقط المستويات المتوقعة للأسعار والمسار التصحيحي الذي ستسلكه، ولكنها ستحدد أيضا ردة الفعل الأولية من المستهلكين والشركات.

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، فهناك ثلاث قنوات رئيسية ينفذ من خلالها تأثير الانخفاض في أسعار النفط على الدول المستوردة له. الأول، يكون من خلال أثر الزيادة في الدخل الحقيقي على الاستهلاك الكلي في الاقتصاد. أما الاثر الثاني فيأتي من تراجع تكاليف إنتاج السلع النهائية، وما يتركه من آثار ايجابية على الربح والاستثمار. أما قناة التأثير الثالثة فتظهر من خلال تغير معدلات التضخم؛ سواء كان معدل التضخم الاجمالي أو معدل التضخم الاساسي. وبطبيعة الحال قوة تأثير هذه العوامل تتفاوت بين البلدان؛ فعلى سبيل المثال، فإن أثر زيادة الدخل الحقيقي سيكون أصغر بالنسبة للولايات المتحدة، التي تنتج الآن أكثر من نصف استهلاكها من النفط، مقارنة بمنطقة اليورو أو اليابان. كذلك فإن الفائدة من خلال زيادة الدخل الحقيقي، وحتى مجمل الفائدة المتحققة، تعتمد على كثافة استخدام الطاقة في البلاد، فكثافة استخدام الطاقة في الصين والهند تفوق بشكل كبير كثافة استخدام الطاقة في الاقتصادات المتقدمة، وبالتالي فهاتان الدولتان تستفيدان بشكل أكبر من انخفاض أسعار الطاقة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. فحصة استهلاك النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط نحو 3.8 في المائة في الولايات المتحدة، مقابل ما معدله 5.4 في المائة في الصين و 7.5 في المائة بالنسبة للهند.

أما التأثير على معدل التضخم الأساسي فيعتمد على التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط على التضخم، وعلى سرعة وقوة نفاذ تراجع أسعار النفط إلى معدلات الأجور والأسعار الأخرى في الاقتصاد. وقوة النفاذ غير المباشرة هذه تعتمد على مرونة الاجور الحقيقية، وهي المقدار الذي تستجيب فيه الاجور الاسمية للتغيرات في معدل التضخم وتأثير توقعات التضخم المستقبلية في تحديد الاجور الاسمية.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى أن موجة الانخفاض الحالية في أسعار النفط سوف تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين 0.3 و 0.7 في المائة في عام 2015، وبين 0.4 و 0.8 في المائة في عام 2016 مقارنة بالسيناريو الاساسي الذي يبقي على أسعار النفط دون تغيير. وتشير التقديرات أن الآثار الايجابية التي ستتأتى للصين ستكون أكبر من تلك التي ستتأتى لليابان والولايات المتحدة ودول منطقة اليورو. بالنسبة للصين، من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.7-0.4 في المائة مقارنة بالسيناريو الاساسي في عام 2015، وما بين 0.5 و 0.9 في المائة في عام 2016. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد 0.5-0.2 في المائة مقارنة بنتائج السيناريو الاساسي في عام 2015، وسيزيد بمقدار 0.6-0.3 في المائة في عام 2016. وبالنسبة للتأثير على توقعات التضخم، فمن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم الأساسي بنسبة 0.2 نقطة مئوية، في الوقت الذي ينخفض فيه معدل التضخم الاجمالي بنسبة 1 نقطة مئوية.

إن التحليل أعلاه لا يأخذ بعين الاعتبار إمكانية تأثير بعض السياسات التي قد تتبعها مختلف الدول كردة فعل لانخفاض أسعار النفط. على سبيل المثال، بعض البلدان قد تختار تشديد السياسة النقدية أو المالية ردا على انخفاض أسعار النفط. ومن الآثار الأخرى ذات الصلة، التي لم يأخذها التحليل بعين الاعتبار، انخفاض قيمة الين واليورو منذ يونيو (بما يقرب من 19 في المائة و 13 في المائة على التوالي) ولأسباب لا علاقة لها في الغالب بالانخفاض في أسعار النفط. وهذا يعني أن الانخفاض في أسعار النفط مقيما بالين وباليورو يكون أقل من انخفاضها بالدولار. وهذا سيحد كذلك من الآثار الايجابية لتراجع أسعار النفط على اقتصادات اليابان ومنطقة اليورو. أيضا، بعض الدول تفرض ضرائب محددة (وليس تصاعدية) على استهلاك الوقود (أي أنها تفرض مبلغ ثابت بالدولار أو باليورو لكل جالون أو لتر)، وبالتالي، فإن تراجع أسعار النفط العالمية بنسبة معينة سيؤدي إلى انخفاض أقل في الثمن المدفوع من قبل المستهلكين والشركات. ويمكن أيضا لبعض البلدان اغتنام فرصة انخفاض اسعار النفط لخفض دعمها للطاقة والمحروقات، مما يؤدي كذلك إلى انخفاض أقل في الثمن المدفوع من قبل المستهلكين والشركات مقارنة بالانخفاض الذي طرأ على الاسعار العالمية.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فإن التأثير سيكونّ صورة معكوسة لما يحدث في الدول المستوردة للنفط. ففي البلدان المصدرة للنفط، فالأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي يعتمد إلى حد كبير على درجة الاعتماد على الصادرات النفطية في الدولة، وعلى نسبة الايرادات النفطية التي تذهب لحسابات الحكومة. أما التأثير المباشر فسيتجلى في تدهور حسابات المالية العامة والحسابات الجارية لميزان المدفوعات. وأية استجابة لهذه الاثار ستتضمن نوعاً من تشديد السياسة المالية، وبالتالي تراجع والاستهلاك والانتاج وتدهور سعر صرف العملة المحلية (في أنظمة الصرف المرنة)، ويمكن أن يؤدي تراجع سعر الصرف إلى ارتفاع معدلات التضخم. ولكن هذه الاثار تتفاوت أيضا بين البلدان المصدرة للنفط، فبعض الدول تعد أكثر قابلية من غيرها لتأجيل الاجراءات التقشفية أو لاستيعاب التغيرات التي قد يخلفها تراجع أسعار النفط. فبعض دول مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، عملت خلال السنوات الماضية على بناء قدراتها المالية سواء بتطوير الانظمة او زيادة الاحتياطات التي يجنبها الاضطرار الى كبح النفقات العامة بشكل حاد، قد يتسبب في تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين بالاقتصاد.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي:

منذ نشوب الأزمة المالية العالمية وانتشارها في 2008-2009، واقتصادات منطقة الخليج ما زالت من أعلى مناطق العالم نموا. وقد جاء هذا النمو مدعوماً باستمرار السياسات التحفيزية للاقتصاد الكلي، بشقيها المالية والنقدية، التي اعتمدتها معظم الحكومات في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد سارعت الحكومات في المنطقة إلى اغتنام الفرصة التي أتاحها ارتفاع أسعار النفط لتنويع القاعدة الإنتاجية بالاقتصاد والتحول نحو النمو الاقتصادي المستدام الذي لا يخضع لتقلبات أسعار النفط، وذلك بتحسين مناخ ممارسة الأعمال وتبني برامج ضخمة من الإنفاق الاستثماري المنتج؛ وخاصة في قطاعات البنية التحتية والتعليم والتدريب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى استهداف تحسين بيئة عمل بعض القطاعات بعينها خصوصا في الصناعات التحولية والطاقة المتجددة.

فخلال الاعوام الماضية، استمرت بيئة الاعمال في دول مجلس التعاون بالتحسن وفقا لأفضل المقاييس والمؤشرات الدولية. كما ان بقاء الأساسيات الاقتصادية قوية وراسخة، وحسابات القطاع الخارجي متماسكة، اضافة الى تحسن نوعية النفقات الرأسمالية وزيادة فاعليتها، واستمرار الاصلاحات التنظيمية والاصلاحات الهيكلية في سوق العمل ساعدت على اجتذاب التدفقات النقدية الى المنطقة، في الوقت الذي عانت فيه كثير من الاقتصادات الناشئة من هجرة عكسية لرأس المال. كما بقيت هوامش التأمين ضد مخاطر الافلاس والعوائد على أدوات الدين العام منخفضة خلال معظم عام 2014. الى جانب ذلك، فقد شهدت الاسواق المالية تحسناً قوياً خلال النصف الاول من العام قبل أن تبدأ اتجاهها التصحيحي بنهاية العام. لقد بقيت الاسواق المالية في دول الخليج العربي تمثل ملجأ آمناً للمستثمرين خلال الفترات التي شهدت فيها الاسواق العالمية تقلبات حادة بالرغم من مناخ عدم الاستقرار في الدول المحيطة بالمجلس. كما أن المتانة التي أظهرتها الأنظمة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي على مدى الأعوام القليلة الماضية وضعت اقتصادات تلك الدول في موقف أقوى لتحمل الضغوط المالية الخارجية. فارتفاع نسب كفاية رأس المال في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، واستقرار معدلات الربحية بالإضافة الى انخفاض نسبة القروض غير العاملة جميعا تعد عوامل هامة في تقليل المخاطر المالية. من ناحية أخرى، فإن نمو القروض التي قدمتها المصارف للقطاع الخاص بوتيرة أسرع من نمو الانشطة الاقتصادية يعطي اشارات قوية على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تعميق التعافي الاقتصادي.

خلال عام 2014، نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لدول المجلس مجتمعة بنحو 3.7 في المائة في عام 2014، مدفوعا بارتفاع أسعار النفط خلال النصف الاول من العام وزيادة الانتاج من قبل دول المجلس للتعويض عن الانقطاعات المتكررة من الدول المنتجة الاخرى. كما بقي النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية قويا، بحدود 6 بالمائة فالتوسع في النفقات الرأسمالية وفتح المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين في القطاعات غير الحكومية بالإضافة إلى النمو في الائتمان المقدم للقطاع الخاص ساهم بنمو كل من الاستهلاك والاستثمار في الاقتصادات الخليجية. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد سجل إجمالي فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 ما نسبته 17.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. أما فائض الموازنة للحكومات في مجلس التعاون فقد تراجع الى ما يعادل 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014.

ان تراجع أسعار السلع عالمياً خلال عام 2014 قد ساعد على بقاء معدلات التضخم مستقرة في دول المجلس بالرغم من النمو الاقتصادي فيها. وهذا النمط يتناسب مع فرضية أن النمو الاقتصادي قد نجم عن استغلال الامكانات الاقتصادية الكامنة وتوسيع الطاقة الاستيعابية والانتاجية بالاقتصاد دون أن يحفز ذلك ارتفاع الاسعار. وبشكل عام فيمكن القول بأن الابقاء على عملات دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالدولار الامريكي وتراجع التضخم العالمي واعتماد دول المجلس على الواردات سيبقي على معدلات التضخم بحدود 2.6 بالمائة، وذلك بالرغم من ارتفاع اسعار العقارات ونمو الائتمان المصرفي. وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة إلى ان اسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعملات دول مجلس التعاون الخليجي قد بقيت مستقرة خلال عام 2014.

ولكن لا بد من الاشارة الى أن الافاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال لجميع الدول المصدرة للنفط، سوف تتأثر سلباً خلال الفترة المقبلة بالتراجع الذي منيت به أسعار النفط. بشكل عام فإن معظم الدول المصدرة للنفط ستشهد تدهوراً في اوضاع المالية العامة لديها، ولكن يتوقع أن يبقى الوضع في دول المجلس أفضل من غيرها. فمعظم دول مجلس التعاون قد اسست لإجراءات من شأنها الحد من الارتباط بين التغيرات في حسابات ميزان المدفوعات وحساب الميزانية العامة والاقتصاد المحلي، كإنشاء صناديق ادخارية واستثمارية، ووضع قواعد مالية تعمل على تخفيف أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية. أن وفرة الاحتياطيات الحكومية لدى بعض دول مجلس التعاون الخليجي يؤهلها للاستمرار في انجاز برامجها الاستثمارية التي بدأتها وتحملها للعجز المالي، فالسحب من هذه الاحتياطيات لغايات محددة قد يكون أفضل من تقليص النفقات بشكل كبير مما يضاعف من الاثر السلبي لتراجع اسعار النفط. فدول قطر والكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية تتمتع بوفرة في الاحتياطيات النفطية والنقدية التي يمكن الاعتماد عليها لموازنة الحسابات الداخلية في ظل تراجع الحسابات الخارجية. أما المصادر المتاحة لعمان والبحرين فتعتبر أقل، ويبدو الوضع المالي الحكومي في هاتين الدوليتين اقل تماسكا من دول المجلس الاخرى. وعليه، بالرغم من التراجع في اسعار النفط، فستبقى المشاريع الضخمة في تطوير البنية التحتية مستمرة في كل من قطر والسعودية والامارات وتعطي قوة دافعة للقطاعات غير النفطية وخصوصا السياحة والمواصلات والتشييد والبناء والتجارة.

أن التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط يتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة وما يتبعه عادة من سياسات كبح الانفاق. وهذا سيؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ومعدلات الارباح لقطاع الاعمال. ولكن واقع الحال يشير إلى أن أثر انخفاض أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي يتحدد بدرجة اعتماد الدولة على النفط في صادراتها وعلى مقدار مساهمة العائدات النفطية في الايرادات الحكومية. كثير من دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في تنويع قاعدتها الانتاجية الى حد ما، ولكن كان نجاحها أقل بخصوص اعتمادها على النفط في صادراتها وفي رفد ايراداتها الحكومية.

ويمكن النظر الى درجة تأثر دول مجلس التعاون الخليجي جراء الانخفاض في أسعار النفط من خلال احتساب أسعار النفط التعادلية للمالية العامة وميزان الحساب الجاري. وهذه تمثل أسعار النفط العالمية التي تفرض التوازن في كل الموازنات الحكومية وميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وهنا لا بد من الاشارة الى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي من قبل معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد رفعت من الاسعار التعادلية للمالية العامة في معظم بلدان المجلس. وكما هو ظاهر من البيانات، فهناك تباين كبير في الأسعار التعادلية بين دول المجلس التعاون. بالنسبة لأسعار المالية العامة التعادلية، تتمتع الكويت بأقل سعر عند 54 دولار للبرميل، في حين أن هذا السعر يعد الأعلى في البحرين عند 127 دولار لكل برميل. أما الأسعار التي تعادل الموازنة العامة في دولتي قطر الإمارات العربية المتحدة فهي 60 دولار و 77 دولار للبرميل على التوالي، في حين أن هذه الاسعار تزيد عن 100 دولار للبرميل لكل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. وفيما يتعلق بالأسعار التعادلية للحسابات الخارجية فهي

بشكل عام أقل. إذ انها تبقى بحدود 33 دولار للبرميل بالنسبة للكويت، وتقترب من 58 دولار للبرميل لدولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتبلغ 65.5 دولار للبرميل لمملكة البحرين، أما للسعودية فهي بحدود 68 دولار للبرميل، فيما تزيد في سلطنة عمان إلى حوالي 87 دولار للبرميل.

بشكل عام، يتوقع أن تتراجع حسابات المالية العامه بشكل ملحوظ اذا ما بقيت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية. فبعد أن وصل الفائض المالي في دول مجلس التعاون ذروته عند 7.75 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012، ومن المتوقع لهذا الفائض أن ينقلب إلى عجز بنسبة 6.3 بالمائة خلال عام 2015، الا أن تغير اتجاهات السياسة المالية في المجلس قد يضمن هبوط العجز الى 4 بالمائة في عام 2016. فقد أشار صندوق النقد الدولي في أحد تقديراته إلى أن كل 1 مليون برميل، غير متوقعة، تضاف بشكل يومي الى أسواق النفط من خارج دول مجلس التعاون الخليجي ابتداءً من عام 2015، ستؤدي إلى انخفاض عائدات النفط بما يقرب من 12 في المائة، والتي من المرجح أن تساهم في إضعاف الموازنات الحكومية بنسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وكما هو الحال في المالية العامة، فمن المتوقع لأرصدة الحساب الجاري لموازين المدفوعات الانخفاض أيضاً. نظرا للاتجاهات الديموغرافية، والهياكل الاقتصادية، وانخفاض أسعار الطاقة المحلية، فمن المتوقع لاستهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي الاستمرار في النمو بشكل أسرع من بقية دول العالم، مما قد يقلل بنهاية المطاف من نمو الصادرات النفطية ومشتقاتها في الدول التي لا تتوفر لديها طاقة فائضة في الانتاج. أن بقاء الصادرات غير النفطية قاصرة عن التعويض عن النقص في الصادرات النفطية الى جانب استمرار الطلب على الواردات في الارتفاع، سيودي الى انخفاض أرصدة الحساب الجاري الخارجي. حيث من المتوقع لها أن تهبط من الذروة التي وصلتها في عام 2012 والتي بلغت 18.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6 بالمائة من الناتج في عام 2015، وأن يعاود الارتفاع الى 4.7 بالمائة في عام 2016. وتجدر الاشارة هنا، الى أن صندوق النقد الدولي قدر خسائر الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي من الناجمة عن تدهور الأسعار خلال عام 2015 بنحو 300 مليون دولار، أو ما يعادل 21 نقطة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس.

أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، فمن المتوقع أن تتجه معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج إلى استخدام الاحتياطيات في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية خلال العامين القادمين، مما قد يتيح احتواء تأثير انخفاض أسعار النفط على نمو القطاعات غير النفطية على المدى القصير. وعليه فيتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي في دول المجلس التعاون الخليجي نحو 3.4 في المائة عام 2015، وممكن ان يتراجع الى 3.3 بالمائة في عام 2016. أما بالنسبة لمعدلات التضخم فمن المتوقع أن تنخفض الى نحو 2.2 بالمائة في عام 2015، وان تعاود الارتفاع الى مستوى 2.6 بالمائة في عام 2016.

لقد دعمت السياسات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي الطلب بشكل مناسب خلال فترة الركود العالمي، ولكن الظروف الحالية تستدعي العودة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، خصوصا في ظل استمرار السياسات النقدية التوسعية. لقد شهدت عدد من دول الخليج، منذ الأزمة المالية العالمية، سنوات من النمو الاقتصادي السريع، رافقه نمو سريع للائتمان المصرفي، وارتفاع أسعار الأصول، وخصوصا العقارات، في بيئة عالمية تتسم بالتوسع النقدي، وهذا من شأنه أن يدعو دول المنطقة للعودة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، بدعم من التدابير الاحترازية الكلية للتصدي لمخاطر تسارع الطلب الكلي بشكل يفوق الطاقة الانتاجية مما يتسبب في تضخم الاسعار بشكل عام واسعار الاصول بشكل خاص. ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، فإن دعم النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باستخدام السياسات المالية لا يمكن إلا أن يتم في المدى القصير وعلى حساب السياسات المالية غير قابلة للاستمرار. فالنمو غير النفطي يتركز، في عدد من دول المجلس، في القطاعات التي تعتمد على الطلب الناشئ عن عائدات النفط. أن الظروف الحالية، تجعل من نموذج النمو الذي تعتمده دول المجلس غير قادر على توليد فرص عمل كافية لاستيعاب تزايد عدد السكان في قوة العمل، مما يجعل الامر يغدو أكثر إلحاحا الى ضرورة دفع النمو الاقتصادي الشامل القائم على أساس التنويع وخلق الوظائف في القطاع الخاص.

إن التحدي الحالي بالنسبة لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، هو خلق المزيد من فرص العمل والسكن للأجيال الشابة، وتحسين نوعية التعليم وضبط النمو في بند الأجور والمعاشات من خلال تحفيز القوى العاملة الوطنية للبحث عن عمل في القطاع الخاص. ويبقى التحدي الفعلي لجميع دول مجلس التعاون الخليجي هو القدرة على تنويع اقتصاداتها بنجاح بعيدا عن قطاع النفط والغاز. وزيادة معدل الادخار لتسريع تراكم الثروة الوطنية للحفاظ على نمط الإنفاق نفسه للأجيال القادمة.

وفيما يتعلق بأسواق رأس المال، فخلال عام 2014 التي شهدت نوعاً من زيادة تجنب المخاطر، بقيت الحسابات الخارجية لموازين المدفوعات في دول مجلس التعاون الخليجي قوية، وهو ما ساعد على بقاء النظرة الايجابية لهذه الاسواق من قبل المستثمرين العالمين في الوقت الذي فقدت فيه كثير من الاسواق الناشئة جاذبيتها كأوعية استثمارية بالنسبة لهؤلاء المستثمرين. فمنذ قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي في مايو 2013 تقليل برنامج شراء الأصول تمهيدا لإنهائه، شهدت معظم الأسواق الناشئة حالات كبيرة من الهجرة العكسية لرأس المال الى الدول الصناعية، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة في كثير من الدول النامية بشكل ملحوظ. ولكن دول مجلس التعاون كانت أقل تأثراً من حيث هروب رؤوس الأموال وتقلبات الاسواق المالية. فقد بلغت التدفقات التراكمية الخارجة من دول مجلس الخليج خلال الفترة من مايو 2013 إلى يوليو 2014 نحو 780 مليون دولار أمريكي (0.05 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 3.5 في المائة من الأصول المدارة مقارنة بما مقداره 79 مليار دولار من اجمالي التدفقات التي خرجت من الأسواق الناشئة وهذا يعادل نحو 0.35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 6.1 في المائة من اجمالي الأموال المدارة. في الواقع، لقد عادت الأموال بالتدفق إلى أسواق الدول الخليجية خلال الربع الثاني من عام 2014.

وبالنسبة للقطاع المصرفي، فمن المرجح أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط ضعيفاً على المدى القريب، ولكن من المحتمل تزايد المخاطر بمرور الوقت بسبب اعتماد نمو القطاعات غير النفطية على الإنفاق الحكومي. فقد يؤدي تراجع النشاط الاقتصادي بسبب استمرار تدهور أسعار النفط إلى تراجع جودة الأصول ومستوى السيولة والربحية. ولكن من المتوقع أن تستطيع

البنوك في منطقة الخليج التأقلم مع الوضع الاقتصادي نتيجة تمتعها بمستويات عالية من كفاية رأس المال، وانخفاض نسبة القروض غير العاملة، وارتفاع مستوى السيولة.
لقد بدأت الأسواق المالية الخليجية عام 2014 بقوة، بحيث اكتسب سوق دبي المالي نحو 50 في المائة خلال الشهور الاربعة الأولى من العام. الا أن الانخفاض الكبير في أسعار النفط، خلال الربع الأخير من العام، ادى الى هبوط أسواق الأسهم بشكل حاد بسبب تزايد المخاوف من مدى تأثر تراجع أسعار النفط على النشاط الاقتصادي، ونتيجة الخوف من لجوء بعض حكومات المجلس، التي كانت من أهم عوامل دعم نشاط وإيرادات الشركات، بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط. وقد نجم عن ذلك انحسار معظم المكاسب التي سجلتها اسواق راسمال الخليجية لتنهي بعضها العام على خسائر. وكانت بورصة قطر الأفضل أداءً حيث ارتفعت في نهاية العام بأكثر من 16 في المائة. فيما ازدادت بورصة البحرين بنسبة 14 في المائة، وتمكنت سوق دبي المالي من اقفال العام على نحو 12 في المائة من الارباح، في حين أن سوق أبو ظبي للأوراق المالية ارتفعت بنسبة 5.6 في المائة. من ناحية أخرى، كان سوق الكويت للأوراق المالية الأقل أداء حيث تراجعت بنسبة تزيد عن 13 في المائة مقارنة بمستواها بنهاية عام 2013. فيما أنهت سوق مسقط للأوراق المالية العام بخسارة بلغت 7 في المائة، في حين سجلت السوق السعودية (تداول) خسائر طفيفة حيث تراجعت بنسبة 2.37 في المائة.

الاقتصاد السعودي:

أشارت آخر البيانات المعدلة التي أصدرتها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات الى نمو الاقتصاد السعودي خلال عام 2014 بنسبة 3.6 في المائة، مع نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 5.7 في المائة، وذلك بعد أن نما بنسبة 6.95 في المائة خلال عام 2013. وقد اثبتت معدلات النمو القوية التي سجلها القطاع الخاص خلال العامين الماضيين على قصر الفترة الزمنية نسبياً التي احتاجتها التطورات الإيجابية في قطاع النفط والتوسع في السياسات والبرامج المالية الحكومية في التأثير إيجاباً على أداء القطاع الخاص. ووفقاً للبيانات التاريخية، فإن تأثير الانتقال خلال تلك القنوات غير متماثل. فقد استمر القطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي الإجمالي للمملكة حتى خلال فترة تراجع أسعار النفط، في أوج الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي خلال عام 2009.
إن الملامح التي يتصف بها الاقتصاد السعودي، والتي أعطت المملكة القدرة على التكيف مع المتغيرات والأزمات العالمية، إلى جانب ما تتمتع به المملكة من بيئة مميزة لممارسة الأعمال، جعلت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر البلدان استقطاباً للتدفقات المالية طويلة الأجل. فقد احتلت المملكة في عام 2013 مركزاً متقدما بين مجموعة الدول النامية بعد أن استقطبت المملكة ما قيمته 9.3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يشكل نحو 39 في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي نفس السياق، أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمملكة عند "AA-"، بنظرة مستقبلية "مستقرة" للتصنيف، مشيرةً إلى متانة وقوة الوضع المالي والخارجي للمملكة، والذي تم بناؤهما على مدى سنوات عدة. كما اعطت وكالة فتش للمملكة ذات التصنيف في شهر مارس من عام 2014 مشيدة بالسياسات الحصيفة التي تبنتها المملكة بشأن الاقتصاد الكلي، مما مكّن الحكومة من تخفيض دينها العام، وتوليد مدخرات مالية إضافية لمواجهة التقلبات الدورية.
ومن جانبه، أشار تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2014، الى أن الاقتصاد السعودي كان من أفضل اقتصادات مجموعة العشرين أداءً خلال السنوات الماضية، كما أشاد التقرير بدور المملكة في دعم الاقتصاد العالمي من خلال المحافظة على استقرار اسواق النفط العالمية، ودعم هذا الاستقرار بتعويض أي نقص في امدادات النفط. وقد أشار التقرير الى أن الآفاق الاقتصادية ما زالت ايجابية. فيما أشاد المدراء التنفيذيون بجهود تعزيز كفاءة الانفاق العام وبرامج الاستثمار الحكومي التي تهدف الى تنويع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد وتحسين بيئة العمل، وتحسين مستويات التعليم وتدريب القوى العاملة وخلق المزيد من فرص العمل للسعوديين في القطاع الخاص. اضافة الى البرامج الحكومية الهادفة إلى توفير السكن الملائم للفئات الاكثر احتياجاً من المواطنين. كما أشاد المدراء بمناعة القطاع المصرفي الذي يتمتع بمستوى سيولة عالية ومستوى جيد من كفاية رأس المال والربحية. الى جانب دقة السياسة النقدية بما تتضمنه من سياسات السلامة الاحترازية الكلية.
واستمراراً لنهج الحكومة في تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى ترسيخ دعائم النمو الاقتصادي المتوازن، أعلنت الحكومة عن ميزانيتها لعام 2015 التي شهدت زيادة محدودة بالنفقات بلغت نسبتها 0.58 في المائة مقارنة بما اشتملت عليه موازنة 2014 من النفقات، ليصل اجمالي الانفاق في موازنة عام 2015 إلى 860 مليار ريال، مع تخصيص ما مقداره 185 مليار ريال أو نحو 21.5 بالمائة من مجموع النفقات لإنشاء مشاريع جديدة وإنجاز مراحل جديدة من المشاريع القائمة. كما خصصت الميزانية مبلغ 217 مليارات من الريال لقطاعات التعليم وتدريب القوى العاملة، ومبلغ 160 مليار ريال لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية، ومبلغ 60 مليار ريال للزراعة والمياه، وما مقداره 63 مليار ريال للنقل وخدمات البنية التحتية، ومبلغ 40 مليار ريال للبلديات، هذا بالإضافة إلى المخصصات السخية لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

الأسواق المالية:

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام 2014 تنفيذ سياستها النقدية المتوازنة التي تهدف إلى توفير السيولة الكافية وتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار مستوى الأسعار من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. ونتيجة لذلك، حظيت أسواق المال في المملكة العربية السعودية بالسيولة الكافية التي مكنت الاقتصاد من الاستمرار في مواصلة النمو القوي، في ظل أسعار خدمة بنكية منخفضة ومعدل تضخم مستقر.
وقد أنهى سعر الإقراض للريال بين البنوك لثلاثة أشهر (سايبور) عام 2014 عند نسبة 0.86 في المائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 0.94 في المائة، متراجعاً بمقدار 3.4 نقاط أساس عن المعدل الذي بلغه في عام 2013. أما سعر الإقراض بين البنوك لاثني عشر شهراً فقد أنهى السنة عند نسبة 1.03 في المائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 1.09 في المائة، وهو أقل بمقدار 2 نقطة أساس عن المعدل لكامل عام 2013. وقد بقيت فروقات معدلات الخدمة البنكية لصالح الودائع بالريال خلال العام حيث بلغ

متوسط الهامش بين سعر الإقراض بين البنوك بالريال لثلاثة أشهر(سايبور) وسعر الإقراض بين البنوك بالدولار (لايبور) لثلاثة أشهر نحو 70 نقطة أساس. وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فتشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات الى تباطؤ معدل التضخم محتسباً بالتغير السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس 2007 إلى 2.7 بالمائة خلال عام 2014، مقارنة بمعدل تضخم سنوي بلغ 3.5 في المائة في عام 2013.

أما فيما يتعلق بالسيولة، فتشير بيانات مؤسسة النقد الأسبوعية إلى أن عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، قد ارتفع إلى 1,731.5 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2014، وهذا يعني ارتفاعه بنسبة 12.1 في المائة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2013. وقد ارتفع إجمالي الودائع أيضا بنسبة 12.4 في المائة في الوقت الذي قفزت فيه الودائع تحت الطلب بنسبة 14.4 في المائة.

وفيما يخص إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية للقطاع الخاص، فقد بدأت بالارتفاع بشكل متواصل منذ شهر ديسمبر 2010، حيث ارتفع إجمالي القروض التي قدمتها المصارف للقطاع الخاص حتى نهاية شهر نوفمبر 2014 بنسبة 12.3 في المائة ليصل إلى 1,209 مليار ريال، مقارنة بما مقداره 1,076.4 مليار ريال في نهاية عام 2013. وبناءً على هذه التطورات، فقد استقرت نسبة القروض إلى الودائع عند 81.8 في المائة في نهاية نوفمبر 2014 مقارنةً بـ 80.1 في المائة في ديسمبر 2013.

أما سوق الأسهم السعودي (تداول) فقد انهت العام منخفضة بشكل طفيف عن مستوى إغلاقها في نهاية عام 2013. فقد استقر المؤشر "تاسي" بنهاية عام 2014 عند مستوى 8,333 نقطة مقابل 8,536 نقطة في نهاية عام 2013، بانخفاض بلغ 202 نقطة أو ما نسبته 2.37 في المائة. وقد وصل مؤشر السوق الى مستوى 11,149 نقطة في التاسع من سبتمبر، وهو أعلى مستوى إغلاق يومي للمؤشر منذ شهر يناير 2008 قبل أن يهوي بتاريخ 16 سبتمبر الى أدنى مستوى خلال عام 2014 عند مستوى7,330 نقطة. أما مكرر الربحية للسوق فقد بلغ نحو 13.9 في نهاية عام 2014 منخفضا من 15.52 في نهاية عام 2013. أما بالنسبة للقيمة السوقية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت في نهاية عام 2014 إلى 64.3 في المائة مقارنة بنسبة 61 في المائة في نهاية عام 2013. وقد كانت قطاعات "التجزئة" و "الزراعة والصناعات الغذائية" و "التطوير العقاري" الأفضل اداءً بين قطاعات السوق الخمسة عشر. وفي المقابل كانت قطاعات "الاتصالات وتقنية المعلومات" و "الصناعات البتروكيماوية" و "الاعلام والنشر" الاقل أداءً بين القطاعات. وفيما يتعلق بأداء الشركات من ناحية الرسملة، فقد كانت الشركات "صغيرة الرسملة" الافضل اداءً بالمتوسط حيث انهت العام على ارتفاع. أما الشركات "ذات الرسملة الأصغر" والشركات "كبيرة الرسملة" والشركات "متوسطة الرسملة" فقد تراجعت اسهمها بالمتوسط خلال العام.

أداء الاقتصاد الكلي في عام 2014 والتوقعات لعام 2015:

قامت مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات باصدار مجموعة جديدة من بيانات الحسابات القومية، محتسبة لسنة الأساس 2010. البيانات السابقة كانت محتسبة لسنة الاساس 1999. أن تغير سنة الاساس عادة يقترن بتعداد المنشآت الاقتصادية والتعداد الاقتصادي الشامل. وهذه التعدادات وغيرها يتم اجراؤها بشكل دوري (كل عشر سنوات في الغالب) من قبل مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات. أن تعدادي المنشآت الاقتصادية والتعداد الاقتصادي الشامل يهدفان الى اعادة تصنيف المنشآت الاقتصادية وفقا لموقعها الجغرافي وحجمها ونوعية ملكيتها والقطاع الاقتصادي الذي تعمل به ورأس المال وتعويضات العمال والايرادات والأرباح والتكوين الرأسمالي. فتوزيع المنشآت وفقا لنوعية القطاع الاقتصادي الذي تعمل به يتغير خلال فترة التعداد وبالتالي فهذا يؤثر على تقديرات الناتج المحتسب لكل قطاع وعلى المساهمة النسبية لكل قطاع من القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

لقد أدى تغير سنة الاساس الى اعطاء القطاع النفطي حصة أكبر في تقديرات الناتج المحلي الاجمالي على حساب مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي غير النفطي. فالبيانات الجديدة رفعت مساهمة القطاع النفطي الى نحو 42.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بعد أن كانت مساهمة هذا القطاع تقتصر على 20 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي المحتسب وفقا لسنة الاساس 1999. أما مساهمة القطاع الخاص فقد تراجعت بناء على البيانات المحدثة وفقا لسنة الاساس 2010 الى 40 بالمائة مقارنة بما نسبته نحو 60 في المائة في البيانات المستندة لعام 1999 كسنة أساس. وعلى نحو متسق، تظهر البيانات الجديدة تراجع مساهمة القطاع الحكومي غير النفطي من 20 بالمائة في سلسلة البيانات القديمة الى 17 بالمائة في سلسلة البيانات المحدثة. وبالطبع، فإن تراجع الاهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي يعني تخفيض الاهمية النسبية للقيمة المضافة التي تنتجها معظم النشاطات الفرعية فيه.

بالرغم من التغيرات المدرجة أعلاه، فالبيانات ما زالت تشير الى نمو الاقتصاد السعودي. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2014 بنسبة 1.09 بالمائة ليصل إلى 2,821.7 مليار ريال. أما بالقيمة الحقيقية، فقد نما الناتج بنسبة 3.6 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.67 في المائة في 2013. وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو القطاع النفطي بنسبة 1.72 في المائة في عام 2014 بعد تراجعه بنسبة 1.63 بالمائة في عام 2013. أما القطاع الحكومي فتشير التقديرات الى نموه بنسبة 3.66 في المائة ونمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 5.7 بالمائة خلال عام 2014. وقد نجم النمو في القطاع الخاص عن كافة القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 6.54 في المائة، في حين حقق قطاع التشييد والبناء نمواً بنسبة 6.70 في المائة، وارتفع قطاع النقل والاتصالات بنسبة 6.13 في المائة. كما تقدم قطاع مبيعات الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والفنادق بنسبة 5.97 في المائة، فيما نما قطاع التمويل والتأمين والعقار بنسبة 4.46 في المائة.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تراجعت قيمة الصادرات السلعية في عام 2014 بنسبة 6.56 في المائة لتصل إلى 1,317.4 مليار ريال. وقد ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 7.79 في المائة إلى 218.6 مليار ريال، لتمثل ما يعادل 16.6 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية مرتفعة من ما نسبته 14.4 في المائة في عام 2013. كذلك فقد ارتفعت الصادرات الخدمية بنسبة 4.87 في المائة لتصل الى 45.9 م مليار ريال مما رفع اجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمية الى 1,363.3 مليار ريال. أما الواردات السلعية فقد ارتفعت

بنسبة 1.35 في المائة إلى 639.1 مليار ريال، بينما ازدادت الواردات الخدمية بنسبة 25.6 في المائة الى 290.9 مليار ريال. ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري في عام 2014 فائضاً قدره 678.3 مليار ريال أو ما نسبته 24.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 433.3 مليار ريال أو ما نسبته 15.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص المالية العامة، فقد بلغت الإيرادات في عام 2014 نحو 1,046 مليار ريال، في حين وصل مجموع النفقات العامة الى 1,100 مليار ريال، ونتيجة لذلك، حققت الميزانية العامة في 2014 عجزاً قدره 54 مليار ريال أو ما نسبته 1.91 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتماشياً مع ما تحقق في الموازنة، فقد انخفض معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى2.1 في المائة في عام 2014، متراجعاً عن 2.7 في المائة في 2013.

في عام 2015، يتوقع لأسعار النفط السعودي أن تبلغ بالمتوسط نحو 60 دولار للبرميل، كما يتوقع أن يظل الإنتاج من النفط الخام على مستواه الحالي اي ما يقارب 9.7 مليون برميل يومياً. وبناءً عليه، يتوقع للقطاع النفطي أن يتراجع بنسبة 1.3 في المائة في عام 2015، بينما يقدر للقطاع غير النفطي أن ينمو بنسبة 4.4 في المائة. أما القطاع الحكومي فيتوقع له مواصلة النمو بمعدل 3.8 في المائة، في حين يمكن للقطاع الخاص أن ينمو بنسبة 4.7 في المائة في العام نفسه. وفقاً لذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بنسبة 2.0 في المائة في 2015. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فيمكن أن يتقلص وفقاً لذات التقديرات إلى 2,750 مليار ريال في عام 2015. وبالنسبة لمعدل التضخم (محتسبا كمعدل تغير سنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس 2007)، فمن المتوقع أن يبقى بحدود 2.3 في المائة في 2015، في حين يتوقع لمعدل البطالة (بين السعوديين) أن يبقى بحدود 11.5 في المائة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي تهدف لرفع مستوى التوظيف للسعوديين.

واستنادا إلى توقعات أسعار النفط والإنتاج في 2015، فيمكن للحساب الجاري أن يسجل عجزاً يبلغ 55 مليار ريال أو ما نسبته 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للمالية العامة للدولة فإن التقديرات تشير إلى أنها ستحيد عن التقديرات الواردة في الموازنة لعام 2015، حيث يتوقع أن تحقق الميزانية العامة عجزاً بمقدار 283 مليار ريال في عام 2015 أي ما يعادل 10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

البيانات المالية لعام 2014

تقرير مراجعي الحسابات	56
قائمة المركز المالي	58
قائمة الدخل	59
قائمة الدخل الشامل	60
قائمة التغّيرات في حقوق المساهمين	61
قائمة التدفقات النقدية	62
الإيضاحات	63

البيانات المالية لعام 2014

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ديلويت.

KPMG
كي بي ام جي الفوزان والسدحان

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي بنك الرياض

(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الرياض (" البنك ") والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وقائمة الدخل الموحدة والقوائم الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٨). لم نقم بمراجعة الإيضاح (٣٩) بما في ذلك البيانات المشار إليها والمتعلقة " بالإيضاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لبازل (٣) " حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك فى المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. كما تتضمن هذه المسئولية الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هى إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التى قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجع الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ديلويت.

KPMG
كي بي ام جي الفوزان والسدحان

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل :

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي وللمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ص.ب ٢١٣
الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية

إحسان بن أمان الله مخدوم
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٨

كي.بي.ام.جي
الفوزان والسدحان
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

إبراهيم عبود باعشن
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨٢

٢٩ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ
١٨ فبراير ٢٠١٥

البيانات المالية لعام 2014

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2014 و 2013

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2014	2013
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	25,315,736	20,928,549
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	3,914,504	4,438,656
استثمارات، صافي	6	46,963,269	43,538,091
قروض وسلف، صافي	7	133,490,274	131,190,557
استثمارات في شركات زميلة	8	468,535	442,297
عقارات أخرى		390,802	437,368
ممتلكات ومعدات، صافي	9	1,706,731	1,662,650
موجودات أخرى	10	2,339,442	2,608,311
إجمالي الموجودات		214,589,293	205,246,479
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	3,789,796	7,577,980
ودائع العملاء	13	164,079,433	153,199,880
سندات دين مصدره	14	4,000,000	4,000,000
مطلوبات أخرى	15	7,182,959	6,598,295
إجمالي المطلوبات		179,052,188	171,376,155
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	30,000,000	15,000,000
احتياطي نظامي	17	1,088,102	14,328,376
احتياطيات أخرى	18	1,038,937	1,184,564
أرباح مبقاه		2,160,066	1,957,384
أرباح مقترح توزيعها	24	1,250,000	1,400,000
إجمالي حقوق المساهمين		35,537,105	33,870,324
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		214,589,293	205,246,479

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة كما في 31 ديسمبر 2014 و 2013

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2014	2013
دخل العمولات الخاصة	20	5,945,240	5,517,436
مصاريف العمولات الخاصة	20	815,001	820,436
صافي دخل العمولات الخاصة		5,130,239	4,697,000
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	21	2,020,485	1,821,121
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		280,394	226,118
خسائر متاجرة، صافي		(929)	(3,557)
توزيعات أرباح		58,473	67,264
مكاسب استثمارات غير متاحة للمتاجرة، صافي		376,732	144,935
دخل العمليات الأخرى		146,372	121,141
إجمالي دخل العمليات		8,011,766	7,074,022
رواتب الموظفين وما في حكمها	22	1,471,552	1,311,460
إيجارات ومصاريف مباني		281,752	260,293
استهلاك ممتلكات ومعدات	9	257,665	268,668
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		748,884	721,615
مخصص خسائر الائتمان، صافي		900,063	627,418
مخصص خسائر الاستثمارات		-	(22,000)
مصاريف العمليات الأخرى		46,163	16,247
إجمالي مصاريف العمليات		3,706,079	3,183,701
الدخل من الأنشطة التشغيلية		4,305,687	3,890,321
حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة، صافي	8	46,721	56,784
صافي الدخل للسنة		4,352,408	3,947,105
ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة (ريال سعودي)	23	1.45	1.32

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة كما في 31 ديسمبر 2014 و 2013

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
صافي دخل للسنة	4,352,408	3,947,105
الدخل الشامل الآخر:		
استثمارات متاحة للبيع		
صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	222,538	181,391
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	(368,165)	(119,419)
	(145,627)	61,972
تغطية مخاطر التدفقات النقدية		
الجزء الفعال من صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	-	(1,529)
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	-	(734)
	-	(2,263)
الدخل الشامل الآخر للسنة	(145,627)	59,709
إجمالي الدخل الشامل للسنة	4,206,781	4,006,814

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014 و 2013

بآلاف الريالات السعودية				احتياطيات أخرى			
31 ديسمبر 2014	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاه	أرباح مقترح توزيعها	إجمالـي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	14,328,376	1,184,564	-	1,957,384	1,400,000	33,870,324
الأرباح النهائية المدفوعة - 2013	24	-	-	-	-	-	(1,400,000)	(1,400,000)
محول من الأرباح المبقاة	16	-	671,624	-	-	(671,624)	-	-
أسهم منحة مصدرة	16	15,000,000	(15,000,000)	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل		-	-	(145,627)	-	4,352,408	-	4,206,781
الأرباح المرحلية المدفوعة - 2014	24	-	-	-	-	(1,140,000)	-	(1,140,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	1,088,102	-	-	(1,088,102)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية- 2014	24	-	-	-	-	(1,250,000)	1,250,000	-
الرصيد في نهاية السنة		30,000,000	1,088,102	1,038,937	-	2,160,066	1,250,000	35,537,105

بآلاف الريالات السعودية				احتياطيات أخرى			
31 ديسمبر 2013	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاه	أرباح مقترح توزيعها	إجمالـي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	13,341,600	1,122,592	2,263	1,372,055	1,125,000	31,963,510
إجمالي الدخل الشامل		-	-	61,972	(2,263)	3,947,105	-	4,006,814
الأرباح النهائية المدفوعة - 2012	24	-	-	-	-	-	(1,125,000)	(1,125,000)
الأرباح المرحلية المدفوعة - 2013	24	-	-	-	-	(975,000)	-	(975,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	986,776	-	-	(986,776)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية - 2013	24	-	-	-	-	(1,400,000)	1,400,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	14,328,376	1,184,564	-	1,957,384	1,400,000	33,870,324

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014 و 2013

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2014	2013
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		4,352,408	3,947,105
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
(تراكم الخصومات وإطفاء العلاوة، صافي) على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		(125,701)	(64,915)
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي		(376,732)	(144,935)
استهلاك ممتلكات ومعدات		257,665	268,668
حصة في أرباح شركات زميلة، صافي		(46,721)	(56,784)
مخصص انخفاض الاستثمارات		-	(22,000)
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي		900,063	627,418
		4,960,982	4,554,557
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	(695,954)	(676,971)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء		1,596,857	(1,228,439)
قروض وسلف		(3,199,780)	(14,347,321)
عقارات أخرى		46,566	21,017
موجودات أخرى		268,869	1,780,050
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(3,788,184)	1,415,012
ودائع العملاء		10,879,553	6,985,313
مطلوبات أخرى		480,484	678,738
صافي النقدية من (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية		10,549,393	(818,044)
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة		26,178,000	17,488,543
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		(29,225,889)	(24,456,564)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		(301,746)	(193,416)
صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		(3,349,635)	(7,161,437)
الأنشطة التمويلية			
سندات دين مصدره	14	-	4,000,000
توزيعات الأرباح والزكاة المدفوعة		(2,435,820)	(2,020,236)
صافي النقدية الناتجة (المستخدمة في) من الأنشطة التمويلية		(2,435,820)	1,979,764
صافي الزيادة/ (النقص) في النقدية وشبه النقدية		4,763,938	(5,999,717)
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		16,008,972	22,008,689
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	25	20,772,910	16,008,972
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		5,960,742	5,573,752
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		888,580	754,196
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة وتحويلات لقائمة الدخل الموحدة		(145,627)	59,709

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014 و 2013

1. عام

بنك الرياض (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، تأسس بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 318 فرع (2013: 252 فرع) في المملكة العربية السعودية وفرعًا واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

(بنك الرياض- ص.ب 22622)

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

القوائم المالية الموحدة تشمل القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة المملوكة بالكامل؛ شركة الرياض المالية، شركة إثراء الرياض العقارية، وشركة الرياض لوكالة التأمين (يشار اليها مجتمعة "بالمجموعة").

2. أسس الإعداد

أ. بيان الالتزام

يقوم البنك بإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وطبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام ولوائح نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد التأسيس.

ب. أسس القياس والعرض

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والأصول المالية المتاحة للبيع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة في حدود مستوى المخاطر المغطاة، وعدا ذلك تقاس بالتكلفة.

ج. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د. الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من الإدارة استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يتم عرضها في القوائم المالية. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها عند تطبيق سياسات البنك المحاسبية. ويتم بشكل مستمر تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام التي تبنى على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد أنها معقولة ضمن الظروف المحيطة. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام التقديرية ما يلي:

1. خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يقوم البنك في كل ربع بمراجعة محافظ القروض لتحديد الانخفاض في القيمة بشكل محدد وإجمالي. ويحدد البنك إلزامية تسجيل خسائر الانخفاض بعد اتخاذ قرارات يحدد بموجبها فيما إذا وجدت بيانات واضحة تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. قد تشمل الأدلة بيانات واضحة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في موقف السداد لمجموعة من المقترضين. وتضع الإدارة التقديرات على أساس الخبرة التاريخية لخسائر الإقراض مع الأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان والأدلة الموضوعية للانخفاض المماثل لتلك التي في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم وذلك لتقليل أية فروقات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

2. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع اصل او تحويل التزام من معاملة مرتبة بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة على فرضية ان بيع الأصل أو تحويل الالتزام سيحدث في:

- السوق الرئيسة للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم توفر سوق رئيسة، يتم في الاسواق الاكثر قيمة والمتاحة للأصل او الالتزام.

يجب ان تكون المجموعة قادرة على الوصول الى السوق الرئيسة او السوق الأكثر نفعاً. ان القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقاس باستخدام الفرضيات، التي يستند اليها عادة المتعاملون في السوق، عندما يسعرون اصلاً او التزاماً، بافتراض ان المتعاملين في السوق يتصرفون وفق أفضل ما يحقق لهم منفعة اقتصادية. ان قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يأخذ في الاعتبار قدرة المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الأصل بأعلى وأفضل درجة ممكنة أو بيع الأصل إلى متعامل آخر في السوق والذي سيتمكن من استخدام الأصل بأعلى وافضل درجة ممكنة.

تستخدم المجموعة طرق تقييم لقياس القيمة العادلة والتي تتناسب مع الظروف وتوافر بيانات كافية للقياس، والاعتماد بدرجة رئيسة على استخدام المدخلات القابلة للمشاهدة وتقليل تلك غير القابلة للمشاهدة.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية الموحدة او قياسها بالقيمة العادلة مصنفة بناءً على المستويات الهرمية للقيمة العادلة، الموضحة ادناه،

اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الأكبر بشكل اجمالي على قياس القيمة العادلة:

المستوى الأول

أسعار متداولة (غير معدلة): ادوات مالية ذات أسعار مسجلة غير معدلة مماثلة في اسواق نشطة.

المستوى الثاني

طرق تقييم تعتمد على بيانات مشاهدة بالأسواق: أسعار ادوات مالية مصدرها أسواق تداول نشطة لأصول مشابهة، او ادوات مالية مماثلة او مشابهة متداولة في اسواق غير نشطة، وادوات مالية مقيمة باستخدام طرق تقييم تعتمد مدخلاتها على مشاهدات قوية يمكن ملاحظتها بالأسواق.

المستوى الثالث

طرق تقييم اخرى والتي لا تعتمد مدخلاتها الرئيسة على معلومات وبيانات يمكن مشاهدتها بالأسواق، تقييم الأدوات المالية يتم باستخدام اساليب تقييم حين يكون أحد أو اكثر مدخلاتها الرئيسة غير قابلة للمشاهدة.

وبالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم اثباتها في القوائم المالية بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التحويلات قد تمت بين أي من المستويات الهرمية وذلك بإعادة تقييم التصنيف بين تلك المستويات (اعتمادا على الحد الادنى من المدخلات ذات الأثر الأكبر على قياس القيمة العادلة) في نهاية كل فترة.

3. الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

يمارس البنك حكمه في الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا الحكم تحديد الانخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة عن تكلفتها. ويقيّم البنك عند ممارسته لهذا الحكم التقلب الطبيعي في سعر السهم من بين عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الانخفاض معقولاً عندما يكون هناك دليل موضوعي للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو أداء قطاع الأعمال ذي العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

يقوم البنك بمراجعة سندات الدين المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل تقرير لتقييم مدى انخفاض قيمتها ويتطلب ذلك حكما مشابها (من حيث التقدير) لما هو مطبق على القروض والسلف وبشكل افرادي.

4. تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

يتبع البنك الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف الموجودات المالية من غير المشتقات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. ويقوم البنك بتقدير نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق لكي يتمكن من الوصول إلى هذا الحكم.

5. محددات السيطرة على الشركات المستثمر بها

صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بإدارة عدد من صناديق الاستثمار. ولتحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق الاستثمار، عادة ما يتم التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تتضمن أي خدمات متراكمة ورسوم ادارية متوقعه)، وعلى حق المستثمرين في إعفاء مدير الصندوق. وبناءً على ذلك قررت المجموعة أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات، وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

أ. التعديلات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية السنوية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2013، باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية والتفسيرات الجديدة الواردة ادناه والتي لم يكن لها أي تأثير مالي جوهري على القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة.

التعديلات على المعايير الحالية

1- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 27– القوائم المالية الموحدة- الذي أقر الإعفاء من توحيد صناديق الاستثمار ابتداء من 1 يناير 2014. هذا الإعفاء الإلزامي يقضي بأن تقوم المنشأة المستثمرة المؤهلة ذات الصلة بمحاسبة الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وكذلك عن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة للأرباح أو الخسائر، شريطة استيفاء شروطًا معينة مع استثناء أن تكون الشركات التابعة امتدادا للأنشطة الاستثمارية للمجموعة المستثمرة.

2- التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 – ويسرى اعتباراً من 1 يناير 2014، (أ) يوضح ان المنشأة لها حاليا حق قانوني ملزم بإجراء عملية تبادلية إذا لم يكن هذا الحق متوقفاً على احداث مستقبلية وقابلة للتنفيذ سواء في سياق الأعمال الاعتيادية، أو في حال الإخفاق أو الإعسار أو الإفلاس وجميع الأطراف ذات العلاقة بها؛ (ب) التسوية الإجمالية تعادل التسوية الصافية، فقط إذا كانت آلية التسوية الإجمالية لها مميزات لتجنب، او تؤدي الى مخاطر ائتمانية، او مخاطر سيولة غير مؤثرة، وتحقق مدفوعات ومقبوضات من خلال تسوية في عملية او دورة واحدة.

3- التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 - ويسرى اعتباراً من 1 يناير 2014، يتعلق المعيار بالإفصاح عن المعلومات حول المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات التي هبطت قيمتها بموجب هذه التعديلات، وايضا الإفصاح عن المبالغ القابلة للاسترداد للنقد الناتج من تخصيص أصول غير ملموسة – غير محددة الأجل أو الشهرة، فقط عندما يتم ادراج خسائر مسجلة او عكسها

4- التعديل على معيار المحاسبة الدولي 39 ويسري اعتباراً من 1 يناير 2014، اضاف استثناءً محدوداً للمعيار 39

بتقديم الإعفاء من وقف ارتباطات التحوط القائمة عندما تكون عملية الاستبدال غير المنصوص عليها في وثائق التحوط الأصلية وذلك وفقا لمعايير خاصة.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التفسير 21 اعتباراً من 1 يناير 2014. ويحدد هذا التفسير الرسوم المفروضة التي تدفع للحكومة دون خدمات مقابلة، او استلام بضائع، ولكنها توفر ارشادات محاسبية عن الرسوم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 37.

ب. أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة له حتى 31 ديسمبر من كل سنة. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي المستثمر بها وتحت السيطرة من قبل المجموعة. يكون للمجموعة سيطرة على الشركات المستثمر بها عند تعرضها، أو عندما يكون للمستثمر (المجموعة) حقوق في عوائد متغيرة من خلال تداخلات مع الشركات التابعة والقدرة على التأثير في تلك العوائد من خلال قوة التحكم في تلك الشركات. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف البنك عن هذه السيطرة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك والشركة التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية مع الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

يعتبر البنك طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي نشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع الشريعة. وقد توصل البنك الى قرار بعدم امكانية توحيد البيانات المالية لهذه الكيانات مع بياناتها المالية لعدم توفر السيطرة على هذه المنشآت ذات الغرض الخاص.

ج. محاسبة تاريخ السداد:

يتم إثبات واستبعاد كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، ويتم قيد أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ التقرير بنفس طريقة المحاسبة عند اقتناء الأصل. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

د. الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة تشمل المنشآت غير الممثلة في كيان قانوني مثل الشراكة، والتي يكون للمستثمر تأثير جوهري عليها وهي ليست شركة تابعة او حصة في مشروع مشترك. التأثير الجوهري يتمثل في المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية، ولكن لا ترقى إلى السيطرة أو المشاركة في السيطرة على تلك السياسات. ان الاستثمارات في الشركات الزميلة خاضعة لطريقة المحاسبة وفق حقوق الملكية، بموجبها يتم تسجيل الاستثمار مبدئيا بالتكلفة ويتم تعديلها عند تغير قيمتها بعد الاقتناء وفق التغير في صافي الموجودات للشركة الزميلة. ان الأرباح أو الخسائر للمستثمر متضمنة حصته في أي أرباح او خسائر في الشركة المستثمر بها. التوزيعات المستلمة من الشركات المستثمر بها تخفض من القيمة المسجلة للاستثمارات.

هـ . الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي والعقود الخاصة بأسعار العمولات ومقايضات أسعار العملات والعمولات وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة. تدرج كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق وأنظمة خصم التدفقات النقدية وأنظمة التسعير، حسبما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية:

1. مشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناه لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة تحت بند دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناه لأغراض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات الغير مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر المبينة أدناه.

2. محاسبة تغطية المخاطر

تخصص المجموعة بعض المشتقات كأدوات لتغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهلة.

لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من أي منهم مرتبط بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة. (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المسجلة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلن.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم فعالية تغطية المخاطر. وتبعاً لذلك، يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية مخاطر لتغطية التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المسجلة أو لالتزام مؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره في القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، في الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشروط محاسبة تغطية المخاطر، أو بيعها، أو انتهائها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة عند انتهائها والقيمة الاسمية المستنفذة في قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي للتغطية باستخدام معدل العائد الفعلي. وإذا تم استبعاد البند الذي تمت تغطية مخاطره يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

ب. تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة لتغطية تقلبات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو خصم مسجل أو مرتبط بعملية مالية متوقعة تتصف بزيادة احتمال حدوثها والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر الذي تم تحديده على أنه جزء فعال مباشرة في قائمة الدخل الشامل، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الربح والخسارة ضمن الاحتياطيات الأخرى، تحول إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملات التغطية في قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات، والأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو عندما يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما يتم إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عندما يتم التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث، أو أن يقوم البنك بحل الارتباط، حينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

و. العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار التحويل الفورية السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية بقائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفوري المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تحويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقا لطبيعة الموجودات المالية التي تقوم عليها.

الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الاجنبية يتم تحويلها (الى ريال سعودي)، باستخدام سعر الصرف الفوري المعمول به في تواريخ المعاملات الأولية.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي في نهاية السنة بأسعار التحويل الفوري كما في تاريخ قائمة المركز المالي، كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار التحويل السائدة خلال السنة. يتم إدراج فروقات كل التحويلات إذا كانت جوهرية، في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل هذه الفروقات إلي قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية. جميع الفروقات الجوهرية يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

ز. مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافيها في قائمة المركز المالي الموحد في حالة وجود حق قانوني ملزم حاليا للشركة أو عندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

لايتم مقاصة الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة الا في حال وجود متطلب او سماح بذلك وفق معيار محاسبي او تفسيراته، وبما تم الافصاح عنه في السياسات المحاسبية للبنك.

ح. إثبات الإيرادات

1. دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع الأدوات المالية التي لها عمولات خاصة في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العائد الفعلي، ماعدا تلك التي تصنف كمقتناة بغرض المتاجرة أو تلك المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو تماماً سعر خصم التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة خلال فترة سريان الأصول والالتزامات المتوقعة (أو لفترة أقصر) للقيم الحالية للأصول والالتزامات. وعند احتساب سعر العمولة الفعلي يقدر البنك التدفقات المالية، آخذاً في الاعتبار، جميع شروط التعاقد للأدوات المالية فيما عدا خسائر الائتمان المحتمل حدوثها.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحتسب القيمة الحالية المعدلة على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي، ويتم إثبات التغير في القيمة الحالية في بند دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

اذا تم تخفيض القيمة المسجلة للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يتم مواصلة الاعتراف بدخل العمولات الخاصة باستخدام معدل العائد الفعلي بتطبيقه على القيمة الدفترية الجديدة.

ويشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة أو المستلمة وتكاليف المعاملات المالية والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل العمولة الفعلي. وتعرف تكلفة المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء وإصدار أو الاستغناء عن أصل أو التزام مالي.

2. أتعاب الخدمة البنكية

يتم إثبات أتعاب الخدمات البنكية عندما تقدم الخدمة. أما أتعاب الالتزام لمنح القروض والتي على الأرجح سيتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي لتلك القروض. في حالة الالتزام والتوقع بعدم استخدام القرض يتم الاعتراف برسوم الالتزام للقرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام. كما يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية الإدارية طبقاً لعقود الخدمات المتعلقة والتي غالبا ما تكون على أساس زمن نسبي. الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها يتم إثباتها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

3. أخرى

أما توزيعات الأرباح، فيتم إثباتها عند نشوء الحق لاستلام هذه الأرباح. ويتم إثبات دخل أو خسائر الصرف الأجنبي عند حدوث الدخل أو الخسارة. النتائج التي تظهر من الأنشطة التجارية تشمل جميع المكاسب والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المقتناة بغرض المتاجرة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة.

ط. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر البنك في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد في قائمة المركز المالي، ويتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات الأخرى "مقتناة بالتكلفة المطفأة"، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلي. لن يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحد لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن قائمة المركز المالي في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أو القروض والسلف، حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الفعلي.

ي. الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المرتبطة مباشرة باقتناء هذه الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة، والتي تم لاحقا معالجتها حسب تصنيفها كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق او مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتطفأ العلاوة أو الخصم بشكل عام على أساس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

وتحدد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند انتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيم الأصول المعلنة. أما بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة بالسوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة من الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم فنية متنوعة والتي تتضمن استخدام نماذج حسابية، إن أمكن. وتؤخذ المدخلات لهذه النماذج من مشاهدات الأسواق عندما يكون ذلك ممكنا. ولكن إذا كان ذلك غير عملي، فإنه يتطلب ممارسة مستوى معقول من الحكم لتحديد القيمة العادلة. بعد الإثبات الأولي للاستثمارات لا يسمح عادة بإجراء أية تحويلات بين فئات تصنيف الاستثمارات المختلفة، فيما عدا ما أقره التعديل الأخير لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (إيضاح 6)، وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارات عند انتهاء الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية.

1. الاستثمارات المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه المجموعة إما استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات تم تحديدها كاستثمارات مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة أساسا لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدد قصيرة الأجل.

وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد الإثبات الأولي، ويتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها. ولا يتم إضافة تكلفة الاقتناء، في حال وجودها، للقيمة العادلة عند الإثبات الأولي للاستثمارات. ويتم إظهار دخل العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كإيرادات متاجرة.

2. الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع ليست ادوات مالية مشتقة وتشمل الأسهم والسندات التي تم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع او لم يتم تصنيفها (أ) قروض وسندات قبض، (ب) استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، (ج) اصول مالية مقتناة تدرج التغيرات في قيمتها العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك التي ينوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. وتقاس هذه الاستثمارات، بعد اقتنائها، بالقيمة العادلة. وعندما لا يتم تغطية مخاطر القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع تثبت أية مكاسب أو خسائر نتيجة التغير في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل. وعند انتفاء أسباب إثبات تلك الاستثمارات يتم إظهار المكاسب أو الخسارة المتراكمة، المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة، المتضمنة في قائمة الدخل الموحدة للفترة.

3. الاستثمارات الاخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط، كاستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتظهر الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

4. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تواريخ استحقاقات محددة، ولدى البنك المقدرة والنية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تصنف كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام سعر العمولة الفعلي، كما تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف ضمن بند مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لايمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة البنك لاستخدام هذا التصنيف ولايمكن تخصيصها كبند يتم تغطية مخاطره بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

ك. القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة، أو ممكن تحديدها، تم منحها أو اقتناؤها بواسطة البنك. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين ويتم إلغاء إثباتها عندما يسدد المقترضون التزاماتهم أو عندما تباع هذه القروض أو يتم شطبها أو عندما تحول بشكل جوهري جميع مخاطر وعوائد الملكية إلى طرف ثالث.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها. ويتم تصنيف القروض والسلف التي أنشأها أو حازها البنك والتي ليست متداولة بسوق نشط ولم يتم تغطية مخاطرها كقروض مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولأغراض العرض في القوائم المالية، يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من حساب القروض والسلف الممنوحة للعملاء.

ل. الانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض دائم في قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد وإثبات الخسائر الناتجة من الانخفاض في القيمة الحالية بناء علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وتعتبر الأصول المالية منخفضة في حالة وجود دليل موضوعي يوضح حدوث خسارة بعد إثباتها المبدئي، وأن هذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تتضمن الشواهد الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية إعسار أو تأثر مقدرة العميل على السداد، وإعادة هيكلة القروض أو الجاري مدين بواسطة المجموعة بشروط استثنائية، ووجود مؤشرات على إقبال المقترض أو المصدر على حالة إفلاس، وكذلك وجود أدلة على عدم توفر سوق نشط للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود بيانات يمكن ملاحظتها لمجموعة من الأصول، وعلى سبيل المثال وجود تغييرات في مقدرة المقترض أو المصدر على السداد.

وقد يشمل ذلك الحالات التي يعتقد فيها البنك ان المدين، في اغلب الظن، غير قادر على سداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون اللجوء إلى اجراء من قبل البنك لتسييل قيمة الضمانات، ان وجدت. وتشطب الأصول المالية عندما تكون غير قابلة للتحصيل مقابل المخصص لانخفاض القيمة أو مباشرة بتحميلها على قائمة الدخل الموحدة، وتشطب الأصول المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد ما حدد مبلغ الخسارة فيها.

وفي حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد فإنه يتم إثبات دخل العمولات بعد ذلك على أساس سعر العمولة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد. وإذا انخفض مبلغ الخسارة المطفأ في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض موضوعيا بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة تصنيف المدينين) فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة لتخفيض خسائر الائتمان. ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض علي شروطها قروضاً متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلي أن المدفوعات ستستمر، في الغالب، كما ستستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواء فردياً أو إجمالياً باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي. ويتم شطب القروض الشخصية بعد مضى 180 يوماً من تاريخ تعثرها.

1. الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة

في حالة الأدوات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والمثبتة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك- لكل أداة مالية على حدة- بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها.

يتم إنشاء مخصص محدد مقابل الانخفاض في قيمة القروض أو أي من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة في حال وجود شواهد موضوعية أن البنك غير قادر على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. المخصص المحدد للانخفاض هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والمبالغ المقدر استردادها، والمبلغ المقدر القابل للاسترداد هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك الضمانات وغيرها والتي تم خصمها على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي، وتأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها شواهد الانخفاض في القيمة على المستوى الإجمالي للأصول المالية، أو يتم تحديد المخصص الإجمالي بناء على التدهور في التصنيفات الائتمانية الداخلية أو الخارجية الممنوحة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، بالاضافة الى المناخ الاقتصادي المحيط بالمقترضين، والخبرات والمؤشرات التاريخية لأداء محفظة الإقراض الدالة على جودتها الائتمانية.

2. الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة أدوات الدين المقتناة كمتاحة للبيع يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة، كل على حدة، بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً. إن المبالغ المثبتة مقابل انخفاض القيمة هي الخسائر المتراكمة المحتسبة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً اى خسائر لانخفاض القيمة لتلك الاستثمارات والتي تم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة سابقاً.

وفي حال حدوث أي ارتفاع بالقيمة العادلة لأدوات الدين، في فترة لاحقة، وأمكن ربط هذه الزيادة بشكل موضوعي بأحداث ائتمانية تحققت بعد إثبات انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة.

يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع مقارنة بتكلفتها دليلاً موضوعياً على الانخفاض الدائم في القيمة. ولا يسمح بعكس الخسارة الناتجة من انخفاض القيمة الدائم إلى قائمة الدخل الموحدة طالما ظلت الموجودات قائمة بالسجلات، وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً يجب أن يسجل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية (بيعها) يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها.

م. العقارات الأخرى

تؤول للبنك خلال دورة أعماله العادية، بعض العقارات وذلك مقابل القروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات المبدئي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت جوهرية). ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، ولا يتم تحميل استهلاكات على مثل هذه العقارات. وإلحاقاً للإثبات المبدئي فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك العقارات على أساس دوري. ويتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصا تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة التي تم تسجيلها سابقاً إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد.

ن. ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات العقارات المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5 – 20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3 – 5 سنوات
السيارات	4 سنوات

تم بتاريخ قائمة المركز المالي مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات الثابتة الجوهرية، ما أمكن، ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر. يتم مراجعة جميع الاصول لغرض فحص الانخفاض في القيمة وذلك عند حصول أي حدث او تغير يشير الى ان القيمة الدفترية غير قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض قيمة الأصل فوراً الى القيمة الممكن تحصيلها في حال كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة المتوقع تحصيلها. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

س. المطلوبات المالية

يتم إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف هذه المعاملات المالية. ويتم لاحقاً قياس جميع العمولات المرتبطة بالالتزامات المالية، عدا تلك المقتناة لتدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتتراكم الخصومات وفق أسس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وترحل إلى دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تسوية المطلوبات المالية، والتي تم تغطية قيمتها العادلة بشكل فعال، بالتغيرات في قيمتها العادلة بشرط أن لا تتجاوز هذه التسوية القدر الذي تم تغطية مخاطره، وتدرج المكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة، أما بالنسبة للمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها.

ع. عقود الضمانات

ضمن دورة عمل البنك المعتادة يتم منح ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستندية وضمانات وقبولات، ويتم الإثبات المبدئي في القوائم المالية الموحدة للضمانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند التزامات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات المبدئي يتم قياس التزامات البنك لكل ضمان إما بعلاوة الإطفاء أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات تحت بند مخصص خسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن صافي دخل أتعاب وعمولات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة سريان الضمان.

ف. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن المجموعة، بشكل موثوق به، تقدير الحاجة إليها لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضد البنك أو التزامات ناتجة عن أحداث ماضية ومن المحتمل حدوثها بشكل كبير يترتب عليه الحاجة إلى توفير موارد نقدية للوفاء بهذه الالتزامات.

ص. محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ق. النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ر. إلغاء الإثبات للأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء في مجموعة أصول مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصلاً مالياً، يتم إلغاء الإثبات عندما يقوم البنك بنقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل فقط في حال تخلي البنك عن السيطرة عليه. ويقوم البنك بإثبات أي حقوق أو التزامات تم إنشاؤها أو الإبقاء عليها خلال هذه العملية بشكل منفصل كأصول أو مطلوبات، ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية أو جزء منها من قائمة المركز المالي الموحدة وذلك فقط عندما تنتهي (أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه).

ش. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

هي مكافأة مستحقة لموظفي البنك في نهاية مدة عملهم بالبنك. يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي البنك بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية، ويظهر بقائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

ت. الزكاة الشرعية

بموجب قوانين مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية فإن الزكاة الشرعية هي التزام على المساهمين. ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين في حقوق الملكية باستخدام الأسس الموضحة في أنظمة الزكاة. ولا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث إنها تستقطع من قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

ث. خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب البنكية المكتسبة ضمن الإفصاح الخاص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

خ. المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة

تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة، والتي يتم اعتمادها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والإجارة. يتم احتساب كافة المنتجات المصرفية المتوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة باستخدام المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة.

1. المرابحه

هي اتفاقية يقوم البنك بمقتضاها ببيع سلعة او اصل للعميل، والتي قام البنك بشرائها وتملكها بناء على وعد من العميل بالشراء من البنك. سعر البيع يشمل التكاليف بالإضافة الى هامش ربح متفق عليه.

2. الاجارة:

هي اتفاقية يقوم البنك (المؤجر) بمقتضاها بشراء أو تصنيع أصل لتأجيره، بناءً على طلب العميل (المستأجر)، وبناءً على وعد من العميل باستئجار الاصل لمدة محددة متفق عليها والتي قد تنتهي بنقل ملكية الاصل المؤجر للمستأجر.

3. التورق:

التورق هو شكل من أشكال معاملات المرابحة يقوم البنك بمقتضاها بشراء سلعة وبيعها للعميل. يقوم العميل ببيع السلعة بالسعر الفوري ويستخدم المتحصلات من البيع لمتطلباته التمويلية.

ح. منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم احتساب منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتصرف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالالتزام بالقيمة المتوقع دفعها كمكافآت نقدية في الأجل القصير في حال ان المجموعة لديها في الوقت الحاضر التزام قانوني او تعاقدي للدفع مقابل خدمة تم تقديمها سابقاً من قبل الموظف ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

4. النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
نقدية في الصندوق وأرصدة أخرى	3,550,983	3,486,750
وديعة نظامية	8,269,753	7,573,799
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	13,495,000	9,868,000
الإجمالي	25,315,736	20,928,549

طبقا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل متطلبات التشغيل اليومية وبناء على ذلك لم يتم إدراجها ضمن الأرصدة النقدية وشبه النقدية (إيضاح 25).

5. الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
حسابات جارية	519,925	211,380
إيداعات أسواق المال	3,394,579	4,227,276
الإجمالي	3,914,504	4,438,656

6. استثمارات، صافي

أ. تصنف الاستثمارات كما يلي

1. مقتناه تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل

في 1 سبتمبر 2008 قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في محفظة المتاجرة والتي تظهر ضمن فئة "استثمارات مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل " إلى فئة " استثمارات متاحة للبيع".

القيمة الدفترية والعادلة للاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2014 بلغت 3,560 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2013: 3,715 مليون ريال سعودي).

وفيما لو لم يتم إعادة التصنيف لتضمنت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 مكاسب بقيم عادلة غير محققة تبلغ 133.9 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2013 مكاسب بقيم عادلة غير محققة بلغت 221 مليون ريال سعودي) نتيجة إعادة تقييم هذه الاستثمارات.

2. الاستثمارات المتاحة للبيع:

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2014	2013	2014	2013	2014	2013
سندات بعمولة ثابتة	-	-	11,894,298	11,417,605	11,894,298	11,417,605
سندات بعمولة عائمة	-	-	1,886,466	1,596,282	1,886,466	1,596,282
صناديق استثمار	143,307	373,765	1,631,785	1,875,083	1,775,092	2,248,848
أسهم	1,244,289	1,385,232	127,985	114,426	1,372,274	1,499,658
المتاحة للبيع، صافي	1,387,596	1,758,997	15,540,534	15,003,396	16,928,130	16,762,393

* تشمل الاستثمارات خارج المملكة أعلاه مبلغ 11.6 مليار ريال (2013: 11.5 مليار ريال) تدار بواسطة مدراء خارجيون.

3. استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة:

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2014	2013	2014	2013	2014	2013
سندات بعمولة ثابتة	23,416,933	20,031,824	1,987,994	2,180,787	25,404,927	22,212,611
سندات بعمولة عائمة	4,155,274	3,328,278	248,856	548,867	4,404,130	3,877,145
استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة	27,572,207	23,360,102	2,236,850	2,729,654	29,809,057	26,089,756

4. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2014	2013	2014	2013	2014	2013
سندات بعمولة ثابتة	94,743	142,424	131,339	509,720	226,082	652,144
سندات بعمولة عائمة	-	-	-	33,798	-	33,798
الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	94,743	142,424	131,339	543,518	226,082	685,942
الاستثمارات، صافي	29,054,546	25,261,523	17,908,723	18,276,568	46,963,269	43,538,091

ب. مكونات الاستثمارات طبقاً لأنواع الأوراق المالية:

بآلاف الريالات السعودية	2014			2013		
	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	15,895,411	21,629,896	37,525,307	15,347,948	18,934,412	34,282,360
سندات بعمولة عائمة	5,436,359	854,237	6,290,596	5,507,225	-	5,507,225
أسهم	1,234,513	178,017	1,412,530	1,366,649	173,690	1,540,339
صناديق استثمارية	1,775,092	-	1,775,092	2,248,848	-	2,248,848
مخصص الانخفاض في القيمة	-	(40,256)	(40,256)	-	(40,681)	(40,681)
الاستثمارات، صافي	24,341,375	22,621,894	46,963,269	24,470,670	19,067,421	43,538,091

* السندات بعمولة ثابتة غير المتداولة تشمل اذونات خزينة بقيمة 19.9 مليار ريال سعودي (2013: 17.3 مليار ريال سعودي).

ج. فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر الغير محققة والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وهذه الاستثمارات هي:

1. الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة:

بآلاف الريالات السعودية	2014				2013			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	25,404,927	262,671	(10,622)	25,656,976	22,212,611	221,836	(128,486)	22,305,961
سندات بعمولة عائمة	4,404,130	309,841	-	4,713,971	3,877,145	250,418	-	4,127,563
إجمالي	29,809,057	572,512	(10,622)	30,370,947	26,089,756	472,254	(128,486)	26,433,524

2. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

بآلاف الريالات السعودية	2014				2013			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	226,082	3,337	-	229,419	652,144	8,854	-	660,998
سندات بعمولة عائمة	-	-	-	-	33,798	222	-	34,020
إجمالي	226,082	3,337	-	229,419	685,942	9,076	-	695,018

د. الملاءة الائتمانية للاستثمارات:

بآلاف الريالات السعودية	2014				2013			
	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي
المقيمة -A وأعلى	31,259,439	2,503,509	-	33,762,948	29,015,618	3,006,073	-	32,021,691
المقيمة أقل من -A	4,944,176	275,976	-	5,220,152	4,771,161	525,575	-	5,296,736
غير مقيمة	1,321,692	3,511,111	3,147,366	7,980,169	495,581	1,975,577	3,748,506	6,219,664
الإجمالي	37,525,307	6,290,596	3,147,366	46,963,269	34,282,360	5,507,225	3,748,506	43,538,091

* يستند التصنيف أعلاه على تصنيفات ستاندرد آند بورز الائتمانية، وتتكون الاستثمارات المقيمة "أقل من -A" بشكل أساسي من سندات مصنفة ائتمانيا BBB وBB وتتكون الاستثمارات الغير مقيمة ائتمانيا من صناديق استثمار وأسهم.

هـ . تحليل الاستثمارات حسب أطراف التعامل كما يلي

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
حكومية وشبه حكومية	27,425,170	25,401,932
شركات	9,960,169	8,700,072
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	9,577,930	9,436,087
الإجمالي	46,963,269	43,538,091

تتضمن الاستثمارات مبالغ قدرها 659.4 مليون ريال سعودي (2013: 1,148 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء لدى بنوك وعملاء (إيضاح 19 د). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 659.6 مليون ريال سعودي (2013: 1,149 مليون ريال سعودي).

و. حركة مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات للاسهم المتاحة للبيع

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
الرصيد في بداية السنة	40,681	40,525
تغييرات اخرى	(425)	156
الرصيد في نهاية السنة	40,256	40,681

7.القروض والسلف، صافي

أ. القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

وهذه تشمل مايلي:

2014						
بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	8,309,591	979,453	38,430,973	86,417,579	289,345	134,426,941
القروض والسلف غير العاملة، صافي	141,462	-	-	898,087	10,378	1,049,927
إجمالي القروض والسلف	8,451,053	979,453	38,430,973	87,315,666	299,723	135,476,868
مخصص خسائر الائتمان	(51,093)	-	-	(853,447)	(9,705)	(914,245)
الإجمالي	8,399,960	979,453	38,430,973	86,462,219	290,018	134,562,623
مخصص المحفظة						(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						133,490,274

2013						
بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	8,560,075	886,824	33,301,278	88,820,236	289,317	131,857,730
القروض والسلف غير العاملة، صافي	174,149	-	-	1,076,212	14,161	1,264,522
إجمالي القروض والسلف	8,734,224	886,824	33,301,278	89,896,448	303,478	133,122,252
مخصص خسائر الائتمان	(96,154)	-	-	(755,136)	(8,056)	(859,346)
الإجمالي	8,638,070	886,824	33,301,278	89,141,312	295,422	132,262,906
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي	-	-	-	-	-	131,190,557

* تتضمن القروض والسلف أعلاه منتجات مصرفية إسلامية قدرها 68,205 مليون ريال سعودي (2013: 63,913 مليون ريال سعودي).

ب. الحركة في مخصص خسائر الائتمان

بآلاف الريالات السعودية	2014 مخصص خسائر الائتمان					
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	859,346	859,346	1,072,349	1,931,695
مجنب خلال السنة	76,978	439,133	719,413	1,235,524	-	1,235,524
ديون معدومة مشطوبة	(76,978)	(439,133)	(600,006)	(1,116,117)	-	(1,116,117)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(43,054)	(43,054)	-	(43,054)
تحويلات أخرى	-	-	(21,454)	(21,454)	-	(21,454)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	914,245	914,245	1,072,349	1,986,594

بآلاف الريالات السعودية	2013 مخصص خسائر الائتمان					
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	1,469,343	1,469,343	1,072,349	2,541,692
مجنب خلال السنة	72,395	361,326	681,549	1,115,270	-	1,115,270
ديون معدومة مشطوبة	(72,395)	(361,326)	(1,176,593)	(1,610,314)	-	(1,610,314)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(78,064)	(78,064)	-	(78,064)
تحويلات أخرى	-	-	(36,889)	(36,889)	-	(36,889)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	859,346	859,346	1,072,349	1,931,695

* تشمل السحب على المكشوف والقروض الأخرى

ج. جودة ائتمان القروض والسلف

1. القروض والسلف غير المتأخرة ولم تخفض قيمتها

2014				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	760,450	36,420,246	94,418,591	131,599,287
يحتاج إلى عناية	-	-	594,482	594,482
الإجمالي	760,450	36,420,246	95,013,073	132,193,769

2013				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	764,360	31,653,819	96,664,202	129,082,381
يحتاج إلى عناية	-	-	965,221	965,221
الإجمالي	764,360	31,653,819	97,629,423	130,047,602

* تشمل السحب على المكشوف والقروض الأخرى

تتضمن الجداول أعلاه القروض والسلف المستحقة لأقل من 30 يوما ولم تنخفض قيمتها والتي بلغت 2,123 مليون ريال سعودي في 31 ديسمبر 2014 (2013: 2,227 مليون ريال سعودي).

جيدة

تسهيلات ائتمانية ذات جودة عالية وقدرة على السداد، وهى حسابات يتم متابعتها بشكل منتظم.

يحتاج إلى عناية

تسهيلات ائتمانية تتطلب مراقبة لصيقة من قبل الإدارة بسبب تدهور الأوضاع المالية للمقترض.

تشمل القروض المصنفة على انها جيدة في 31 ديسمبر 2014 قروض تجارية * ذات جودة عالية بمبلغ 23,476 مليون ريال سعودي (2013: 28,251 مليون ريال سعودي)، وقروض ذات جودة جيدة بمبلغ 59,426 مليون ريال سعودي (2013: 56,127 مليون ريال سعودي) وقروض ذات جودة مُرضيه بمبلغ 11,516 مليون ريال سعودي (2013: 12,286 مليون ريال سعودي).

2. أعمار القروض والسلف (المتأخرة ولم تخفض قيمتها)

2014				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31 – 90 يوم	105,223	944,440	3,442	1,053,105
من 91 – 180 يوم	113,780	1,066,287	-	1,180,067
أكثر من 180 يوم	-	-	-	-
الإجمالي	219,003	2,010,727	3,442	2,233,172

2013				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31 – 90 يوم	53,255	1,016,639	28,228	1,098,122
من 91 – 180 يوم	69,209	630,821	11,193	711,223
أكثر من 180 يوم	-	-	783	783
الإجمالي	122,464	1,647,460	40,204	1,810,128

* تتضمن السحب على المكشوف والقروض الأخرى.

د. مخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية

	2014				2013			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي	العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	8,001	-	-	8,001	120,000	-	-	120,000
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	4,905,740	-	-	4,905,740	8,222,343	-	-	8,222,343
زراعه وأسماك	1,176,122	-	-	1,176,122	978,856	17,590	(7,017)	989,429
تصنيع	21,218,208	129,864	(108,372)	21,239,700	20,634,406	69,749	(42,403)	20,661,752
مناجم وتعدين	7,282,877	-	-	7,282,877	4,702,138	-	-	4,702,138
كهرباء،ماء، غاز، خدمات صحية	2,385,184	-	-	2,385,184	2,547,208	-	-	2,547,208
بناء وانشاءات	12,869,148	277,470	(222,433)	12,924,185	11,946,878	85,096	(60,738)	11,971,236
تجارة	32,432,248	631,908	(573,486)	32,490,670	37,900,253	1,056,985	(734,400)	38,222,838
نقل واتصالات	5,326,199	10,326	(9,641)	5,326,884	6,127,773	10,326	(7,421)	6,130,678
خدمات	6,612,961	359	(313)	6,613,007	3,939,569	11,228	(6,498)	3,944,299
شخصية وبطاقات ائتمانية	39,410,426	-	-	39,410,426	34,188,102	-	-	34,188,102
أخرى	799,827	-	-	799,827	550,204	13,548	(869)	562,883
الإجمالي	134,426,941	1,049,927	(914,245)	134,562,623	131,857,730	1,264,522	(859,346)	132,262,906
مخصص المحفظة				(1,072,349)				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				133,490,274				131,190,557

هـ . الضمانات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة الإقراض بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تشتمل هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وتحت الطلب وأخرى نقدية، وضمانات مالية أخرى، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها لمواجهة المخاطر ذات العلاقة بأخذ صافي قيمتها الذي يمكن تحقيقه، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

8. الاستثمار في شركات زميلة

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة حصة البنك من الاستثمارات في الشركات التي يملك البنك فيها تأثيراً جوهرياً. وقد تم معالجة هذه الاستثمارات، باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة نسبة 35% (2013: 35%) من حقوق الملكية في شركة "آجل للخدمات التمويلية" المسجلة في المملكة العربية السعودية، ونسبة 21.4% (2013: 21.4%) من حقوق الملكية في "رويال اند صن التأمين التعاوني" (الشرق الاوسط) المحدودة، المسجلة في مملكة البحرين، ونسبة 19.19% (2013: 19.9%) من حقوق الملكية وتمثيل في مجلس الادارة في الشركة العالمية للتأمين التعاوني والمسجلة في المملكة العربية السعودية.

9. الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات العقارات المستأجرة	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة وبرامج كمبيوتر ومشاريع ميكنة	سيارات	الإجمالي 2014	الإجمالي 2013
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة	1,361,947	750,670	373,314	2,121,023	913	4,607,867	4,426,101
الإضافات	53,854	22,022	52,138	173,800	-	301,814	194,420
الإستبعادات	(2,272)	(1,950)	(3,471)	(602)	-	(8,295)	(12,654)
الرصيد في نهاية السنة	1,413,529	770,742	421,981	2,294,221	913	4,901,386	4,607,867
الاستهلاك والإطفاء المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	465,986	630,766	316,700	1,530,852	913	2,945,217	2,688,199
المجنب للسنة	22,472	43,186	25,389	166,618	-	257,665	268,668
الإستبعادات	(2,232)	(1,945)	(3,448)	(602)	-	(8,227)	(11,650)
صافي القيمة الدفترية							
الرصيد في نهاية السنة	486,226	672,007	338,641	1,696,868	913	3,194,655	2,945,217
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	927,303	98,735	83,340	597,353	-	1,706,731	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	895,961	119,904	56,614	590,171	-	-	1,662,650

تتضمن الأراضي والمباني أعمال تحت التنفيذ خلال عام 2014 بلغت 62.7 (2013: لم تسجل أي مبالغ)، اما بالنسبة للتحسينات على العقارات شملت أعمال تحت التنفيذ قدرها 2.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 17.6 مليون ريال سعودي).

10. الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
دخل عمولات خاصة مستحقة		
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	872	4,886
استثمارات	184,300	194,533
قروض وسلف	329,437	333,329
أخرى	3,106	469
إجمالي دخل العمولات الخاصة المستحقة	517,715	533,217
مدينون	223,712	171,334
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح 11)	419,112	365,346
أخرى	1,178,903	1,538,414
الإجمالي	2,339,442	2,608,311

11. المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر:

أ. المقايضات

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وبعملات مختلفة.

ب. العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية الموازية (over-the-counter-market). أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج. الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) إما لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفا وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وتكوين المراكز (positioning)، ومراجحة أسعار الصرف (arbitrage). تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

يتبع البنك نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر ويتضمن ذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات الخاصة، ولتقليل مخاطر العملات وأسعار العمولات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقرها مجلس الإدارة بناءً على الإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد أسس مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات الخاصة ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لضبط تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام استراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن استراتيجية تغطية المخاطر وبخلاف تغطية مخاطر المحفظة المرتبطة بأسعار العمولات الخاصة، لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة.

القيمة العادلة للتغطية

يقوم البنك باستخدام عقود مقايضات العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناشئة عن سعر العمولات الخاصة الثابتة.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

يتعرض البنك إلى تغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للعمولات الخاصة للأصول والمطلوبات لغير أغراض المتاجرة ذات أسعار عمولات خاصة متغيرة. يستخدم البنك اتفاقيات مقايضات أسعار العمولات لتغطية التدفقات النقدية مقابل مخاطر أسعار العمولات الخاصة.

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري.

إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2014				المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	المتوسط الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	1,992	(1,996)	1,351,794	413,994	-	937,800	988,383
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	401,348	(353,073)	60,955,155	39,327,529	21,439,705	187,921	65,726,344
خيارات العملات	14,794	(14,794)	3,103,235	526,604	1,449,365	1,127,266	2,912,380
خيارات السلع	978	(978)	18,499	6,937	11,562	-	13,399
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	-	-	-	-	-	-
المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	419,112	(370,841)	65,428,683	40,275,064	22,900,632	2,252,987	69,640,506

2013				المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	المتوسط الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	137	(133)	390,096	351,310	38,786	-	564,950
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	364,096	(89,473)	66,398,305	42,371,779	24,026,526	-	69,149,500
خيارات العملات	1,113	(1,044)	4,617,891	1,057,297	2,884,649	675,945	13,300,384
خيارات السلع	-	-	-	-	-	-	-
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	-	-	-	-	-	-
المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	-	-	-	-	-	33,333
الإجمالي	365,346	(90,650)	71,406,292	43,780,386	26,949,961	675,945	83,048,167

12. الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
حسابات جارية	1,081,019	834,343
ودائع أسواق المال	2,708,777	6,743,637
الإجمالي	3,789,796	7,577,980

لم تتضمن ودائع أسواق المال ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة (2013: 245 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة.

13. ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
ودائع تحت الطلب	71,589,238	67,555,265
ودائع ادخار	289,033	281,760
ودائع لأجل	82,186,503	75,175,644
ودائع أخرى	10,014,659	10,187,211
الإجمالي	164,079,433	153,199,880

تتضمن الودائع لأجل ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 660 مليون ريال سعودي (2013: 908 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة. كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى على مبالغ قدرها 3,294 مليون ريال سعودي (2013: 2,667 مليون ريال سعودي) كتأمينات مالية محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن الودائع لأجل ودائع متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد بمبلغ 18,958 مليون ريال سعودي (2013: 30,402 مليون ريال سعودي).

تتضمن الودائع أعلاه على ودائع بعملات أجنبية كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
ودائع تحت الطلب	3,523,832	2,436,216
ودائع ادخار	538	172
ودائع لأجل	20,937,977	19,626,623
ودائع أخرى	694,486	432,032
الإجمالي	25,156,833	22,495,043

14. سندات ديون مصدرة

قام البنك خلال نوفمبر 2013 بإصدار سندات دين (صكوك) بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي، هذه الصكوك بعملة الريال السعودي وبعائد سايبور 3 أشهر زائد 68 نقطة أساس بتاريخ استحقاق نوفمبر (11/2020) مع أحقية البنك في استرداد الصكوك في نهاية السنة الخامسة وفقا لأحكام وشروط الاتفاق.

15. المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
مصاريف عمولات خاصة مستحقة		
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	749	4,044
ودائع العملاء	228,369	298,313
سندات ديون مصدرة	8,946	9,286
إجمالي مصاريف العمولات الخاصة المستحقة	238,064	311,643
دائنون	1,894,640	1,690,436
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح 11)	370,841	90,650
أخرى *	4,679,414	4,505,566
الإجمالي	7,182,959	6,598,295

* تتضمن بنود تحت التسوية نتجت من الاعمال الاعتيادية.

16. رأس المال

بناءا على موافقة الجهات المعنية ومساهمي البنك في الجمعية العامة غير العادية التي انعقدت في 26 مايو 2014، أصدر البنك 1,500 مليون سهم اضافي كمنحة لمساهميه الحاليين(سهم مجاني واحد مقابل كل سهم قائم) بعد الزيادة ارتفع اجمالي عدد الأسهم من 1,500 مليون سهم الى 3,000 مليون سهم، كما ارتفع رأس المال من 15 مليار ريال الى 30 مليار ريال. هذا الاصدار نتج من تحويل كامل الاحتياطي النظامي المتراكم وجزء من الأرباح المبقاة كما بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل يتكون من 3,000 مليون سهم وبقيمة اسمية 10 ريال سعودي لكل سهم (2013: 1,500 مليون سهم بقيمة اسمية 10 ريال سعودي لكل سهم).

17. الإحتياطي النظامي

يقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 1,088.1 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2014 (2013: 986.8 مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حاليا. (الرجوع الى الإيضاح 16).

18. احتياطيات أخرى

2014			
بالآف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	1,184,564	1,184,564
صافي التغير في القيمة العادلة	-	222,538	222,538
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	-	(368,165)	(368,165)
صافي الحركة خلال السنة	-	(145,627)	(145,627)
الرصيد في نهاية السنة	-	1,038,937	1,038,937

2013			
بالآف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	2,263	1,122,592	1,124,855
صافي التغير في القيمة العادلة	(1,529)	181,391	179,862
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	(734)	(119,419)	(120,153)
صافي الحركة خلال السنة	(2,263)	61,972	59,709
الرصيد في نهاية السنة	-	1,184,564	1,184,564

19. التعهدات والالتزامات المحتملة

أ. الدعاوى القضائية

في 31 ديسمبر 2014 كانت هناك بعض الدعاوى القضائية ذات طبيعة اعتيادية مقامة ضد البنك. ولم يجنب البنك أي مخصص مقابل هذه الدعاوى وذلك بناءً على قناعة الإدارة والمستشار القانوني للبنك إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

ب. الالتزامات الرأسمالية

في 31 ديسمبر 2014 بلغت الارتباطات الرأسمالية للبنك 89.0 مليون ريال سعودي (2013: 83.9 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة، وشراء أجهزة، وبرامج كومبيوتر، وأعمال بناء، وشراء معدات.

ج. التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، التي تعتبر تأكيدات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حال عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن البنك عادة لا يتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على البنك وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات للبنك قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات المؤكدة لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل أساسي للقروض والسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان الإضافي، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان مشروطة وتتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان الإضافي لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1. تحليل للاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة كما يلي:

2014					
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	5,942,803	5,828,839	655,161	-	12,426,803
خطابات ضمان	16,107,085	27,890,586	34,533,112	2,929,030	81,459,813
قبولات	2,063,043	545,078	19,520	-	2,627,641
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	583,425	2,352,304	2,877,447	3,817,910	9,631,086
الإجمالي	24,696,356	36,616,807	38,085,240	6,746,940	106,145,343

2013					
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	12,683,180	4,308,638	856,544	-	17,848,362
خطابات ضمان	10,833,290	22,527,789	27,948,631	3,838,905	65,148,615
قبولات	2,338,655	121,786	5,144	-	2,465,585
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	388,876	1,014,033	6,021,710	6,866,099	14,290,718
الإجمالي	26,244,001	27,972,246	34,832,029	10,705,004	99,753,280

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك والقائمة كما في 31 ديسمبر 2014 ما مجموعه 92,681 مليون ريال سعودي (2013: 89,449 مليون ريال سعودي).

2. تحليل للاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
حكومية وشبه حكومية	900,000	3,262,575
شركات	80,090,809	72,797,390
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	25,154,534	23,693,315
الإجمالي	106,145,343	99,753,280

د. الموجودات المرهونة

فيما يلي تحليلاً للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى والعملاء:

بآلاف الريالات السعودية	2014		2013	
	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة ومتاحة للبيع (إيضاح 6،13،12)	659,386	660,000	1,148,026	1,152,403

تجري هذه العمليات في ظل الشروط العامة والمتعارف عليها للإقراض العادي، وإقراض الأوراق المالية وأنشطة الإقراض تحت شروط اعتيادية وعرفية.

هـ . الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
أقل من سنة	13,555	9,497
من سنة إلى خمس سنوات	34,016	28,894
أكثر من خمس سنوات	6,110	9,036
الإجمالي	53,681	47,427

20. صافي دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
دخل العمولات الخاصة		
الاستثمارات - متاحة للبيع	417,823	405,479
- مقتناه بالتكلفة المطفأة	399,138	305,023
- مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	6,111	15,314
	823,072	725,816
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	30,268	31,549
قروض وسلف	5,091,900	4,760,071
الإجمالي	5,945,240	5,517,436

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
مصاريف العمولات الخاصة		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	54,008	29,108
ودائع العملاء	695,138	782,042
سندات دين مصدرة	65,855	9,286
الإجمالي	815,001	820,436

21. أتعاب خدمات بنكية، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
دخل الأتعاب والعمولات		
- وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	416,505	348,985
- تمويل الشركات التجاري والاستشارات	1,517,051	1,322,698
- الخدمات البنكية الأخرى	577,480	576,578
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	2,511,036	2,248,261
مصاريف الأتعاب والعمولات		
- بطاقات مصرفية ووساطة الأسهم	360,529	329,573
- الخدمات البنكية الأخرى	130,022	97,567
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	490,551	427,140
أتعاب الخدمات البنكية، صافي	2,020,485	1,821,121

22. رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي البنك المحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بتعويضات الموظفين ويشمل مجموع مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة التي دفعت للموظفين خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2014 و 2013، بمختلف اشكالها:

فئات الموظفين	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة		إجمالي التعويضات	
بآلاف الريالات السعودية	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013
المدراء التنفيذيين (المشترط عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي في تعيينهم)	30	25	34,020	27,753	10,802	8,095	44,822	35,848
موظفين مرتبطين بأدوار تحمل مخاطر	343	426	102,388	99,556	27,714	21,217	130,102	120,773
موظفين مرتبطين بأدوار رقابية	427	431	84,590	81,815	9,387	8,358	93,977	90,173
موظفين (عقود شركات خارجية)	289	284	28,337	18,487	-	-	28,337	18,487
موظفين آخرين	4,700	4,511	633,717	575,211	54,868	78,280	688,585	653,491
الإجمالي	5,789	5,677	883,052	802,822	102,771	115,950	985,823	918,772
التعويضات المستحقة المتغيرة عن عام 2014 (2013)، ومنافع الموظفين الأخرى ذات الصلة*			588,500	508,638				
مجموع الرواتب والنفقات المتصلة بالموظفين كما هي في قائمة الدخل الموحدة			1,471,552	1,311,460				

* تشمل منافع الموظفين الأخرى التأمين، التأمينات الاجتماعية، مصاريف الانتقال، مصاريف التوظيف، التدريب والتطوير وبعض المزايا الأخرى

تعتمد سياسة البنك فيما يتعلق بالتعويضات علي المتطلبات الوظيفية، الممارسات في سوق العمل، وطبيعة ومستوى درجة ارتباط الشخص المعني باتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في البنك، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد بإنجازات البنك ومركزه المالي. وتشمل هذه التعويضات على جزء ثابت وآخر متغير. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على عملية تقييم وقياس الأداء وكذلك على الأداء المالي للبنك ومدى تحقيق اهدافه الاستراتيجية.

يحتفظ مجلس الإدارة بكامل المسئولية لاعتماد ومتابعة سياسة التعويضات والمزايا للبنك. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة من ستة أعضاء من المجلس (غير تنفيذيين). وتتولى اللجنة الإشراف العام على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسة المكافآت ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، والتأكيد على تطبيقها من خلال إطار إدارة المخاطر للبنك.

وتشمل التعويضات الثابتة، الرواتب والأجور ومختلف المزايا والبدلات، أما الجزء المتغير فيشمل مكافآت البيع والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

23. ربح السهم

تم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014 و 2013 بقسمة صافي دخل الفترة على الأسهم العادية القائمة 3,000 مليون سهم.

24. إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة

بلغ صافي التوزيعات من أرباح عام 2014 بعد خصم الزكاة المستحقة على المساهمين 2,190 مليون ريال سعودي (2013: 2,175 مليون ريال سعودي) بواقع 0.73 ريال للسهم الواحد (2013: 1.45 ريال للسهم الواحد). بلغت التوزيعات الإجمالية في 2014 متضمنة التوزيعات المرحلية مبلغ 1,140 مليون ريال سعودي (2013: 975 مليون ريال سعودي) تم صرفها كتوزيعات أرباح مرحلية عن النصف الأول من عام 2014. التوزيعات النهائية التي تم اقتراحها بلغت 1,050 مليون ريال سعودي بعد خصم الزكاة عن عام 2014 (2013: 1,200 مليون ريال سعودي).

وقد قدرت الزكاة المخصصة للسنة بـ200 مليون ريال سعودي (2013: 200 مليون ريال سعودي).

قدم البنك الإقرارات الزكوية للسنوات المالية وذلك حتى عام 2013 الى مصلحة الزكاة والدخل. وقد استلم البنك الربط الزكوي حتى عام 2009 حسب تقدير مصلحة الزكاة والدخل والذي تضمن اعباء زكوية إضافية إجماليه بنحو 896 مليون ريال سعودي، وترجع هذه الاعباء الاضافية المشار اليها نتيجة لعدم السماح بخصم بعض الاستثمارات طويلة الاجل من قبل مصلحة الزكاة والدخل.

وتم الاعتراض على القواعد التي استندت إليها المصلحة في احتساب الأعباء الزكوية الإضافية من قبل البنك بالتعاون مع جميع البنوك في المملكة العربية السعودية، وقد تقدم البنك بالاعتراض رسمياً على ربوط مصلحة الزكاة والدخل المتنازع عليها وينتظر رداً من المصلحة.

وعلاوة على ذلك، فإن الربوط الزكوية حسب تقدير المصلحة للسنوات من 2010 إلى 2013 مازالت معلقة، وقد لا يتمكن البنك من تحديد التعرض الإضافي المحتمل لمثل هذه التقديرات بشكل موثوق به.

25. النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	17,045,983	13,354,750
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	3,726,927	2,654,222
الإجمالي	20,772,910	16,008,972

26. القطاعات التشغيلية

قامت المجموعة بتحديد وعرض القطاعات التشغيلية بناءً على المعلومات التي يتم توفيرها داخليا لصانع القرار التشغيلي الرئيسي من اجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم ادائها. تدار القطاعات التشغيلية، كل على حدة، بناءً على الأسلوب الإداري في المجموعة وكذلك أنظمة التقارير الداخلية. تسجل المعاملات التي يتم تحويلها بين قطاعات البنك التشغيلية على اساس نظام تسعير داخلي. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد، ووكالة خارجية. ونظراً لكون إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات ونتائج أعمال هذا الفرع والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، فإنه لم يتم عرض هذه البيانات بشكل مستقل. كما أنه لا يوجد بين القطاعات التشغيلية أي عناصر مادية أخرى للدخل او المصروفات.

وتتكون القطاعات التشغيلية للمجموعة طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 8 مما يلي:

قطاع الأفراد:

ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع والمنتجات الاستثمارية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الخاصة بالأفراد.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:

يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

قطاع الشركات:

ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.

قطاع الخزانة والاستثمار:

ويقوم بشكل أساسي، بتقديم خدمات أسواق المال والخدمات التجارية وخدمات الخزانة متضمناً المشتقات وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالبنك.

أخرى:

وتشمل الدخل على رأس المال والتكاليف غير الموزعة المتعلقة بالمركز الرئيسي والشئون المالية والموارد البشرية والخدمات التكنولوجية والأقسام المساندة الأخرى والموجودات والمطلوبات غير الموزعة.

أ. النتائج المالية حسب القطاعات كما في 31 ديسمبر

إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر، ودخل العمليات، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع، والتي تمثل القطاعات التشغيلية الرئيسة للبنك كالآتي:

2014 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	41,995,034	94,544	92,530,193	76,006,444	3,963,078	214,589,293
إجمالي المطلوبات	56,764,324	81,435	106,457,015	12,584,470	3,164,944	179,052,188
إجمالي دخل العمليات	2,502,060	408,636	3,621,563	1,196,691	282,816	8,011,766
صافي دخل العمولات الخاصة	2,050,334	41,538	2,369,212	522,545	146,610	5,130,239
أتعاب خدمات بنكية- صافي	438,477	366,364	1,221,575	(5,931)	-	2,020,485
إجمالي مصاريف العمليات	1,238,578	154,034	825,172	57,589	1,430,706	3,706,079
استهلاك وإطفاء	88,297	-	4,072	2,240	163,056	257,665
مخصص خسائر الائتمان، صافي	325,199	-	574,864	-	-	900,063
مخصص انخفاض الاستثمارات	-	-	-	-	-	-
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	46,721	46,721
صافي الدخل (الخسارة)	1,263,482	254,602	2,796,391	1,139,102	(1,101,169)	4,352,408

2013 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	34,852,809	81,574	97,331,299	68,952,862	4,027,935	205,246,479
إجمالي المطلوبات	57,272,414	69,679	96,246,225	14,937,593	2,850,244	171,376,155
إجمالي دخل العمليات	2,373,354	352,791	3,212,105	1,041,683	94,089	7,074,022
صافي دخل العمولات الخاصة	1,943,359	30,471	2,099,957	636,569	(13,356)	4,697,000
أتعاب خدمات بنكية- صافي	423,402	323,708	1,081,070	(7,059)	-	1,821,121
إجمالي مصاريف العمليات	1,204,279	132,334	643,629	17,147	1,186,312	3,183,701
استهلاك وإطفاء	96,123	-	1,144	2,013	169,388	268,668
مخصص خسائر الائتمان، صافي	253,882	-	373,536	-	-	627,418
مخصص انخفاض الاستثمارات	-	-	-	(22,000)	-	(22,000)
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	56,784	56,784
صافي الدخل (الخسارة)	1,169,075	220,457	2,568,476	1,024,536	(1,035,439)	3,947,105

ب. مخاطر الإئتمان حسب القطاعات:

2014 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	41,536,610	93,706,329	50,197,457	185,440,396
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	50,658,451	-	50,658,451
المشتقات	-	-	1,351,074	1,351,074

2013 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	34,504,054	98,293,094	47,442,505	180,239,653
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	45,754,924	-	45,754,924
المشتقات	-	-	1,383,424	1,383,424

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية لمكونات قائمة المركز المالي الموحدة ماعدا النقدية، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى، والموجودات الأخرى، وكذلك قيمة المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

27. مخاطر الائتمان

ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية، ويوجد هناك أيضا مخاطر ائتمانية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. ويقيم البنك احتمالية عدم الوفاء بالدين من الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية للائتمان، كما يستخدم البنك التصنيف الخارجي من وكالات تصنيف رئيسة حسب توفرها وحيثما ينطبق، وتنشأ الخسارة من ضعف التحليل الائتماني للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، والحصول على المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

ويسعى البنك للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال سياسيات وإجراءات مراجعة طلبات الائتمان ومراقبتها للتعرض الائتماني بعد الصرف ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. وسياسات إدارة مخاطر البنك مصممة لتعريف ومراقبة ووضع حدود مناسبة لتلك المخاطر. ويراقب البنك يوميا التعرض الفعلي للمخاطر مقارنة بالحدود، وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد يقوم البنك أحيانا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها، ولمراقبة مستوى المخاطر التي تحملها البنك. يقيم البنك الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب الفنية التي يتبعها في أنشطة الإقراض.

وينتج التركز في المخاطر إلى المخاطر الناشئة من التوزيع غير المتكافئ لاطراف أخرين في الائتمان أو علاقة تجارية أخرى أو من التركيز في قطاع الاعمال أو المناطق الجغرافية. وفقاً لذلك، تتركز المخاطر في المحفظة الائتمانية من خلال التوازن في توزيع التمويل في:

- الاقتراض الفردي (التركز الفردي)
- (ب) قطاع الصناعة/ قطاع الخدمات (تركز القطاع)
- (ج) الأقاليم الجغرافية (التركز الإقليمي).

ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نتيجة التطورات التي قد تطرأ على أي من تصنيفات التركز.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز المفرط في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة، كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، الملائمة بشكل مستمر، كما يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على بوادر تعثر القروض والسلف ذات العلاقة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بشكل مستمر وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة، ويراجع البنك بانتظام سياسات إدارة المخاطر والأنظمة لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات الائتمانية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (6)، ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (11)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (19). ان الحد الاقصى لمخاطر الائتمان في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مع عدم الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى، والذي لا يختلف جوهرياً عن مخاطر الائتمان من قبل القطاعات التشغيلية في الإيضاح (26). كما يتضمن الإيضاح (33) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى وأوزان المخاطر المتعلقة بها.

28. تركز مخاطر الموجودات المالية والمخاطر الائتمانية والالتزامات المالية

أ. التوزيع الجغرافي للبنود

2014 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	25,315,724	-	11	-	-	1	-	25,315,736
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	619,085	266,366	2,489,410	402,565	-	124,728	12,350	3,914,504
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	29,395,657	2,335,140	4,561,495	10,574,006	-	214,915	350,591	47,431,804
قروض وسلف، صافي	131,530,792	1,156,052	171,781	366,345	-	264,941	363	133,490,274
الإجمالي	186,861,258	3,757,558	7,222,697	11,342,916	-	604,585	363,304	210,152,318
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	119,824	1,950,013	1,177,665	283,008	-	148,227	111,059	3,789,796
ودائع العملاء	162,560,408	204,890	1,209,805	98,060	-	5,108	1,162	164,079,433
سندات دين مصدرة	4,000,000	-	-	-	-	-	-	4,000,000
الإجمالي	166,680,232	2,154,903	2,387,470	381,068	-	153,335	112,221	171,869,229
التعهدات والالتزامات المحتملة	80,406,350	1,074,059	12,161,903	11,438,889	-	93,814	970,328	106,145,343
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
المشتقات	608,641	271,555	384,680	13,488	-	-	72,710	1,351,074
التعهدات والالتزامات المحتملة	38,310,624	253,662	5,877,830	5,719,444	-	18,763	478,128	50,658,451

2013 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	20,928,538	-	10	-	-	1	-	20,928,549
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,485,000	908,367	1,669,270	320,946	-	43,651	11,422	4,438,656
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	25,583,184	2,270,632	4,176,071	10,715,789	-	684,126	550,586	43,980,388
قروض وسلف، صافي	127,822,923	2,242,893	219,449	710,954	-	187,513	6,825	131,190,557
الإجمالي	175,819,645	5,421,892	6,064,800	11,747,689	-	915,291	568,833	200,538,150
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	67,188	4,063,880	3,188,046	43,199	-	89,801	125,866	7,577,980
ودائع العملاء	148,281,637	2,548,589	1,289,923	843,806	-	-	235,925	153,199,880
سندات دين مصدرة	4,000,000	-	-	-	-	-	-	4,000,000
الإجمالي	152,348,825	6,612,469	4,477,969	887,005	-	89,801	361,791	164,777,860
التعهدات والالتزامات المحتملة	78,294,603	1,241,538	8,151,921	11,145,165	686,296	520	233,237	99,753,280
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
المشتقات	312,078	442,967	601,613	25,615	-	-	1,151	1,383,424
التعهدات والالتزامات المحتملة	35,817,850	311,919	3,798,435	5,572,583	137,259	260	116,618	45,754,924

ب. التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان المحدد الذي يعزى كليا الى المملكة العربية السعودية كما يلي:

	القروض والسلف غير العاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
بآلاف الريالات السعودية	2014	2013	2014	2013
المملكة العربية السعودية	1,049,927	1,264,522	(914,245)	(859,346)
الإجمالي	1,049,927	1,264,522	(914,245)	(859,346)

29. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق المتقلبة مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. ويصنف البنك تعرضه لمخاطر السوق إما إلى مخاطر متاجرة (trading-book) أو غير المتاجرة (banking-book).

إن مخاطر المتاجرة يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام " القيمة المعرضة إلى المخاطر – VaR "، أما مخاطر غير المتاجرة فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من " VaR " أي القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات التحمل وتحليل الحساسية.

أ. مخاطر السوق- محفظة المتاجرة:

يضع البنك حدوداً (VaR وحدوداً مبنية على التعرض) لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي يتم إدارة هذه المخاطر، يطبق البنك الـ " VaR " لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استنادا إلى مجموعة من الافتراضات والتغيرات في ظروف السوق. إن الـ " VaR " يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية في المحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدار فترة زمنية معينة. ويستخدم البنك منهج " الاختلاف وتغطية الاختلاف "، " Variance – Covariance " لاحتساب الـ " VaR " لمخاطر محفظة المتاجرة، استنادا إلى بيانات تاريخية عن مدة سنة واحدة، وعادة يتم تصميم نماذج الـ" VaR " لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك فإن استخدام الـ " VaR " له حدود لأنه يؤسس على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستتبع التوزيعات الإحصائية.

ويحتسب البنك القيمة المعرضة إلي المخاطر علي الأساس التالي: (1) فترة احتفاظ لمدت 10 أيام عند مستوى ثقة 99% لأغراض احتساب راس المال النظامي (يخطط البنك مستقبلا لتبني متطلبات بازل 2). (2) فترة احتفاظ ليوم واحد عند مستوى ثقة 99% لأغراض الإفصاح والرقابة الداخلية.

تعتبر الVaR المحتسبة من البنك تقديرية (استخدام مستوى ثقة 99% للخسائر المقدرة) ويعني استخدام مستوى الثقة 99% انه خلال 10 ايام يجب ان تقع الخسائر التي تتجاوز الVaR في المتوسط، ليس اكثر من مرة واحدة كل مائة يوم.

وتمثل قيمة الـ " VaR " مخاطر المحافظ في نهاية عمل اليوم ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعلية للمتاجرة عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة إلى المخاطر، وبصفة خاصة فإن احتساب قيمة الـ " VaR " لا يقدم مؤشراً ذا معنى للأرباح والخسائر في ظروف السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على محدودية منهج الـ" VaR "، والمذكورة أعلاه، يعتمد البنك أيضا على أسلوب اختبارات التحمل لكل من مخاطر محافظ المتاجرة وغير المتاجرة لمحاكاة الظروف خارج نطاق الثقة العادية، باستخدام ستة أساليب لاختبارات التحمل لكامل البنك، ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات التحمل بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات في البنك لمراجعتها.

ان المعلومات المتعلقة بالـ" VaR " بفرض فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى الثقة 99% كما هي في 31 ديسمبر 2014 و 2013 كما يلي:

2014 ملايين الريالات السعودية	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر سعر العمولة الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الإجمالية
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2014	2.91	2.36	-	2.98
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2014	7.57	1.60	-	8.04
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2014	32.71	2.86	-	31.79
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2014	1.45	0.28	-	2.32

2013 ملايين الريالات السعودية	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر سعر العمولة الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الإجمالية
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2013	11.71	1.91	-	12.03
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2013	3.77	2.26	-	4.84
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2013	19.45	6.32	-	19.61
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2013	0.08	0.77	-	1.80

ب. مخاطر السوق – المحفظة لغير أغراض المتاجرة:

1. مخاطر أسعار العمولات الخاصة:

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة نظرا للتغير في سعرها والذي يمكن أن يؤثر إما في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية من الأدوات المالية. وقد أقر البنك حدودا "لصافي دخل العمولات الخاصة المعرض للمخاطر – NIIR" و "القيمة السوقية المعرضة للمخاطر- MVaR" والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات السوق المالية لجميع العملات. ويراقب البنك المراكز يومياً ويستخدم استراتيجيات التغطية للتأكد من المحافظة على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

ويوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المعقول والممكن في أسعار العمولات الخاصة، مع تثبيت المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

وتعرف حساسية التغير في الدخل بأنها أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة على صافي الدخل من العمولات الخاصة لمدة عام، بناءً على سعر معدلات العمولات المتغيرة للموجودات والالتزامات لغير المتاجرة والقائمة في 31 ديسمبر 2014 و 2013، متضمنا كذلك تأثير الأدوات المالية المستخدمة للتغطية.

وتحتسب حساسية التغير في حقوق المساهمين بإعادة تقييم السعر الثابت للأصول المالية المتاحة للبيع متضمناً تأثير أي تغطية مصاحبة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2014 و 2013 التي تهدف إلى التأثير على التغييرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة. ويتم تحليل الحساسية في حقوق المساهمين بواسطة استحقاقات الأصول أو المبادلات. ويتم تحليل ومراقبة كافة التعرضات حسب تركزات العملات وتظهر آثار التقلبات ذات الصلة بملايين الريالات السعودية.

2014			آثار التقلبات على حقوق المساهمين			
العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	127.9	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(30.2)	1.85	2.12	44.24	279.92	328.14
اليورو	+100	0.5	0.79	0.57	18.59	14.14	34.09
الإسترليني	+100	(6.1)	0.03	0.09	3.07	0.78	3.97
الين	+100	4.2	0.02	-	0.41	0.50	0.93
أخرى	+100	(1.6)	0.01	0.06	0.25	0.24	0.56

2014			أثار التقلبات على حقوق المساهمين				
العملة	النقص في أسعار العملة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(128.6)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	(4.5)	(1.85)	(2.12)	(44.24)	(279.92)	(328.14)
اليورو	-100	1.6	(0.79)	(0.57)	(18.59)	(14.14)	(34.09)
الإسترليني	-100	5.8	(0.03)	(0.09)	(3.07)	(0.78)	(3.97)
الين	-100	(1.4)	(0.02)	-	(0.41)	(0.50)	(0.93)
أخرى	-100	0.6	(0.01)	(0.06)	(0.25)	(0.24)	(0.56)

2013			أثار التقلبات على حقوق المساهمين				
العملة	الزيادة في أسعار العملة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	175.8	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(21.4)	1.04	1.74	54.83	264.98	322.58
اليورو	+100	9.0	0.72	0.42	15.51	17.58	34.22
الإسترليني	+100	(13.3)	0.07	0.07	1.64	0.69	2.48
الين	+100	4.7	-	0.07	0.58	0.01	0.67
أخرى	+100	0.9	-	0.10	0.74	0.28	1.12

2013			أثار التقلبات على حقوق المساهمين				
العملة	النقص في أسعار العملة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات الخاصة	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(174.7)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	7.6	(1.04)	(1.74)	(54.83)	(264.98)	(322.58)
اليورو	-100	(10.3)	(0.72)	(0.42)	(15.51)	(17.58)	(34.22)
الإسترليني	-100	11.8	(0.07)	(0.07)	(1.64)	(0.69)	(2.48)
الين	-100	(4.7)	-	(0.07)	(0.58)	(0.01)	(0.67)
أخرى	-100	(0.7)	-	(0.10)	(0.74)	(0.28)	(1.12)

آثار تغير أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

يدير البنك أثار المخاطر المختلفة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق، يتضمن الجدول أدناه على ملخص لتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجودات ومطلوبات البنك المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2014 ألاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	13,495,000	-	-	-	11,820,736	25,315,736
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,409,516	112,576	-	-	392,412	3,914,504
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	12,318,600	15,987,510	7,768,532	7,741,261	3,615,901	47,431,804
قروض وسلف، صافي	54,264,851	29,586,022	34,487,935	15,151,466	-	133,490,274
عقارات أخرى	-	-	-	-	390,802	390,802
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,706,731	1,706,731
موجودات أخرى	-	-	-	-	2,339,442	2,339,442
إجمالي الموجودات	83,487,967	45,686,108	42,256,467	22,892,727	20,266,024	214,589,293
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,477,209	231,568	-	-	1,081,019	3,789,796
ودائع العملاء	48,018,396	35,516,381	-	-	80,544,656	164,079,433
سندات دين مصدرة	4,000,000	-	-	-	-	4,000,000
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	7,182,959	7,182,959
حقوق المساهمين	-	-	-	-	35,537,105	35,537,105
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	54,495,605	35,747,949	-	-	124,345,739	214,589,293
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	28,992,362	9,938,159	42,256,467	22,892,727	(104,079,715)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	28,992,362	9,938,159	42,256,467	22,892,727	(104,079,715)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	28,992,362	38,930,521	81,186,988	104,079,715	-	

2013 ألآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	9,868,000	-	-	-	11,060,549	20,928,549
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,410,488	980,202	-	-	47,966	4,438,656
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	8,687,057	16,344,546	7,696,183	7,061,799	4,190,803	43,980,388
قروض وسلف، صافي	45,960,046	33,113,001	40,956,256	11,161,254	-	131,190,557
عقارات أخرى	-	-	-	-	437,368	437,368
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,662,650	1,662,650
موجودات أخرى	-	-	-	-	2,608,311	2,608,311
إجمالي الموجودات	67,925,591	50,437,749	48,652,439	18,223,053	20,007,647	205,246,479
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,993,587	750,050	-	-	834,343	7,577,980
ودائع العملاء	40,666,458	35,798,458	-	-	76,734,964	153,199,880
سندات دين مصدرة	4,000,000	-	-	-	-	4,000,000
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,598,295	6,598,295
حقوق المساهمين	-	-	-	-	33,870,324	33,870,324
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	50,660,045	36,548,508	-	-	118,037,926	205,246,479
مخاطر أسعار العمولات الخاصة - الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	17,265,546	13,889,241	48,652,439	18,223,053	(98,030,279)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة - الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	17,265,546	13,889,241	48,652,439	18,223,053	(98,030,279)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	17,265,546	31,154,787	79,807,226	98,030,279	-	

تمثل الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات.

2. مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس إدارة البنك حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات للتغطية للتأكد أن المراكز ستبقى ضمن هذه الحدود. ويظهر الجدول أدناه العملات التي تعرض لها البنك بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2014 و 2013 في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. ويحسب التحليل التأثير المعقول والممكن لحركة سعر العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على قائمة الدخل الموحدة، (نتيجة التغير في حساسية العملة للقيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية غير التجارية) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة كتغطية للتدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

كما في 31 ديسمبر 2014	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	±1	±6.68
اليورو	±1	±0.62
الجنيه الإسترليني	±1	±(0.05)
الين الياباني	±1	±0.07
العملات الأخرى	±1	±0.00

كما في 31 ديسمبر 2013	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	±1	±6.70
اليورو	±1	±1.24
الجنيه الإسترليني	±1	±(0.12)
الين الياباني	±1	±0.25
العملات الأخرى	±1	±0.03

3. مخاطر العملات الأجنبية

يدير البنك مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات المفتوحة خلال اليوم إلى اليوم التالي (Overnight position)، حيث يتم مراقبتها يومياً. وفيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات في العملات الأجنبية الجوهرية كما في نهاية السنة:

بآلاف الريالات السعودية	2014 مركز دائن (مدين)	2013 مركز (مدين)
دولار أمريكي	(487,928)	(298,824)
ين ياباني	(786)	34,414
يورو	3,413	6,372
جنيه إسترليني	(313)	45,918
أخرى	24,541	4,089

المركز الدائن يقصد به ان الموجودات بعملة اجنبية اكثر من المطلوبات لنفس العملة والمركز المدين يمثل العكس.

4. مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك لغير أغراض المتاجرة نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على النحو التالي:

مؤشرات السوق	31 ديسمبر 2014		31 ديسمبر 2013	
	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)
تداول	+5	48.59	+5	45.46
	+10	97.18	+10	90.93
	-5	(48.59)	-5	(45.46)
	-10	(97.18)	-10	(90.93)

30. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

تقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويراقب البنك موقف السيولة اليومي ويتم تطبيق اختبارات التحمل بشكل منتظم للتأكد من وضع السيولة في ظل التطبيقات المتعددة والتي تغطى الوضع العادي وحتى في ظل الأوضاع الأكثر خطورة للسوق. إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير يومية لموقف السيولة للبنك ويتم تزويد لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات دوريا بتقرير مختصر يشتمل على الاستثناءات التي حدثت في موقف السيولة والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبه البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل 7% (2013: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب، و4% (2013: 4%) من إجمالي ودائع الادخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات اعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لغاية 75% من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2014 و 2013 بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. ولأن دفعات العمولة الخاصة للاستحقاقات التعاقدية متضمنة بالجدول، فإن الإجماليات لن تتطابق مع ما ورد بقائمة المركز المالي. إن الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. ويتوقع البنك أن لا يقوم العديد من العملاء بطلبات السداد في التاريخ المقدر للسداد أدناه، كما لا يؤثر الجدول على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول ادناه تمثل استحقاقات محفظة المطلوبات غير المخصومة.

فيما يلي مجموعة المطلوبات المستحقة غير المخصومة:

2014 بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,559,900	232,446	-	-	3,792,346
ودائع عملاء	128,903,007	34,548,016	1,025,748	27,198	164,503,969
سندات دين مصدرة	26,372	52,279	278,819	4,066,219	4,423,689
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	3,438	10,505	40,260	-	54,202
اجمالي الالتزامات المالية الغير مخصومة	132,492,717	34,843,246	1,344,827	4,093,417	172,774,206

2013 بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,834,539	750,071	-	-	7,584,610
ودائع عملاء	117,851,551	34,839,670	1,037,305	45,195	153,773,721
سندات دين مصدرة	26,712	52,279	278,819	4,136,892	4,494,702
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	93	252	-	-	345
إجمالي الالتزامات المالية الغير مخصومة	124,712,895	35,642,272	1,316,124	4,182,087	165,853,378

يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاقات موجودات ومطلوبات المجموعة. يتم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، حيث تدير المجموعة مخاطر السيولة المحتملة بناء على التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصومة.

فيما يلي تحليلاً لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات:

2014 ألآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	17,045,983	-	-	-	8,269,753	25,315,736
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,801,928	112,576	-	-	-	3,914,504
استثمارات صافي، والاستثمارات في الشركات الزميلة	6,694,727	16,556,531	10,169,503	10,395,143	3,615,900	47,431,804
قروض وسلف، صافي	36,811,704	20,720,474	45,001,283	30,956,813	-	133,490,274
عقارات أخرى	-	-	-	-	390,802	390,802
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,706,731	1,706,731
موجودات أخرى	1,163,259	-	-	-	1,176,183	2,339,442
إجمالي الموجودات	65,517,601	37,389,581	55,170,786	41,351,956	15,159,369	214,589,293
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,558,228	231,568	-	-	-	3,789,796
ودائع العملاء	128,563,052	34,468,297	1,020,886	27,198	-	164,079,433
سندات دين مصدرة	-	-	-	4,000,000	-	4,000,000
مطلوبات أخرى	608,907	-	-	-	6,574,052	7,182,959
حقوق المساهمين	-	-	-	-	35,537,105	35,537,105
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	132,730,187	34,699,865	1,020,886	4,027,198	42,111,157	214,589,293

2013 ألاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	13,354,750	-	-	-	7,573,799	20,928,549
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,458,454	980,202	-	-	-	4,438,656
استثمارات صافي، والاستثمارات في الشركات الزميلة	4,398,046	16,386,775	9,664,870	9,339,894	4,190,803	43,980,388
قروض وسلف، صافي	38,297,055	22,469,073	46,183,172	24,241,257	-	131,190,557
عقارات أخرى	-	-	-	-	437,368	437,368
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,662,650	1,662,650
موجودات أخرى	980,783	-	-	-	1,627,528	2,608,311
إجمالي الموجودات	60,489,088	39,836,050	55,848,042	33,581,151	15,492,148	205,246,479
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,827,930	750,050	-	-	-	7,577,980
ودائع العملاء	117,401,422	34,719,189	1,034,074	45,195	-	153,199,880
سندات دين مصدرة	-	-	-	4,000,000	-	4,000,000
مطلوبات أخرى	402,292	-	-	-	6,196,003	6,598,295
حقوق المساهمين	-	-	-	-	33,870,324	33,870,324
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	124,631,644	35,469,239	1,034,074	4,045,195	40,066,327	205,246,479

الأصول الموجودة لمقابلة المطلوبات والتزامات القروض القائمة تتكون من النقدية، والأرصدة مع مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف المستحقة للبنوك، والقروض والسلف المستحقة للعملاء. وقد تم بيان إجمالي الاستحقاقات المتراكمة للارتباطات والتعهدات في الإيضاح رقم (19 ج- 1) في القوائم المالية

31. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يستخدم البنك الهيكل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول:

أسعار متداولة (غير معدلة): ادوات مالية ذات أسعار مسجلة غير معدلة مماثلة في اسواق نشطة.

المستوى الثاني:

طرق تقييم تعتمد على بيانات مشاهدة بالأسواق: أسعار ادوات مالية مصدرها أسواق تداول نشطة لأصول مشابهة، او ادوات مالية مماثلة او مشابهة متداولة في اسواق غير نشطة، وادوات مالية مقيمة باستخدام طرق تقييم تعتمد مدخلاتها على مشاهدات قوية يمكن ملاحظتها بالأسواق.

المستوى الثالث:

طرق تقييم اخرى والتي لا تعتمد مدخلاتها الرئيسية على معلومات وبيانات يمكن مشاهدتها بالأسواق: تقييم الأدوات المالية يتم باستخدام اساليب تقييم عندما يكون أحد أو اكثر مدخلاتها الرئيسية غير قابلة للمشاهدة. ويعتمد التقييم على قيمة صافي الموجودات للوحدة / للسهم بناء على البيانات المالية المقدمة من مديري الصناديق او بناء على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للشركات من غير الصناديق المدارة.

هيكل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

2014 بالآف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	419,112	-	419,112
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	15,436,989	85,024	1,406,117	16,928,130
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	370,841	-	370,841

2013 بالآف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	365,346	-	365,346
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	15,167,350	88,373	1,506,670	16,762,393
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	90,650	-	90,650

لم يكن هناك تحويل من والى هياكل ومستويات القيمة العادلة.

على الرغم من ان البنك يثق في ان تقديراته للقيمة العادلة لاستثماراته بالمستوي الثالث دقيقة، الا ان استخدام طرق تقييم اخرى او افتراضات قد يؤدي الى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. ويتضمن المستوى الثالث استثمارات محلية وخارجية غير مقيمة بالأسواق. ويعتمد البنك في تقييمه على قيمة صافي الموجودات بناءً على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للتقييم العادل لتلك الاستثمارات. ومن الطرق الأخرى للتقييم استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة للحاضر المبنية على التوزيعات المتوقعة للأرباح والتي لا يتوفر عنها معلومات. وبناءً على ذلك فإن التأثير المحتمل من استخدام اساليب تقييم معقولة بافتراضات بديلة لا يمكن تحديدها.

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
الرصيد الإفتتاحي	1,506,670	1,686,880
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
مثبتة في قائمة الدخل الموحدة	(42,247)	502
مثبتة في قائمة الدخل الشامل	90,546	144,926
إعادة شراء	(148,852)	(325,638)
الرصيد الختامي	1,406,117	1,506,670

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع اصل او تحويل التزام من معاملة مرتبة بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة على فرضية ان بيع الأصل أو تحويل الالتزام سيحدث في:

- السوق الرئيسة للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم توفر سوق رئيسة، يتم في الاسواق الاكثر قيمة والمتاحة للأصل او الالتزام.

القيم العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. كما لا تختلف القيم العادلة للقروض والسلف، وودائع العملاء المرتبطة بعمولة، والأرصدة لدى البنوك وأرصدة للبنوك بالتكلفة المطفأة جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية، حيث أن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق للأدوات المالية المماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية، كما أن الأرصدة لدى ومن البنوك هي ذات فترات تعاقدية قصيرة الأجل.

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها، أو أنظمة التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة على التوالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الإيضاح (6). وتحدد القيم العادلة للمشتقات المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها، أو بواسطة استخدام أنظمة التسعير الفنية المناسبة.

32. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كانت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي:

أ. أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الادارة الرئيسيون وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
قروض وسلف	3,564,951	4,551,323
ودائع العملاء	47,468,205	25,815,318
المشتقات (بالقيمة العادلة)	736	-
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	3,890,775	3,543,766
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	44,863	35,585

يقصد بموظفو الادارة الرئيسيون أولئك الأشخاص - بما في ذلك أي مدير تنفيذي او غير تنفيذي - الذين لديهم السلطة ويتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والرقابة والاشراف على أنشطة البنك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

ب. صناديق البنك الإستثمارية:

ودائع عملاء	585,721	1,072,035

فيما يلي تحليلا الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية:

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
دخل عمولات خاصة	138,743	155,976
مصاريف عمولات خاصة	315,199	286,582
أتعاب خدمات بنكية، صافي	159,217	163,324
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	4,740	4,686
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين	33,146	28,846
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	12,470	2,772
مصروفات أخرى	5,228	5,198

33. كفاية رأس المال

تهدف المجموعة عند ادارة رأس المال الى الابقاء على نسبة رأس المال المقررة من مؤسسة النقد العربي السعودي حتى تحافظ المجموعة على قدرتها في الاستمرارية مع وجود اساس قوي لرأس المال.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام المنهجيات والنسب المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي، بغية الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تنمية أعمالها وتلبية متطلبات رأس المال النظامي كما هو محدد من مؤسسة النقد العربي السعودي .

تقوم إدارة المجموعة بشكل دوري بمراجعة رأس المال الاساسي ومستوى الموجودات المحسوبة وفق قيم المخاطر لضمان كفاية رأس المال من المخاطر الكامنة في انشطتها التجارية وخطط النمو المستقبلية وعند القيام بهذه التقديرات، تقوم الادارة بمراعاة خطط أعمال المجموعة الى جانب الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على بيئة الاعمال.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إطار عمل وارشادات بشأن تطبيقات إعادة تأهيل رأس المال التي أوصت بها بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013، وطبقا لذلك، فقد تم احتساب الموجودات وفق قيم المخاطر (RWA) للمجموعة ومجموع رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	2014		2013	
نسبة كفاية رأس المال الموحدة	رأس المال	النسبة %	رأس المال	النسبة %
الشريحة الأولى	35,537,105	%16.8	33,870,324	%16.6
الشريحة الثانية	1,072,349		1,072,349	
الشريحة الأولى + الشريحة الثانية	36,609,454	%17.3	34,942,673	%17.1

بآلاف الريالات السعودية	2014	2013
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	197,422,773	192,606,853
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	12,816,125	11,609,750
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	977,788	308,800
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	211,216,686	204,525,403

34. البرامج التحفيزية:

تقوم المجموعة بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام البنك باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15% من راتبه الأساسي، ويقوم البنك بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف وقد تصل إلى 6% من الراتب الأساسي بحدٍ أقصى، ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق البنك الاستثمارية المتاحة حالياً.

يتم قيد تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة خلال فترة سريان البرنامج.

35. خدمات إدارة الاستثمار

يقدم البنك خدمات استثمارية لعملائه من خلال شركته التابعة والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية، ويبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 29.2 ألف مليون ريال سعودي (2013: 28.8 ألف مليون ريال سعودي). ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة 7.7 ألف مليون ريال سعودي (2013: 6.4 ألف مليون ريال سعودي)، يتم إدارتها طبقاً لمبدأ تجنب العمولات.

36.معايير التقارير المالية الدولية الصادرة ولم يتم تطبيقها

فيما يلي مختصر عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والتعديلات المطبقة عليها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2015، والبنك حاليا يقوم بدارسة تأثيرها.

أ. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9-الأدوات المالية

في يوليو عام 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – الأدوات المالية – الذي يعكس جميع مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 – الأدوات المالية – الاعتراف والقياس وكافة الإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يفرض المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس، ومحاسبة التحوط. وسيتم تفعيل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع امكانية التطبيق المبكر. ويكون التطبيق بأثر رجعي مع عدم إلزامية تعديل معلومات المقارنة عند التطبيق.

ب. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15-الايرادات من عقود العملاء

صادر في مايو عام 2014، استحدث نموذجا جديدا من خمس خطوات سيتم تطبيقها على الإيرادات المكتسبة من التعاقد مع عميل، بغض النظر عن نوع الايراد أو القطاع. مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 توفر نهجا أكثر تنظيما لقياس الايراد والاعتراف. هذا المعيار الجديد الخاص بالإيراد ينطبق على جميع الكيانات وسوف تحل محل متطلبات الاعتراف الإيراد حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يجب ان يكون التطبيق بأثر رجعي بشكل كامل او جزئي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير عام 2017، مع امكانية التطبيق المبكر.

ج. التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 11-محاسبة الاستحواذ على حصص في عمليات مشتركة

تتطلب التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 أن تكون محاسبة المشغل المشترك في حال الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، وفق مبادئ الأعمال المشتركة الخاضعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 والمعايير الاخرى، ذلك في حال كانت العمليات المشتركة تشكل نشاطا تجاريا. ويوضح التعديل أيضا أن الفائدة السابقة في العملية المشتركة لا يعاد قياسها على اساس اكتساب مصلحة إضافية في نفس العملية المشتركة في حال استمرار السيطرة المشتركة. وينطبق التعديل على كل من الاستحواذ على الفائدة الأولية في العملية المشتركة والحصول على أي منافع اضافية في نفس العملية المشتركة. سيتم التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير عام 2016، مع امكانية التطبيق المبكر.

د. التعديل على معيار المحاسبة الدولي 16 و 38-توضيح الطرق المقبولة لكل من الاستهلاك والإطفاء،

توضح التعديلات مبدأ معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 أن الإيرادات تعكس نمطا من المنافع الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (المحتوية على أصل) بدلا من المنافع الاقتصادية التي تم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة تحقق الايراد لخفض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن فقط تستخدم في ظروف محدودة جداً، لإطفاء الأصول غير الملموسة. هذه التعديلات تطبق بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير عام 2016، مع امكانية التطبيق المبكر. من غير المتوقع وجود أي تأثير على المجموعة جراء تطبيق التعديلات اخذا بالاعتبار أن المجموعة لم تطبق طريقة تحقق الايراد من قبل لإهلاك قيمة أصولها غير العاملة.

37. أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة كي تتماشى مع تصنيفات السنة الحالية.

38. موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1436/04/13 الموافق 2015/02/02.

39. إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل 3

تتطلب الركيزة الثالثة لبازل 3 بعض الإفصاحات الكمية (هيكلة رأس مال البنك) وسيتم اتاحة هذه الإفصاحات على موقع البنك. الالكتروني www.riyadbank.com إضافةً إلى التقرير السنوي، وذلك حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

لا تخضع هذه الإفصاحات للمراجعة او التدقيق من قبل مراجعي البنك الخارجيين .

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل 3

المخاطر الائتمانية	118
مخاطر السوق	120
المخاطر التشغيلية	120
المخاطر الأخرى	121

6 الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل 3

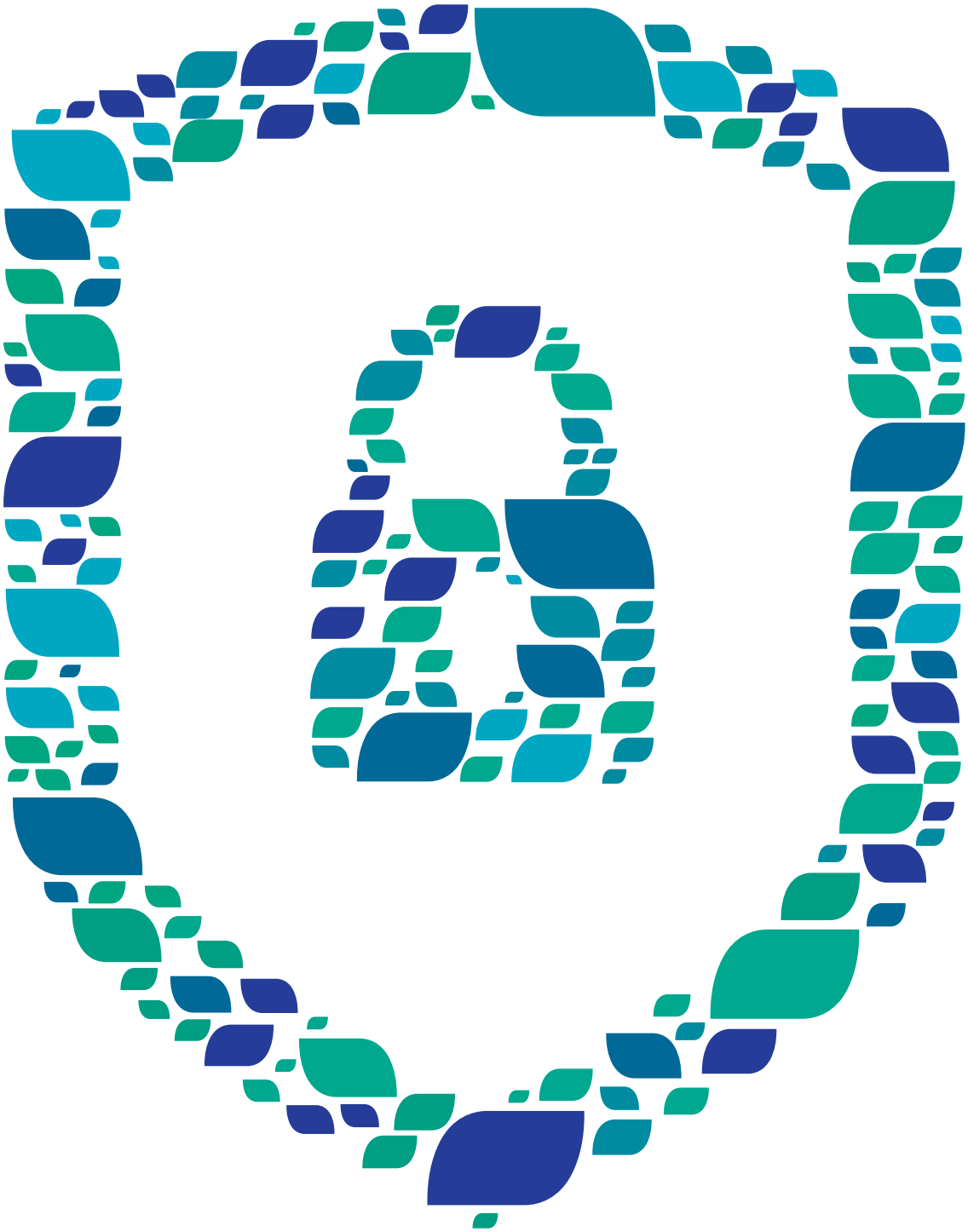

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل 3

تتفق إفصاحات البنك عن المخاطر ورأس المال مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات بازل-3 لكفاية رأس المال المعروفة بمتطلبات الركيزة الثالثة للإفصاح. ويتضمن موقع البنك على الإنترنت www.riyadbank.com الإفصاحات التفصيلية.

ونورد فيما يلي موجزاً لهذه الإفصاحات التي تنطبق على بنك الرياض والشركات التابعة: "شركة الرياض المالية" و"شركة إثراء الرياض العقارية" و "شركة الرياض لوكالة التأمين".

يزوّد بنك الرياض مؤسسة النقد العربي السعودي بتقارير ربع سنوية عن كفاية رأس المال، حيث توضح هذه التقارير الوضع القائم لكفاية رأس المال في البنك، والخطة السنوية المتعلقة بالأداء المستقبلي لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP). يوفر البنك رأس المال الكافي (ممُثلا في إجمالي حقوق الملكية) لمواجهة المخاطر الجوهرية في البنك مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وذلك وفقًا للركيزة الأولى من بازل-3. كما يوفر البنك رأس مال إضافيًا لمواجهة المخاطر الأخرى التي تصنّف تحت الركيزة الثانية من بازل-3 بما فيها مخاطر التسوية، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية.

في إطار عملية المراجعة الرقابية (Review Supervisory Process) يتكون الحد الأدنى لرأس مال البنك من إجمالي المتطلبات الرأسمالية للركيزة الأولى والثانية بالإضافة لأي متطلبات إضافية لرأس المال تحددها الجهات النظامية.

وكما يرد في الرسم البياني أدناه، الذي يوضح محافظة البنك باستمرار على متانة نسب كفاية رأس المال (CAR):

نسب كفاية رأس المال

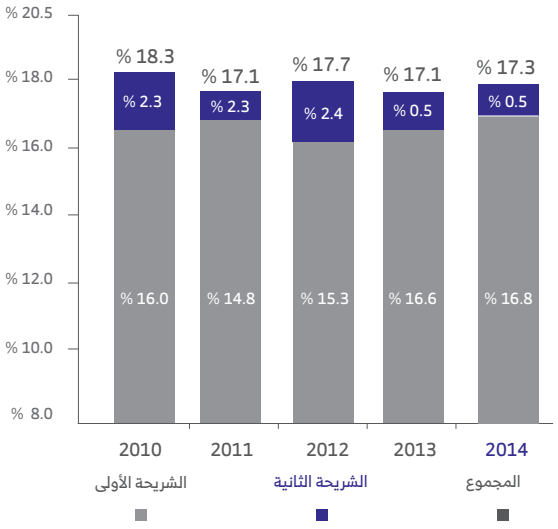

* لأغراض العرض، تم احتساب الركيزة الاولى والثانية ومعدلات إجمالي رأس المال المتصلة بعد 2012م باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل-3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012م والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

ولتمكين مجلس الإدارة من الاضطلاع والإشراف على مسؤولياته فيما يخص إدارة المخاطر - ضمن مسؤوليات أخرى- تم تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة والتي تتكون من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة. قام البنك بتطوير ووضع الأطر التنظيمية والسياسات والصلاحيات والإجراءات وأنشطة الرقابة الأخرى اللازمة لتشكيل البيئة الرقابية وتحديد مستوى كفايتها وفاعليتها لضمان أداء هذه المسؤوليات، إذ تقوم لجنة المراجعة، المنبثقة من مجلس الإدارة، بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالأنظمة الرقابية وأنظمة المخاطر على مستوى البنك.

وعلى مستوى الإدارة التنفيذية فلدى البنك اللجان التالية: لجنة سياسات مخاطر الائتمان ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام، التي تراقب مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام.

ويتولّى الرئيس الأول لإدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر والتي تشمل الإشراف على جميع نواحي تخطيط وتصميم نماذج المخاطر، وتطوير منهجية وقياس المخاطر بالإضافة إلى تطبيق متطلبات كفاية رأس المال طبقا لمعايير بازل المعتمدة من مؤسّسة النقد العربي السعودي. وتتم ممارسة وتنفيذ المهام والمسؤوليات الائتمانية من خلال قطاع الائتمان شاملا كافة مناحي المخاطر الائتمانية. ويتولى قطاع إدارة المخاطر إدارة المخاطر المالية وإدارة المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى وحدة إدارة رأس المال في البنك وإجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP)، باعتبارها مجتمعة تمثل منظومة إدارة المخاطر وتتبع إدارياً للرئيس الأول لإدارة المخاطر.

بينما تقوم إدارة الالتزام المستقلة في تبعيتها (تتبع مباشرة رئيس مجلس الإدارة) بالتحقق من الالتزام بتطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

وفيما يلي نبذة عن المخاطر الرئيسة وكيف يقوم البنك بإدارتها:

1. المخاطر الائتمانية:

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسائر التي يتسبب بها فشل أو تعثر العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك طبقا للشروط المتفق عليها. وبناءً على الهيكل التنظيمي لبنك الرياض فإن وحدات الأعمال التي تقوم بتنفيذ الأعمال مع العملاء منفصلة تماماً عن الوحدات المسؤولة عن رقابة، وقياس، ومراقبة المخاطر الائتمانية والإبلاغ عنها بشكل مستقل. كما أن استراتيجية الائتمان بالبنك ومستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة تشتمل على أسس تحديد وتعريف وتأسيس حدود المخاطر الائتمانية المسموح بها، بالإضافة إلى وضع آليات المراقبة ورفع التقارير لهذه المخاطر بالبنك.

اعتمد مجلس الإدارة في بنك الرياض إطار عمل لإدارة المخاطر الائتمانية، ويشتمل هذا الإطار على المبادئ والهياكل والأدوات والأنشطة اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنك على جميع مستوياتها. ويستهدف إطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية وهيكل حوكمة المخاطر الائتمانية تحقيق

رقابة متكاملة وتنظيم مستمر للمخاطر الائتمانية الملازمة لنشاطات أعمال البنك. ولمجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة منه دور في تحديد مستويات المخاطر المقبولة، واعتماد السياسة الائتمانية، وتفويض الصلاحيات الائتمانية، وصلاحيات الموافقة على التسهيلات الكبيرة والمراجعة المستمرة للتعرضات الائتمانية القائمة، ومراجعة حالة واتجاهات جودة المحفظة الائتمانية، والتركزات الائتمانية.

ويوضح الرسم البياني أدناه أصول البنك المرجحة وفقاً للمخاطر الائتمانية:

الأصول المرجحة وفقاً للمخاطر الائتمانية (بملايين الريالات)

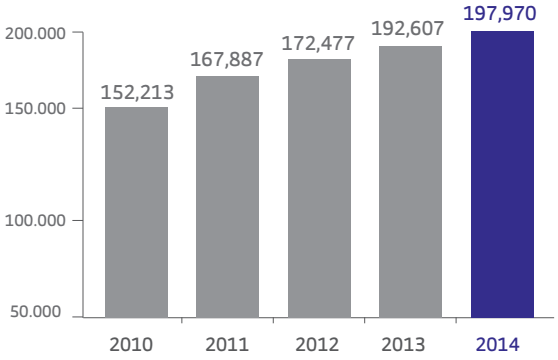

* لأغراض العرض، تم احتساب الأصول ذات المخاطر الائتمانية المرجحة بعد 2012 باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل 3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012 والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

وعلى المستوى التنظيمي الإداري فإن لجنة سياسات مخاطر الائتمان ولجنة إدارة مخاطر التمويل الشخصي مسؤولة عن ضمان وضع السياسات الائتمانية وصياغتها والتأكد من تنفيذها على نحو فعال. كما أنها مسؤولة عن متابعة ومراقبة فاعلية دور إدارة المخاطر الائتمانية. كما تقوم لجان الائتمان المختلفة من حيث تشكيلها وصلاحياتها بتقييم واعتماد التعرضات الائتمانية للبنك ضمن حدود المخاطر والمعايير المطلوبة لتوثيق التسهيلات والإشراف والمتابعة عليها بما في ذلك لجنة الائتمان الرئيسة برئاسة الرئيس التنفيذي للبنك. ويقوم قطاع الائتمان، المستقل عن وحدات الأعمال، بإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية. وذلك ضمن "استراتيجية الائتمان" و"درجة المخاطر المقبولة" والمعتمدة من مجلس إدارة البنك، في ظل وجود آلية واضحة لمراقبة ومتابعة تقيد الإدارة بمعايير ودرجة المخاطر الائتمانية التي حددها مجلس الإدارة ورفع تقارير دورية بشأنها.

كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة عن مراجعاتها الدورية المستمرة للمحفظة الائتمانية ويقوم المراجعون الخارجيون بالمراجعة ويقدمون تقريرهم للجنة المراجعة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية للبنك.

وتقوم لجنة الاستثمار، برئاسة رئيس مجلس الإدارة، بالإشراف على المحافظ الاستثمارية للبنك حسب سياسات توزيع الأصول والمعايير الاستثمارية التي أقرها مجلس الإدارة. كما تحدد لجنة الاستثمار إطار السياسة الاستثمارية وطرق توزيع الأصول الاستثمارية. وتتم مراجعة أداء مدراء المحافظ الاستثمارية من قبل إدارة الاستثمار واستشاريين مستقلين.

ويمكن تصنيف التعرض الائتماني لبنك الرياض إلى فئتين رئيسيتين من المخاطر: مخاطر ائتمان الأفراد، ومخاطر ائتمان غير الأفراد.

مخاطر ائتمان الأفراد تتعلق بعدم سداد التسهيلات الائتمانية مثل التمويل الشخصي، والتمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والمنتجات الأخرى المقدمة للأفراد. ويعتمد قبول مخاطر مصرفية الأفراد على تطبيق معايير ثابتة باستخدام منهجيات قياس محددة منها نظام التقييم. ويتم إعداد مخصصات المحفظة بناءً على سياسة المخصصات في البنك. وفي حال عدم السداد لمدة 180 يوماً من تاريخ الاستحقاق يتم شطب الدين وتحميله على حساب الأرباح والخسائر.

ويتضمن إقراض غير الأفراد التسهيلات المقدمة للشركات، وللبنوك، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، والتمويل الهيكلي وتمويل المشاريع، وعمليات التأجير، والقروض المشتركة، والضمانات وتسهيلات الجاري مدين.

ويتم رقابة المخاطر الائتمانية للمؤسسات المالية الخارجية والدول ضمن إطار الحدود الائتمانية للدول والمؤسسات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، إذ يوجد بالبنك وحدة مخصصة لتقييم ومراقبة مخاطر ائتمان المؤسسات المالية.

كما تتم إدارة مخاطر ائتمان التسهيلات المقدمة للشركات بالتحقق من تحديد هذه المخاطر في الوقت المناسب، وقياسها، ومعايرتها، ومراقبتها وبرفع التقارير عن حجم التعرض بما يتفق ومعايير البنك للمخاطر الائتمانية واستراتيجية البنك في إدارة القطاعات والمحافظ الائتمانية. كما يتبع البنك سياسة لإدارة مخاطر التركز الائتماني وحدودها على مستوى كل عميل وعلى مستوى قطاعات السوق وشرائح العملاء. ويتم تغطية الائتمان للأطراف ذوي العلاقة بالضمانات الكافية وفقًا للمتطلبات النظامية، كما تتم مراقبة المخاطر على مستوى كل تسهيل ائتماني للعميل، وإجمالي التعرض للعميل، ومحفظة الإقراض ككل. ويقوم البنك باستخدام نظام آلي متقدم لإدارة التسهيلات وحدود الائتمان للتحقق من اكتمال دورة عمل طلبات الائتمان بدءا من طلب العميل وتأسيس وإدارة الحدود حتى إدارة الضمانات المالية وغير المالية.

يطبق البنك نظامًا متكاملاً للتصنيف الائتماني لعملائه، يستخدم فيه أسلوبي القياس الكمي والنوعي الداخلي والخارجي، فالخارجي (تصنيف المقترض) يقيّم بمعايير كمية ونوعية للتحليل المالي، والداخلي يعتمد على معايير محددة لكل درجة/ فئة تصنيف. ويتم توثيق كلا التصنيفين وعرضهما على جهة الصلاحية المناسبة. علماً بأن أي تعديلات في درجة تصنيف العميل يتم اعتمادها من قبل لجنة التصنيف الائتماني ولجنة مراجعة التصنيف الائتماني، وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراقبة التصنيفات وتعديلاتها.

ويستخدم البنك تصنيف ستاندرد أند بورز، وفيتش، وموديز، وكابيتال إنتليجنس باعتبارها وكالات تقييم ائتمان خارجية، وذلك لقياس التعرضات السيادية، وتعرضات البنوك المركزية، والبنوك، وشركات الأوراق المالية، والشركات.

ولا تعتبر الضمانات أبداً بمثابة الأساس لقرار الإقراض لكنها

تعد مصدراً بديلاً للسداد في حال عدم نجاح الأعمال وتخضع لسياسة البنك من ناحية القبول والتقييم والتسييل وتتم مراقبة مخاطر الضمانات بشكل دوري.

يتم احتساب المخصصات للقروض المصنفة كديون غير عاملة بشكل ربع سنوي بمعرفة الإدارة المسؤولة والتابعة مباشرةً للرئيس الأول لإدارة المخاطر، ومن ثم عرضها على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للاعتماد، كما تتم مراجعة هذه المخصصات، بصفة ربع سنوية، من قبل إدارة المراجعة الداخلية للبنك ومدقّقي الحسابات الخارجيين. تتكون المخصصات من مخصصات محددة واحتياطي المحفظة. ويتم احتساب المخصصات المحددة للقروض التجارية المصنفة كديون غير عاملة بشكل دوري، بناءً على دراسة تفصيلية لكل عميل مصنف ديون غير عاملة، وتكون قيمة المخصص عبارة عن الفرق بين صافي تعرض العميل مطروحاً منه القيمة الحالية للتحصيلات المتوقعة. كما يتم احتساب الاحتياطي العام لمحفظة الإقراض للديون العاملة التجارية، والأفراد، وبطاقات الائتمان، لتغطية الخسائر المحتملة في المحفظة وفق آلية محددة تأخذ في الاعتبار تصنيف الديون ونسب التحوط التي تعكس مستويات التعثر المحتملة في كل فئة من المحفظة.

2. مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة المعرّضة للمخاطر (VaR)، القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

ويصوّر الرسم البياني أدناه أصول البنك المرجحة وفقاً لمخاطر السوق:

الأصول المرجحة وفقاً لمخاطر السوق (بملايين الريالات)

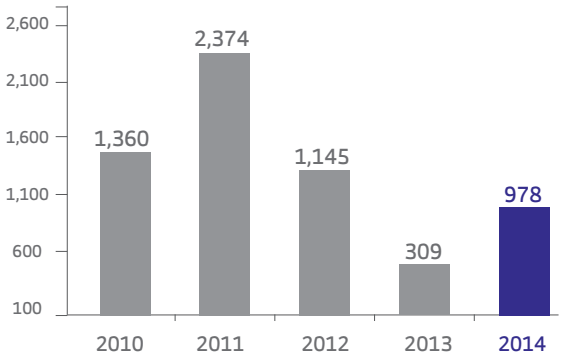

* لأغراض العرض، تم احتساب الأصول ذات المخاطر السوقية المرجحة بعد 2102 باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل 3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012 والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

تتم مراقبة مراكز البنك يوميا كما يستخدم البنك استراتيجيات التحوط للتأكد من الحفاظ على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة والمعتمد حدودها من مجلس الإدارة. ويقوم البنك بإدارة التعرض لتأثيرات التذبذب في أسعار صرف العملة الأجنبية السائدة على مركزه المالي والتدفقات النقدية بما في ذلك قيام مجلس الإدارة بوضع حدود على مستوى التعرض للعملة. وللحد من مخاطر السيولة يقوم البنك بتنويع مصادر التمويل والاحتفاظ بمستوى نقدي أو أوراق مالية شبه نقدية وأوراق مالية قابلة للتسييل.

3. المخاطر التشغيلية:

تركز استراتيجية البنك للمخاطر التشغيلية على التأكد من حماية البنك ضد المخاطر التشغيلية الرئيسية والتأكد من أن الخسائر المتكبدة نتيجة لهذه المخاطر في حدها الأدنى. وقد طور البنك أطر وسياسات وإجراءات عمل لتحديد هذه المخاطر على مستوى البنك والحد من تأثيراتها، وتشرف على إدارة المخاطر التشغيلية إدارة مركزية متخصصة تقوم بمراقبة تأثير كافة المخاطر التشغيلية ورفع التقارير الشهرية إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام برئاسة الرئيس التنفيذي. بالإضافة إلى تقارير نصف سنوية للجنة المخاطر المنبثقة من مجلس إدارة البنك. كما تشرف إدارة المخاطر التشغيلية على إدارة مكافحة الاحتيال وإدارة مراقبة عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب وذلك بهدف الحد من المخاطر التشغيلية المحتملة عن عمليات الاحتيال و/أو غسيل الاموال و/أو تمويل الارهاب.

ويصوّر الرسم البياني أدناه أصول البنك المرجحة بحسب المخاطر التشغيلية:

الأصول المرجحة وفقاً للمخاطر التشغيلية (بملايين الريالات)

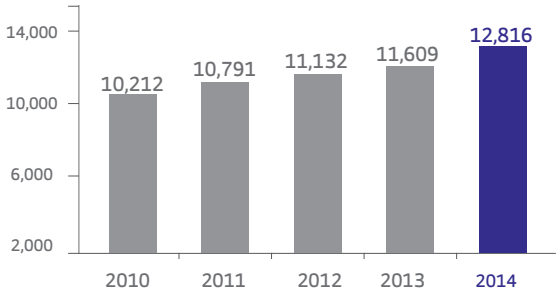

* لأغراض العرض، تم احتساب الأصول ذات المخاطر التشغيلية المرجحة بعد 2102 باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل-3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012 والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

4. المخاطر الأخرى

يتبع البنك استراتيجيات متكاملة لإدارة ومتابعة ورقابة المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر تركّز الائتمان ومخاطر أسعار الخدمة البنكية في المحفظة المصرفية، ومخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر دورة الأعمال ومخاطر التسويات، حيث تركز هذه الاستراتيجيات على الحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر ويقوم البنك بتوفير رأس المال الكافي لمواجهة هذه المخاطر.

كما يقوم البنك بعمل اختبارات الجهد (التحمل) متبعاً المعايير والقواعد الخاصة بتطبيق هذه الاختبارات لشتى أنواع المخاطر بكافة نواحي الأنشطة المصرفية التي يزاولها البنك.

الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية 124
الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية 126

7 الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية

طلال إبراهيم القضيبي
الرئيس التنفيذي

عبدالمجيد عبدالله المبارك
الرئيس التنفيذي المساعد

ثالب علي الشمراني
نائب الرئيس التنفيذي الأول
الرئيس الأول لإدارة المخاطر

عبدالعزيز صالح المالكي
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة والاستثمار

عادل أحمد بن الشيخ
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الأفراد

أحمد يحيى الطيب
نائب الرئيس التنفيذي
إدارة المخاطر

أسامة عبدالباقي بخاري
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الشركات

عدنان صالح الجويان
نائب الرئيس التنفيذي
الموارد البشرية

رياض عتيبي الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي
مساندة الأعمال

محمد عبدالعزيز الربيعة
نائب الرئيس التنفيذي
التسويق

هاني عبدالله أبو النجا
نائب الرئيس التنفيذي
الفروع

عائض محمد الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي
تقنية الأعمال

محمد علي آل قريشة
نائب الرئيس التنفيذي
المالية

عبد العزيز عبدالله العسكر
نائب الرئيس التنفيذي
الائتمان

انجي أحمد الغزاوي
نائبة الرئيس التنفيذي
العمليات

محمد عبدالعزيز أبو النجا
نائب الرئيس التنفيذي
خدمات مصرفية الشركات

نادر سامي الكريع
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة

الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية

الإدارة العامة

طريق الملك عبدالعزيز، صندوق بريد 22622، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية
هاتف: 3030-401 (011)، فاكس: 0090-404 (011)
موقعنا على الإنترنت: www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى
شارع الملك فيصل
ص.ب 229 - الرياض 11411
هاتف: 4113333 (011)
فاكس: 4112962 (011)

المنطقة الشرقية
شارع الملك سعود
ص.ب 274 - الدمام 31411
هاتف: 833-5733 (013)
فاكس: 832-6559 (013)

المنطقة الغربية
شارع الستين
ص.ب 9324 - جدة 21413
هاتف: 651-3333 (012)
فاكس: 651-2866 (012)

الفروع الدولية

لندن
بنك الرياض فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
هاتف: 783-09000 (20)
فاكس: 749-31668 (20)
Swift: RIBLGB2L

هيوستن
بنك الرياض / وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هاتف: 331-2001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
331-2043 (713)
فاكس الإئتمان/التسويق:
331-2045 (713)

سنغافورة
بنك الرياض/ المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب 3-12
رويال جروب بيلدنج
سنغافورة 048693
هاتف: 6536-4492 (65)
فاكس: 6536-4493 (65)

المدراء الإقليميون

ابراهيم فايز الشهري
المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية

ياسر عبدالرحمن البابطين
المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى

نايف منصور شلبي
المدير الإقليمي للمنطقة الغربية